

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد العادي الثالث

مضبطة
الجلسة الحادية عشرة
المعقودة يوم الثلاثاء
8 جمادى الثاني سنة 1435هـ
الموافق 8 ابريل 2014م



دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلأ
منذ بدء الحياة النيابية
[514 / ف15 / ج]

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الاتعداد العادي الثالث

(مضبطة الجلسة الحادية عشرة)

المعقودة يوم الثلاثاء 08 جمادى الثاني سنة 1435هـ
الموافق 08 ابريل سنة 2014م



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
9 الافتتاح وكلمة معالي الرئيس	
8 الاعتذارات	الأول
9 التصديق على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2014/03/25 م	الثاني
9	- تصديق المجلس على هذه المضبطة بعد إجراء التصحيح اللازم عليها	
9 الطلبات المقدمة من اللجان :	الثالث
	1. طلب لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية التمديد لها لمناقشة	
9	موضوع " سياسة هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية "	
	2. طلب لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية التمديد لها لمناقشة	
10	موضوع " سياسة وزارة العمل في ضبط سوق العمل "	
10	- موافقة المجلس على هذين الطلبين	
10 الرسائل الصادرة للحكومة :	الرابع
	1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " إلغاء المادة (60)	
	من المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية	
10	في الحكومة الاتحادية وتعديلاته"	
	2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " المخصصات	
11	المالية للمرضى الذين يرسلون للعلاج في الخارج "	
11	- اطلاع المجلس على الرسالتين وأخذه بهما علماً	
11 الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :	الخامس
11	- موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة "	
12	- موافقة المجلس على هذا الموضوع	
13 مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :	السادس
13	1. مشروع قانون اتحادي بشأن سلامة الغذاء	
13	- موافقة المجلس على إحالة مشروع القانون إلى اللجنة المختصة	



تابع / ... المحتويات

البند	الموضوع	رقم الصفحة
	2. مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2002 في شأن	
13	مكافحة جرائم غسل الأموال	
13	- موافقة المجلس على إحالة مشروع القانون إلى اللجنة المختصة	
13	السابع الأسئلة :	
	1. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس	
	الوطني الاتحادي من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " منح المكافأة	
	السنية للموظفين المواطنين وأعداد المستقلين من الهيئة الاتحادية للرقابة	
13	النوعية في سنة 2013م "	
13	- تلاوة نص السؤال	
	- إجابة معالي الوزير على السؤال كتابياً ، وعدم اكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال	
14	بالرد الكتابي بعد أن عقب عليه مرتين وطلب حضور سعادة مدير عام الهيئة ...	
	2. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش - وزير الدولة للشؤون	
	الخارجية من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " إصدار قانون لتنظيم	
17	عمل المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة "	
17	- تلاوة نص السؤال	
17	- إجابة معالي الوزير على السؤال شخصياً وتعقيب سعادة العضو مرتين واكتفائه بالرد ...	
	3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي - وزير التربية والتعليم - رئيس	
	الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أحمد عبدالله	
	الأعماش حول " زيادة بدل السكن للموظف المواطن الذي يقترن بأكثر من	
98	زوجة مواطنة "	
98	- تلاوة نص السؤال	
	- إجابة معالي الوزير على السؤال شخصياً ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال	
98	بالرد بعد أن عقب عليه مرتين وطلب إصدار توصية في شأن السؤال	



تابع / ... المحتويات

البند	الموضوع	رقم الصفحة
	4. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد خلفان الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضوة / د. شيخة علي العويس حول " اللجان التي تم تشكيلها لتوفير خدمات أفضل للمعاقين "	19
	- تأجيل مناقشة السؤال لاعتذار سعادة العضوة مقدمة السؤال عن عدم حضور الجلسة ...	19
	5. سؤال موجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي - وزير شؤون مجلس الوزراء من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " تشجيع العمل التطوعي "	19
	- تلاوة نص السؤال	19
	- إجابة معالي الوزير برد كتابي ، وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال على الرد الكتابي ، وموافقة المجلس على تحويل السؤال إلى معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية	19
	6. سؤال موجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي - وزير شؤون مجلس الوزراء من سعادة العضوة / د. شيخة عيسى العري حول " النشيد الوطني للدولة "	21
	- تلاوة نص السؤال	22
	- اعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة ، وتعقيب سعادة العضوة مقدمة السؤال على الرسالة ، وموافقة المجلس على تأجيل مناقشة السؤال إلى جلسة لاحقة	22
الرابع	الموضوعات العامة :	23
	- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف "	23
	- تلاوة نص الموضوع	23
	- الاكتفاء بتلاوة ملخص التقرير	25
	- ملاحظات أعضاء المجلس على تقرير اللجنة	28
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود سعادة رئيس الهيئة على أسئلتهم وملاحظاتهم	30
	- موافقة المجلس على إعادة التوصيات إلى اللجنة المختصة لإعادة صياغتها في شكلها النهائي بناءً على المناقشات والمقترحات التي دارت في المجلس ومن ثم عرضها على المجلس في جلسة لاحقة	97



تابع / ... المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
106 : ملحق رقم (1)	الملاحق
107 - الطلبات المقدمة من اللجان	
109 : ملحق رقم (2)	
110 - الرسائل الصادرة إلى الحكومة	
112 : ملحق رقم (3)	
113 - الجدول الملحق بالرد الكتابي على السؤال الأول	
114 : ملحق رقم (4)	
115 - تقرير اللجنة في شأن الموضوع العام	
131 : ملحق رقم (5)	
132 - تقرير الجلسة الحادية عشرة المعقودة بتاريخ 2014/04/08م	



جدول أعمال الجلسة الحادية عشرة

المعقودة يوم الثلاثاء : 8 جمادى الثاني سنة 1435هـ

الموافق : 8 ابريل سنة 2014م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2014/3/25 :

البند الثالث : الطلبات المقدمة من اللجان :

1. طلب لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية التمديد لها لمناقشة موضوع " سياسة هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية " .

2. طلب لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية التمديد لها لمناقشة موضوع " سياسة وزارة العمل في ضبط سوق العمل " .

البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " إلغاء المادة (60) من المرسوم بقانون

اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته" .

2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " المخصصات المالية للمرضى الذين يرسلون للعلاج في الخارج " .

البند الخامس : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :

- موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .

البند السادس : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

1. مشروع قانون اتحادي بشأن سلامة الغذاء

(للإحالة إلى لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية)

2. مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2002 في شأن مكافحة جرائم

غسل الأموال .

(للإحالة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)



البند السابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " منح المكافأة السنوية للموظفين المواطنين وأعداد المستقلين من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في سنة 2013م " .
2. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة للشؤون الخارجية من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " إصدار قانون لتنظيم عمل المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة " .
3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم – رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " زيادة بدل السكن للموظف المواطن الذي يقترن بأكثر من زوجة مواطنة " .
4. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد خلفان الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضوة / د. شيخة علي العويس حول " اللجان التي تم تشكيلها لتوفير خدمات أفضل للمعاقين " .
5. سؤال موجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي – وزير شؤون مجلس الوزراء من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " تشجيع العمل التطوعي " .
6. سؤال موجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي – وزير شؤون مجلس الوزراء من سعادة العضوة / د. شيخة عيسى العري حول " النشيد الوطني للدولة " .

البند الثامن : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف " .
(مرفق تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند التاسع : التقارير الواردة من اللجان :

- تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والاعلام والثقافة حول توصيات المجلس في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .

البند العاشر : ما يستجد من أعمال :



عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الحادية عشرة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (09:12) من صباح يوم الثلاثاء 08 جمادى الثاني سنة 1435 هـ الموافق 08 ابريل سنة 2014م برئاسة معالي / محمد أحمد المر – رئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / أحمد محمد الجروان
2. سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي
3. سعادة / سلطان سيف السماحي
4. سعادة / د. شيخة علي العويس
5. سعادة / علي جاسم أحمد
6. سعادة / غريب أحمد الصريدي
7. سعادة / محمد بطي القبيسي
8. سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين

وحضر هذه الجلسة كل من :

- معالي / حميد محمد القطامي
معالي / د. أنور محمد قرقاش
سعادة / د. حمدان مسلم المزروعي
سعادة / طارق هلال لوتاه
سعادة / د. سعيد محمد الغفلي
سعادة / د. عبدالرحمن العور
سعادة / د. محمد مطر سالم الكعبي
السيد / عبدالرحمن إبراهيم الناصري
السيد / جمعة ناصر الحوسني
كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس،
والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وعدد من رجال الصحافة
والإعلام والضيوف ، وحضر جانباً منها عدد من ضباط القوات المسلحة وطلبة كلية زايد العسكرية .
وتولى الأمانة العامة سعادة الاستاذ / عبدالرحمن علي الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون
التشريعية والبرلمانية .



معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع الجلسة الحادية عشرة لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي / الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، وسعادة / الدكتور حمدان بن مسلم المزروعى - رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي والضيوف والإعلاميين الكرام ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال الجلسة ، فليفضل سعادة الأمين العام المساعد بتلاوة البند الأول .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

معالي الرئيس :

لتتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .
(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة
كما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2014/03/25 م .**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟ الكلمة للأخ مصبح الكتبي .
سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)
شكراً معالي الرئيس ، في الصفحة (47) وردت مداخلة على لساني لكنها مسجلة باسم سعادة علي عيسى النعيمي ، فرجاء التعديل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

سيتم التصحيح ، والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على المضبطة ؟
(لم تبد أية ملاحظات)
إذاً يصدق المجلس على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2014/3/25 .

*** البند الثالث : الطلبات المقدمة من اللجان* :**

1. طلب لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية في شأن منح أجل جديد لمناقشة موضوع " سياسة هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية " .

* نصوص الطلبات المقدمة من اللجان ملحق رقم (1) بالمضبطة .



2. طلب لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية التمديد لها لمناقشة موضوع " سياسة وزارة العمل في ضبط سوق العمل " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على التمديد للجنة كما طلبت ؟ الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، الإخوة والأخوات ، أسعد الله صباحكم بكل خير ، اعتقد أننا بحاجة لترتيب بعض الأمور مع الحكومة فيما يتعلق بجدولة المواضيع التي يتم مناقشتها ، فالآن لدى المجلس سبعة مواضيع جاهزة ومرسلة للحكومة ، ولم يتم تحديد مواعيد لمناقشتها حتى الآن ، أضف إلى ذلك نحن - مثلا - في لجنة الشؤون الخارجية لدينا ثلاثة مشروعات قوانين وثلاثة مواضيع عامة جاءت دفعة واحدة ، وكما يعلم معاليكم فقد تبقى عدة جلسات في هذا الدور على الأكثر خمس أو ست جلسات ، وبالتالي أعتقد أن الموضوع مع الإخوة في اللجنة الصحية مضى عليه سنة ، وهذه المواضيع تحتاج لإعادة ترتيب مع الحكومة بحيث نضمن فاعلية النقاش وفاعلية طرح المواضيع في المجلس ، وأنا ذكرت أننا في لجنة الشؤون الخارجية لدينا ثلاثة قوانين وثلاثة مواضيع عامة ، فهل الأولوية للحكومة هي أن تنتهي من القوانين أم المواضيع العامة ؟ فكل هذه الأشياء جاءت في وقت واحد والكل يطلب أن تتم بصورة مستعجلة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكرا أخ راشد ، الحقيقة بالنسبة لثلاث جلسات القادمة فقد اتفقنا حولها مع الحكومة لمناقشة العديد من القضايا ، فهل يوافق المجلس على طلب اللجنة التمديد لها في الموضوعين المشار إليهما ؟
(موافقة)

* البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة* :

1.رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " إلغاء المادة (60) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته" .

* نصوص الرسائل الصادرة للحكومة ملحق رقم (2) بالمضبطة .



2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " المخصصات المالية للمرضى الذين يرسلون للعلاج في الخارج " .

معالي الرئيس :

هاتان الرسالتان تم إرسالهما إلى الحكومة ، وهما للعلم والإطلاع ، فهل هناك أية ملاحظات عليهما ؟
الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

معالي الرئيس ، أنا لدي استفسار قانوني فيما يتعلق بتعديل المرسوم بقانون رقم (60) ، فهل هناك مجال لإضافة تعديلات أخرى غير التي طرحت في السؤال ، أم أن الموضوع مقتصر على ما جاء في السؤال فقط ؟ إذا كانت الإجابة بنعم فهذا المرسوم بقانون يوجد حوله الكثير من الملاحظات التي سبق وأشار إليها المجلس ، وأعتقد أن هذه فرصة مناسبة ليتم تضمينها في خطاب للحكومة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هذه توصية في شأن السؤال المشار إليها من الجلسة الماضية وقد أرسلت إلى الحكومة ، لذلك فما أشرت إليه ممكن طرحه في سياق آخر ، والآن ننقل إلى البند التالي .

* البند الخامس : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :

- موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الاسماك والزراعة " .

معالي الرئيس :

لينتل نص الموضوع المعروض للتبني .

تلي الموضوع ونصه :

" معالي / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع : حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة

على الرغم من كون مهنتي صيد الأسماك والزراعة من المهن التي عمل بها الآباء والأجداد في الماضي، بالإضافة إلى أنهما تعتبران مصدر رزق للمواطنين يجب المحافظة عليه تحقيقاً للأمن الغذائي في الدولة، إلا أن المواطنين العاملين في هاتين المهنتين أصبحوا يعانون من وجود العديد من



التحديات التي أدت إلى عزوف الكثير منهم عن العمل بهما وتفضيلهم العمل في مهن أخرى توفر لهم دخلاً ثابتاً، خاصة في ظل عدم توفر الدعم اللازم الذي يمكنهم من العمل بصورة طبيعية تؤمن لهم مستقبلهم الوظيفي. وعليه فإننا نرجو مناقشة موضوع سياسة الحكومة في شأن حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة من خلال المحاور الآتية :

استراتيجية توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة وتأمين المستقبل الوظيفي للمواطنين العاملين في هاتين المهنتين.

2- الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة بهدف تعميق الشعور بالانتماء لهذه المهن والحفاظ عليها كثروة وطنية تؤصل الموروث التاريخي للأباء والأجداد .

3- البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة .

4- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وأسرههم .

مقدمو الطلب

1. سلطان بن راشد الظاهري
2. احمد عبدالله الأعماش
3. علي عيسى النعيمي
4. مروان احمد بن غليظة
5. محمد سعيد الرقباني
6. عبدالعزيز عبدالله الزعابي
7. غريب احمد الصريدي
8. عفراء راشد البسطي
9. د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا الموضوع ؟

(موافقة)



* البند السادس : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة:

1- مشروع قانون اتحادي بشأن " سلامة الغذاء " .

2- مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2002 في شأن مكافحة جرائم غسل الأموال .

معالي الرئيس :

تم إحالة مشروع القانون الأول إلى لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية ، ومشروع القانون الثاني إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.

* البند السابع : الأسئلة:

1. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " منح المكافأة السنوية للموظفين المواطنين وأعداد المستقلين من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في سنة 2013م " .

معالي الرئيس :

لينت نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي : يمنح الموظف المواطن في الهيئة الاتحادية للرقابة النووية مكافأة سنوية ، إلا أنه يلاحظ زيادة في استقالات الموظفين المواطنين في عام 2013م .

فما هي الآلية المتبعة في منح المكافآت السنوية لهؤلاء الموظفين ، وما هي أسباب استقالاتهم في عام 2013م ؟ " .

معالي الرئيس :

ورد رد كتابي* على السؤال فلينتل نصه.

تلي الرد الكتابي ونصه :

* الجدول الملحق بالرد الكتابي على السؤال الأول ملحق رقم (3) بالمضبطة .



الموقر

" معالي الأخ / محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : سؤال حول " منح المكافأة السنوية للموظفين المواطنين وأعداد المستقلين من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في سنة 2013 " .

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الموقر ، وبالإشارة إلى خطابكم رقم (د / ر / 9 / 1 / 539 / 2014) بتاريخ 2014/3/30 بشأن سؤال العضو / حمد أحمد الرحومي حول " منح المكافأة السنوية للموظفين المواطنين وأعداد المستقلين من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في سنة 2013م " . والذي سيدير في جلسة المجلس الوطني الاتحادي الحادية عشرة المقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 2014/4/8م فإنه يسرني أن أرفق لمعاليتكم الرد الكتابي حول السؤال المشار إليه أعلاه .

شاكرين لكم جهودكم وتعاونكم

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

د. أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "

الموقر

معالي الدكتور / أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : سؤال عضو المجلس الوطني الاتحادي حول " منح المكافأة السنوية للموظفين المواطنين وأعداد المستقلين من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في سنة 2013 " .

تهديكم الهيئة الاتحادية للرقابة النووية فائق التحية والاحترام ، متمنين لكم دوام التوفيق والنجاح .



لاحقا لكتابكم رقم :و.د.م. ط / أ. ت.م / 1404 / 238 المؤرخ في 2014/4/1م والمرفق به استفسارات سعادة / حمد أحمد الرحومي الأكرم والموجه إلى معالي / محمد أحمد المر الموقر ، رئيس المجلس الوطني الاتحادي حول الآلية المتبعة في الهيئة الاتحادية للرقابة النووية " الهيئة " في منح المكافأة السنوية للموظفين المواطنين وحول أسباب استقالات الموظفين المواطنين في سنة 2013م ، أورد أدناه الردود على استفسارات سعادة / حمد أحمد الرحومي الأكرم .

أولا : الآلية المتبعة في منح المكافأة السنوية :

وفقا للائحة الموارد البشرية الخاصة بالهيئة ، لمجلس إدارة الهيئة السلطة التقديرية لتقرير مكافأة سنوية لموظفي الهيئة .

وفقا لآخر آلية تم اعتمادها من قبل الهيئة لمنح المكافأة السنوية لجميع موظفي الهيئة (مواطنين وغير مواطنين) لسنة 2012 فقد تم اعتماد المعايير التالية لمنح المكافأة السنوية :

1. أن لا يتعدى إجمالي المكافأة المدفوعة للموظف رواتب ثلاث أشهر أساسية .

أن لا يقل تقييم الأداء السنوي للموظف عن جيد جدا .

درجات تقييم الأداء السنوي للهيئة :

درجة 3 : يفي بمتطلبات العمل جيد

درجة 4 : يفوق متطلبات العمل جيد جدا

درجة 5 : يفوق متطلبات العمل باستمرار ممتاز

3. وجود بيانات مالية معتمدة من مدقق خارجي .

4. أن يكون الموظف على رأس عمله .

5. وجود نظام خاص بتوزيع المكافآت السنوية معتمد من مجلس الإدارة .

6. إظهار تقدم في نسب التوطين للهيئة .

7. أن لا يكون الموظف قد عين بعقد خاص باستثناء الموظفين الذين تم الإلتزام بمكافآتهم السنوية بنصوص صريحة في عقودهم .

وفي كل الأحوال تصرف المكافأة السنوية للعلماء المتخصصين في مجالات فنية تحددها الهيئة إذا تم الإلتزام بهذه المكافآت بموجب العقود المبرمة معهم .

أما فيما يتعلق بالمكافأة السنوية لسنة 2013م فلم يتم اعتمادها بعد .

ثانيا : استقالات الموظفين المواطنين في سنة 2013 :



لقد قام 13 موظف مواطن بتقديم استقالاتهم في سنة 2013م .

مرفق طي هذا الكتاب جدول يبين أسماء الموظفين المواطنين المستقلين وتفاصيل تتعلق بوظائفهم ومسمياتهم الوظيفية وملاحظات تتعلق بأسباب استقالاتهم وفقا للمقابلات التي أجرتها معهم إدارة الموارد البشرية في الهيئة للوقوف على أسباب الإستقالة لكل منهم ، وكما هو واضح في المرفق فإن مجموع الموظفين المواطنين المستقلين من الهيئة بلغ 13 مواطنا خلال عام 2013 بنسبة تدوير (turnover) بلغت 8% من مجموع العاملين بالهيئة ونسبة 16% من مجموع الموظفين المواطنين بالهيئة وهي نسبة مقبولة في هذا الشأن .

شاكرين لكم حسن تعاونكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

د. أحمد مبارك المزروعى

رئيس مجلس الإدارة "

معالي الرئيس :

أخ حمد ، طبعاً لديك الرد الكتابي ، وكما ترى في المرفق هناك من ضمن الأسباب رقم (7) هو الحصول على عرض عمل أفضل ، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى مثل عدم الرضى عن الإدارة وعن المسار الوظيفي ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، وأشكر الدكتور على الرد ، الحقيقة هذا رد جيد ولكنه يفتح المزيد من الاستفسارات عندي والمزيد من نقاط الاستفهام والمطلوب أن نتكلم فيها ، لذلك أتشرف بطلب حضور الدكتور للرد على هذه الاستفسارات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الدكتور أنور قرقاش .

معالي /د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكراً معالي الرئيس ، بطبيعة الحال أعتقد أن الرد كامل ، وكذلك سعادة العضو أعتقد أنه يمارس حقه بطلب حضور الشخصي للرد على الموضوع ، وأعتقد أن الإضافة الوحيدة التي أود ذكرها أن هذه - طبعاً - مؤسسة جديدة ، وبطبيعة الحال المؤسسات الجديدة تحتاج لفترة حتى يكون فيها نوع من الاستقرار في بيئة العمل ، وهذا غير عن المؤسسة التي مضى على وجودها كذا سنة ، فلا أريد -



الحقيقة - أن أستقيض في الموضوع ، فالرد جيد ، والعضو أيضا يمارس حقه بطلب حضور الشخص المسؤول للرد شخصيا على السؤال ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، وننتقل إلى السؤال الثاني .

2. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش - وزير الدولة للشؤون الخارجية من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " إصدار قانون لتنظيم عمل المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة " .

معالي الرئيس :

لينتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش - وزير الدولة للشؤون الخارجية : هناك العديد من المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة من غير الحكومات ولها الطابع الإقليمي أو الدولي ويمكن فتح فروع لها في الدولة لتبادل الخبرات والتجارب وتقاسم المعرفة في شتى المجالات . فلماذا لا يتم إصدار قانون لتنظيم عملها داخل الدولة ؟ " .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا جزيلا وأشكر - أيضا - العضو الموقر سعادة رشاد بوخش على سؤاله ، وأعتقد أنه سؤال مهم جدا لأنه - فعلا - الممارسات والتشريعات والقوانين الموجودة حاليا في دولة الإمارات هي أساسا تنظم عمل الجمعيات التي تنشأ في الدولة وليست بالضرورة المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة ، أيضا هناك مصطلح منظمات وجمعيات دولية أو منشأة خارج الدولة ، وهو مصطلح واسع جدا ، فكما أن هناك جمعيات مهنية متخصصة - أيضا - هناك جمعيات يقع نشاطها في المسائل الحساسة ، وبالتالي فتتطلب هذه العملية مهم جدا بحيث أن يكون هناك إطار قانوني ، وفي نفس الوقت مراعاة للجوانب السيادية المتعلقة بدولة الإمارات مثل أي بلد في العالم ، أيضا التطورات التي تحيط بنا في المنطقة خلال الثلاث سنوات الماضية حتمت أن يكون هناك هذا النوع من الإطار ، والحقيقة



في الوقت الحالي لا يوجد تشريع في الدولة ينظم عمل فروع المنظمات والمؤسسات الدولية والحكومية وغير الحكومية في حالة رغبتها ممارسة نشاط في الدولة ، وكما ذكرت هذه الجمعيات والمنظمات مجالها واسع جدا ، وبعضها تخصصي مهني معين ، وبعضها - طبعا - يصل إلى الحديث في الشأن العام والشأن السياسي وما إلى ذلك ، حاليا لا يخفى عليكم أن الجهات المعنية في الدولة ومن ضمنها وزارة الخارجية تقوم بإعداد مشروع لهذه المسألة ، ونريد من هذا المشروع أن يراعي الجوانب السيادية لدولة الإمارات وينظم العمل بالمنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة وفي الوقت نفسه يعطينا - حقيقة - مجال للاستفادة من العديد من المنظمات التي يخدم وجودها في الدولة بيئة العمل وخاصة المنظمات ذات الطبيعة التخصصية ، مشروع القانون سيغطي شروط فتح الفروع لأن هذه الجمعيات والمنظمات ستكون فروعاً لمنظمات قائمة في دول أخرى ، وسيحدد مشروع القانون الإطار العام لعملها والالتزامات التي يتعين عليها الوفاء بها ، ويتضمن - أيضا - تأطيرها ضمن الأطر القانونية لدولة الإمارات تشمل حقوقها والجزاءات ومهامها وما إلى ذلك ، وطبعا هذا القانون يعتمد على مناقشة المجلس والدورة التشريعية للقانون ، وأملنا أن يكون جاهزا للتطبيق في العام 2015 ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ رشاد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر أيضا لمعالي الوزير ، وكما ذكر معالي الوزير فهذا الموضوع منذ أكثر من عشر سنوات ونحن نتابع مع وزارة الشؤون الاجتماعية ، وكان هناك سؤال سابق للوزارة في نفس السياق ، والحقيقة هناك فوائد كثيرة جدا خاصة الجمعيات المهنية في مجالات الطب والهندسة وغير ذلك ممكن أن يستفيد منها المواطنين وكذلك المقيمين في الدولة في مجالات كثيرة جدا ، والحقيقة أن معالي الوزير أوضح المسألة ، وكما ذكر أنه إن شاء الله خلال السنة القادمة 2015 يكون هذا القانون جاهزا لأنه إلى الآن هناك الكثير من هذه الجمعيات تمارس نشاطها في الدولة ولكن بأساليب غير صحيحة حيث يأخذون رخصة من دائرة التنمية الاقتصادية أو من المناطق الحرة ، فنشكر معالي الوزير وكذلك نشكر الحكومة ، ونتمنى أن يكون هذا القانون جاهزا في عام 2015محتى تستطيع هذه الجمعيات فتح فروع لها للعمل في الدولة ونستفيد منها في كل هذه المجالات المهنية ، وشكرا .



معالي الرئيس :

شكرا سعادة العضو رشاد بوخش ، بالنسبة للسؤال الثالث والموجه إلى معالي حميد القطامي - للأسف الشديد - نتيجة للبس في إبلاغه عن الموعد الذي يجب أن يكون فيه في المجلس فالأخ حميد سيأتي متأخراً بعض الشيء ، فلو أردتم فإنه يمكن أن نؤجل هذا السؤال إلى ما بعد مناقشة الموضوع العام ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

4. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد خلفان الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضوة / د. شيخة علي العويس حول "اللجان التي تم تشكيلها لتوفير خدمات أفضل للمعاقين" .

معالي الرئيس :

بالنسبة للسؤال الرابع فهو موجه من سعادة الدكتورة شيخة علي العويس إلى معالي / مريم محمد خلفان الرومي ، وقد اعتذرت الأخت شيخة عن عدم حضور الجلسة لظرف طارئ ، لذلك يؤجل هذا السؤال إلى جلسة قادمة ومنتقل إلى السؤال الخامس .

5. سؤال موجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي – وزير شؤون مجلس الوزراء من سعادة العضو/ سالم محمد بالركاض العامري حول " تشجيع العمل التطوعي " .

معالي الرئيس :

لينتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي – وزير شؤون مجلس الوزراء : يحظى العمل التطوعي في الدول المتقدمة بأهمية كبيرة ويتم منح المتطوعين الكثير من الامتيازات والأولوية في الحصول على فرص التعليم والتوظيف .

فما هي الحوافز والمميزات التي تمنحها الدولة لتشجيع العمل التطوعي ؟ " .

معالي الرئيس :

ورد رد كتابي من معالي الوزير ، فليتل نص الرد .

تلي الرد الكتابي ونصه :

الموقر

" معالي الأخ / أحمد محمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الموضوع : سؤال حول تشجيع العمل التطوعي

بداية يطيب لنا أن نتقدم لكم بأطيب التحيات مع تمنياتنا لكم بدوام التوفيق والسداد .

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم در / 2 / 2 / 528 / 2014 المؤرخ في 2014/3/30 بشأن سؤال حول تشجيع العمل التطوعي .



يرجى التفضل بتوجيه المعنيين لديكم نحو مخاطبة معالي / مريم محمد خلفان الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية بشأن السؤال المشار إليه أعلاه كون الوزارة هي الجهة المختصة بموضوع السؤال .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

محمد عبدالله القرقاوي

وزير شؤون مجلس الوزراء "

معالي الرئيس :

أخ سالم العامري ، هل ترغب بتحويل السؤال إلى معالي الوزيرة ؟ تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، أنا أعتقد أن السؤال حول العمل التطوعي هو سؤال عام ، ودولة الإمارات فيها نشاطات مختلفة ، وكذلك نحن مقبلين على نشاطات كبيرة مثل " إكسبو " وغيرها ، فالعمل التطوعي موجود ونريد التركيز عليه ، وأنا رأيت أن توجيه السؤال لوزارة الشؤون الاجتماعية قد يوحي للبعض أنها تختص بالمتطوعين ، لكن أنا رأيت البند الخاص بوزارة الشؤون الاجتماعية وهو الإشراف على الهيئات والمؤسسات الأجنبية والدولية التي تقدم مساعدات مادية ومعنوية والعمل في الرعاية الاجتماعية وأعمال البر والإحسان ، وأنا أعتقد أن الهدف من السؤال كان بشأن المتطوعين ومدى الإمتيازات التي تقدم لهم ، وكيف نستطيع جذب الشباب في وقت فراغهم سواء العاملين أو غير العاملين إلى العمل التطوعي أكثر مما هو موجود حالياً ، فالرأي - معالي الرئيس - راجع لك ، فممكن أن نراجع الموضوع مرة أخرى ونرى إذا كان بإمكان وزارة الشؤون الاجتماعية الرد عليه إذا وجهناه إليها ، وهل هذا السؤال ضمن نطاق تخصصها ؟ لأن هذا موضوع عام ويختص بجهات تعليمية وحوافز تعليمية وحوافر وظيفية لهؤلاء المتطوعين ، لذلك لا أعرف ما هو الرأي الصواب في مسألة الجهة التي يوجه لها السؤال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

حقيقة أنا أعتقد أن إحالة السؤال إلى معالي الوزيرة صحيح من الناحية الدستورية لسببين هما :
السبب الأول : هو أن وزارة الشؤون الاجتماعية مشرفة على الكثير من الجمعيات التطوعية والشأن العام كالإشراف على انتخاباتهم وسير عملهم وكذلك إشرافها عليها من الناحية الإدارة والرقابة الحكومية ، والنقطة التي ذكرتها وهي مسألة رسالة إلى الحكومة أنا أعتقد أنها كوزيرة في الحكومة



ستحمل هذه الرسالة إلى الحكومة أيضا ، فكل وزير هو عضو في الحكومة ، وبالتالي فالرسالة التي تريد توجيهها ستحملها إلى الحكومة ، لذلك أعتقد أن توجيهها إلى معالي الوزيرة يسير في الإطار السليم ، تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

إذاً نحول السؤال إلى معالي الوزيرة ونرى ما هو الرد فيما بعد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً يتم تحويل السؤال إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، تفضل أخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، لكن أعتقد أنه لا بد أن نصح وضعا قائماً ، فخلال جلستين الماضية وهذه واجهنا نفس الإشكالية ، فالأخ عبدالعزيز الزعابي قبل فترة كان أيضا عنده سؤال وبه نفس المشكلة ، فعندما نبعث السؤال للحكومة ترد علينا بأنها ليست الجهة المختصة ، فهل الإشكالية هي من عندنا نحن قبل أن تخرج الأسئلة أن نحدد بالضبط المختصة بالسؤال ، أم أن الإشكالية في الحكومة أن كل واحد يرد علينا بأن هذا ليس من اختصاصه ؟ فهذا به تعطيل للعمل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

كما تعرفون هناك شقين للموضوع : الشق الأول أنه في بعض هذه الأسئلة - الحقيقة - الإخوة في الأمانة العامة ونحن نذكر للعضو بأن الجهة المختصة بالسؤال هي الجهة أو الوزارة الفلانية ، لكن أحيانا العضو يصر على توجيه السؤال إلى وزارة بعينها ، فنحن تنفيذيا لطلبه نرسل السؤال إلى الوزارة التي يريدونها ، هذا من ناحية .

من ناحية ثانية أحيانا يكون موضوع السؤال يحتمل التأويل في شأن الجهة المختصة وهي هي الوزارة كذا أم الوزارة كذا ، فالحكومة إذا ردت بأن الجهة المختصة هي وزارة أخرى ، ففي هذه الحالة الحكومة تتحمل المسؤولية وبالتالي يتم تحويل السؤال إلى الجهة الأخرى ، فهاذين الأمرين هما ما يحكم موضوع الأسئلة ، والآن ننتقل إلى السؤال السادس .

6. سؤال موجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي - وزير شؤون مجلس الوزراء من سعادة

العضوة / د. شيخة عيسى العري حول " النشيد الوطني للدولة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال :



تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي - وزير شؤون مجلس الوزراء : نصت المادة (5) من الدستور على أن يكون للإتحاد علمه وشعاره ونشيدته الوطني . فلماذا لم يتم اعتماد نشيد وطني للدولة حتى الآن ؟ " .

معالي الرئيس :

ورد طلب من معالي الوزير بتأجيل الرد على السؤال إلى جلسة قادمة نظراً لوجود معالي وزير شؤون مجلس الوزراء خارج الدولة ، فليتل نص الرسالة .
تليت الرسالة ونصها :

الموقر

" معالي الأخ / محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،

الموضوع سؤال حول " النشيد الوطني للدولة "

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الموقر ، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه نحيطكم علماً بأنه وردنا خطاب من سعادة نجلاء محمد العور- الأمين العام لمجلس الوزراء متضمناً طلب تأجيل الرد على السؤال إلى جلسة قادمة نظراً لوجود معالي وزير شؤون مجلس الوزراء خارج الدولة .

شاكرين لكم جهودكم وتعاونكم

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

د. أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "

معالي الرئيس :

دكتورة شيخة ، معالي الوزير يطلب تأجيل الرد على السؤال ، لذلك سيتم تأجيل السؤال إلى جلسة قادمة ، والآن كما ذكرنا يؤجل السؤال الموجه لمعالي حميد القطامي لما بعد مناقشة الموضوع العام ، تفضلي الدكتورة شيخة العري .



سعادة / د. شيخة عيسى العري :

شكرا معالي الرئيس ، أولا السلام عليكم جميعا ، أتمنى أن يتم توجيه السؤال بعد تاريخ 2014/4/26 حيث سأكون من تاريخ 13- 2014/4/26 خارج الدولة في مهمة رسمية ، فأتمنى أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إن شاء الله ، والآن ننتقل إلى البند الثامن .

* البند الثامن : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف " .

معالي الرئيس :

ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

الموقر

" معالي / محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...وبعد،،،

الموضوع : سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف

نص القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 1999م بإنشاء الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وتعديلاته على أن من أهم الأهداف التي تسعى الهيئة لتحقيقها إدارة المساجد والإشراف عليها بما يؤهلها لأداء رسالتها على أكمل وجه ، وكذلك تنمية واستثمار أموال الوقف واقتراح المشروعات والبرامج الوقفية ، بالإضافة إلى نشر الثقافة الإسلامية وتنمية الوعي الديني بالوسائل المختلفة بالتعاون مع الجهات المعنية . وعليه فإننا نتقدم بطلب مناقشة موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وفق المحاور الآتية :

1. دور الهيئة في إبراز الصورة الحضارية للمساجد وتفعيل دورها وتطوير العاملين فيها .
2. خطة الهيئة لتفعيل دور الوعظ في تنمية الوعي الديني ومعالجة الظواهر المجتمعية .
3. استراتيجية الهيئة في تنمية وتنويع موارد المشاريع الوقفية .



مقدمو الطلب

حمد أحمد الرحومي
فيصل عبدالله الطنجي
مصباح سعيد الكتبي
د. عبدالرحيم الشاهين
أحمد محمد الشامسي
رشاد محمد بوخش
أحمد عبدالملك أهلي
د. منى جمعة البحر
شيخة عيسى العري
د. شيخة علي العويس
سالم محمد هويدن "

أشير إلى الكتاب التالي :

الموقر

" معالي / محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أرفق لمعاليتكم تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، برجااء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام ،،

رئيس اللجنة

أحمد عبيد المنصوري "

التاريخ : 2014/02/26



معالي الرئيس :

ليقتضل سعادة / رشاد محمد بوخش - مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة إلى المكان المخصص للمقرر لتلاوة ملخص تقرير * اللجنة في شأن الموضوع .

سعادة / رشاد محمد بوخش : (مقرر اللجنة)

ملخص التقرير

" أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته السابعة المعقودة بتاريخ 2012/9/23 - في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل الخامس عشر موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعليه تتقدم اللجنة بخالص شكرها وتقديرها إلى أعضاء اللجنة السابقة على مجهودها في إعداد هذا التقرير .

عقدت اللجنة لهذا الغرض سبعة اجتماعات لدراسة الموضوع واستمعت اللجنة إلى ممثلي الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية وتبادلت معهم الرأي والنقاش في العديد من الاستفسارات والملاحظات. كما قامت اللجنة بزيارة ميدانية إلى مقر الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف للاطلاع على عملها لرصد الملاحظات وأخذ المقترحات التي من شأنها دعم تقرير اللجنة حول الموضوع.

وإذ تقدم تقريرها فإنها تود أن تشير إلى أن محاور دراستها الأساسية حول هذا الموضوع تناولت الآتي:

المحور الأول : دور الهيئة في إبراز الصورة الحضارية للمساجد وتفعيل دورها وتطوير العاملين فيها.

1. تبين للجنة أن هناك صعوبات عملية تعوق دون تحقيق الهيئة لأصلاحياتها الواردة في قانون إنشائها بشأن إدارة المساجد والإشراف عليها.

2. تؤكد اللجنة على إيمانها العميق بالإسلام المعتدل وقيمه ومبادئه والعمل على نشرها وتنمية السلوك الإنساني للعمل بها وعلى ضرورة أن يكون للمساجد دوراً رئيسياً وفاعلاً في نشر وتعميق القيم والمبادئ المعتدلة للإسلام.

3. انخفاض نسب التوطين في الهيئة في وظائف (الأئمة والمؤذنين والوعاظ والخطباء والمفتين) ، التي بلغت (9%) فقط في عام 2012. في حين لم تتجاوز نسبة التوطين (4%) للعاملين بالمساجد من الأئمة والمؤذنين في عام 2013.

* تقرير اللجنة كاملاً ملحق رقم (4) بالمضبطة .



المحور الثاني: خطة الهيئة لتفعيل دور الوعظ في تنمية الوعي الديني ومعالجة الظواهر المجتمعية.

1. ترى اللجنة بأنه من الضروري بذل جهد أكبر من قبل الهيئة لتطوير مرجعية الإفتاء الرسمي بالدولة خصوصا مع التنوع الثقافي فيها.

2. لاحظت اللجنة غياب الأطر القانونية واللوائح والقرارات التي تنظم أعمال العلاج بالرقية الشرعية أسوة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي أثبتت جدواها في الإشراف والرقابة على أعمال الرقية الشرعية.

3. أما في شأن دور الهيئة في تنمية الوعي الديني ، فقد تبين للجنة تواضع الدور القيادي للهيئة في تنظيم برامج تثقيفية موجهة للفئات الغير مسلمة في مجتمع دولة الامارات لتعريفهم بسماحة الإسلام واعتداله ، بالإضافة إلى ضعف جدوى المبادرات أو الشراكات أو الاتفاقيات التي عقدتها الهيئة مع الجهات المحلية والاتحادية المعنية لنشر الثقافة الإسلامية المعتدلة وتنمية الوعي الديني.

المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تنمية وتنويع موارد المشاريع الوقفية .

1. تبين للجنة قيام الهيئة بالاحتفاظ بنصيبها الشرعي من إيرادات الوقف في حسابات مخصصة لمصروفات النظارة للتصرف بها بدون قيود ، مما يتعارض مع اللائحة المالية الخاصة بالهيئة والصادرة بقرار وزاري رقم (20) لسنة 2002.

2. لم يتضح للجنة من خلال المعلومات الواردة لديها قيام الهيئة بإعداد دراسات جدوى وتحليل المخاطر المستقبلية ، التي تحدد الأوجه المثلى للاستثمار في الوقف.

3. تبين للجنة عدم قيام الهيئة بتطوير مصارف الوقف ، بحيث يتم توسيع مجالات المصارف الوقفية عبر فتح مصارف جديدة وهذا ما اتضح من خلال الدراسات الفقهية المتخصصة ، والتي أوضحت بأن هناك مصارف أخرى للوقف جائزة شرعا بحسب الدراسة.

4. عدم وضوح جهود الهيئة في نشر ثقافة الوقف على مستوى الأفراد والمجتمع ، حيث لم يتبين للجنة فعالية برامج الهيئة في نشر ثقافة الوقف ، سواء من خلال وسائل الإعلام ، أو المناهج الدراسية، أو التواصل مع رجال الأعمال ، وفئات المجتمع الأخرى.

5. لم تتلمس اللجنة جهودا أو مبادرات محددة للهيئة تجاه القطاع الخاص لحثه وتشجيعه على المساهمة في أموال الوقف ، في حين أن الدول الإسلامية والخليجية تحديداً يلعب فيها القطاع الخاص دورا مؤثرا بشأن أموال الوقف.



6. تبين للجنة تواضع مخرجات التنسيق والتواصل بين الهيئة والجهات المحلية المعنية بالشؤون الوقفية.

7. تلاحظ اللجنة افتقار الهيئة للكوادر المتخصصة ذات الكفاءة العالية في إدارة واستثمار الوقف ، مما أدى إلى ضعف الهيئة في إدارة ممتلكات الوقف.

التوصيات

في ضوء الملاحظات والنتائج وبناءً على ما توصلت إليه اللجنة من الزيارات الميدانية والاجتماعات مع الجهات المعنية وردود الحكومة ، فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية:

1. مراجعة خطط وتقديرات ميزانية الهيئة ، بما يضمن تحقيق الخطط للأهداف الإستراتيجية العامة للهيئة في إطار الفعالية اللازمة ، وبما يتوافق مع استراتيجية حكومة دولة الامارات للأعوام (2014-2016).

2. رفع أعداد مفتشي المساجد وتأهيلهم ووضع معايير تحدد الحد الأقصى من المساجد التي يشرف عليها كل مفتش.

3. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لأعمال التطوير والصيانة وإبراز الصورة الحضارية للمساجد.

4. تبني برامج ومشروعات وآليات عمل واضحة في الخطط الاستراتيجية للهيئة ، بشأن التعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية ، لتحديد احتياجات المساجد من أجل الإحلال والتجديد وتحديد التناسب المطلوب بين سعة المساجد والكثافة السكانية.

5. الإشراف على جميع برامج مراكز تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية وما في حكمها الاتحادية والمحلية.

6. إصدار النظم والقرارات التنظيمية التفصيلية في شأن الترخيص للأنشطة الدينية وتنظيم وإلقاء الدروس والخطب والمحاضرات والندوات والمسابقات الدينية ولوائح العمل التفصيلية للأنشطة الدينية للهيئة، وممارسة اختصاصاتها بالفعالية والكفاءة اللازمة.

7. تنفيذ التوجيهات الصادرة بشأن رفع نسب التوطين ، عبر البرامج المعتمدة في الدولة بالتعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية المختصة بالتوطين.

8. دراسة تعديل الامتيازات الممنوحة للأئمة والمؤذنين والوعاظ والمفتين المواطنين ، بما يتناسب مع طبيعة عملهم.



9. توحيد مرجعية الإفتاء الرسمي في الدولة لدى جميع مراكز الإفتاء الاتحادية والمحلية ، والعمل على تطوير مرجعية الإفتاء الرسمي.
10. عقد شراكات مع المؤسسات التعليمية الاجتماعية والإعلامية ، لتعزيز الفكر الإسلامي المعتدل وتنمية الوعي الديني المعبرة عن قيم ومبادئ الدين الحنيف.
11. مراجعة خطط وبرامج الهيئة في شأن الرقابة على جميع المطبوعات ذات الصفة الدينية ، خاصة الواردة من خارج الدولة لمنع أي تجاوزات أو مخالفات لأصول الفكر الإسلامي المعتدل.
12. دراسة تنظيم وتوحيد أسس العمل في مراكز رعاية المسلمين الجدد في الدولة تحت مظلة الهيئة، لاستيعاب أعدادهم وتنوع خلفياتهم الثقافية ، بما لا يتعارض مع مبادئ الإسلام المعتدل الذي تتبناه الدولة.
13. وضع دراسة بالتعاون مع الجهات المختصة لتوضيح أهمية تنظيم وتقنين ورقابة وجود المعالج الشرعي ووفق أطر ونظم تحددها الهيئة بما لا يتعارض القوانين السارية ، والأخذ بتجارب الدول الخليجية في هذا الشأن.
14. مواكبة تنمية واستثمار وإدارة أموال الوقف مع التوجهات الإسلامية المعاصرة ، خاصة في توسيع مجالات المصارف الوقفية عبر الآتي:
- أ. نشر ثقافة الوقف على مستوى الأفراد والمجتمع، والتعاون مع القطاع الخاص في هذا الشأن.
- ب. تفعيل برامج التنسيق والتواصل بين الهيئة والجهات العاملة في الشؤون الوقفية المحلية ، بما يضمن وجود قاعدة بيانات موحدة للأصول الوقفية الموجودة في مختلف إمارات الدولة.
- ج. توحيد وتحديث قاعدة البيانات التي تربط بين جميع الجهات المعنية بالوقف في الدولة ، وتسهيل الحصول على هذه المعلومات للأفراد والجهات البحثية " .

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ؟ الكلمة للأخ مروان بن غليظة .

سعادة / مروان أحمد بن غليظة :

شكرا معالي الرئيس ، أشكر اللجنة الموقرة على تقريرها وجهودها في العمل مع فريق عمل الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف .

معالي الرئيس ، كنت أتمنى لو كان التقرير شاملا لبعض الأرقام خاصة في موضوع توطين مهنة الأئمة والمؤذنين لأنه سبق وأن كان لي مداخلة مع الحكومة في هذا الموضوع ، واليوم التقرير أشار



فقط إلى نسبة 4% و 9% ومجمل الوظائف ، ونحن نركز فقط على الأئمة والمؤذنين ، وكذلك لا أدري ما السبب أن التقرير لم يذكر أية أرقام عن الوقف ونوع الوقف ، ففي كثير من الأوقات نحن اليوم نتكلم عن المساجد كوقف فقط ، بل إن هناك عدة جوانب من الوقف كان المفروض أن يتطرق لها التقرير حتى نعرف بالأرقام الجهود التي تبذلها الهيئة لتنمية الوقف ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة رئيس اللجنة الأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخ مروان على الأسئلة القيمة .

بالنسبة لسؤال سعادة الأخ مروان الأول والمتعلق بتوطين الأئمة والمؤذنين في المساجد ، هذه الأرقام موجودة حاليا لكن لا ننسى أن الهيئة لها بعد اتحادي ولكن الإمارات المحلية تأخذ الجانب الأكبر في هذا الشأن ، والشيء الثاني من خلال الأسئلة سنتطرق إلى هذا الموضوع بالتفصيل ، وهو عليه نوع من التضارب بالنسبة للمعلومات حول التوطين ونسب التوطين سنناقشها من خلال الأسئلة .

أما بالنسبة للسؤال الثاني حول الوقف فالجانب الوقفي هو جانب محلي ، فهو شأن محلي لكل إمارة ، فالهيئة تقوم بدورها ولكن لا زالت الأمور هي أن هناك صلاحيات لكل إمارة على حدة ، ولذلك تغيب المعلومات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، ولكن كما ذكر الأخ مروان فإن وجود الأرقام حتى من ناحية المعلومات تساعد في النقاش أيضا بحكم أن الناس تريد أن تعرف بالضبط الموارد المحددة في هذه المسائل وأوجه صرفها ، هل هناك أية ملاحظات أخرى على التقرير ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

والآن سنبدأ بإعطاء الكلمة لمقدمي الطلب وهم : سعادة أحمد عبيد المنصوري ، سعادة حميد محمد بن سالم ، سعادة سالم محمد هويدن ، سعادة رشاد محمد بوخش ، سعادة سعيد ناصر الخاطري ، سعادة نورة محمد الكعبي ، سعادة حمد أحمد الرحومي ، سعادة فيصل عبد الله الطنجي ، سعادة مصبح سعيد الكتبي ، سعادة أحمد عبد الملك أهلي ، سعادة الدكتورة شيخة عيسى العري .



ثانيا طالبو الكلمة في مناقشة الموضوع العام وهم : سعادة علي عيسى النعيمي ، سعادة أحمد عبدالله الأعماش ، سعادة سلطان جمعة الشامسي ، سعادة مروان أحمد بن غليطة ، سعادة راشد محمد الشريقي ، وإذا أراد أحد آخر من الإخوة فليوافينا باسمه ، والآن نبدأ بسعادة الأخ أحمد المنصوري فليتنافضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، بداية أتوجه بالشكر للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على جهودهم في قيادة هذا القطاع بجوانبه المتعددة ، وعلى دعوتهم لنا حيث أنه من خلال زيارة الهيئة اتضحت لنا بعض الجوانب الإيجابية مثل استخدامهم التقنيات المتقدمة في تحقيق أهدافهم العامة .

كما تعلمون - معالي الرئيس - أن جانب الشؤون الإسلامية وجانب الشؤون الدينية قطاع مهم جدا ، والهيئة لها دور كبير في تعزيز اللحمة الوطنية والثقافة الوطنية ، ولهم مسؤولية في الحفاظ على القيم العامة ، وحسب المحاور الموجودة حاليا سواء دورهم ودور المساجد ودورهم على مستوى المجتمع ومستوى الدولة أود التطرق لبعض الأسئلة التي يمكن أن نبدأ فيها كجانب استراتيجي ومن ثم الإخوة سيتطرقون إلى الجوانب التفصيلية التي يمكن أن تخدم الملاحظات التي ذكرها سعادة الأخ مروان .

أولا : بالنسبة لاستراتيجية الهيئة ودورها - طبعا - بالتعاون مع الجهات الأخرى ودور الهيئة من خلال المساجد أو من خلال المحافل الأخرى التي تحت إدارتها في تحقيق اللحمة الوطنية وتعزيز الهوية الوطنية ، لأن الهوية الوطنية الإماراتية جزء أساسي منها نابع من الدين الإسلامي ، هذا سؤال . السؤال الآخر هو فيما يخص موضوع التوازن ما بين الثقافة المبنية على الثوابت الوطنية والدين الإسلامي ومن ثم ثقافة الانفتاح والحفاظ على الخصوصيات ، وأنا أعرف أن دورهم صعب جدا كهيئة ، فمن جانب هناك انفتاح في ظل العولمة وانتشار المعلومات مما يلقي عليهم عبئا في مسألة التوازن ما بين الانفتاح والحفاظ على الخصوصيات والحريات الموجودة للأديان والثقافات المتعددة ، وفي نفس الوقت يجب المحافظة على الهوية الوطنية ، فما هي الآليات والبرامج التي تستخدمها الهيئة لتحقيق هذا الأمر خاصة أننا نتكلم عن الجيل الحالي وكيف يكون هناك نوع من الإستمرارية والإستدامة لأجيال المستقبل بحيث يكون هناك استدامة في التمسك بالهوية واللحمة الوطنية مع احترام جميع الثقافات المختلفة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، معالي الوزير ، الأخ أحمد يسأل عن استراتيجية الهيئة في توثيق وتدعيم الوحدة الوطنية والهوية الوطنية ، والسؤال الثاني عن التوفيق ما بين خصوصيتنا الإسلامية وتمسكنا بثوابت ديننا وفي



نفس الوقت انفتاحنا على العالم سواء الخارجي أو على للجهات المختلفة الموجودة في الدولة ، تفضل
سعادة الدكتور حمدان المزروعى .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين ، أما بعد ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سيدي الرئيس ، أصحاب السعادة الإخوة والأخوات ، أشكر لكم تخصيص هذه الجلسة لمناقشة الهيئة
العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وسياستها ، ولا شك أن الهيئة وكل من يعمل فيها - إن شاء الله -
سيستفيد من هذه المناقشة ، وسيأخذ كل ما يطرح في هذه الجلسة محل تقدير واهتمام والتنفيذ بإذن الله.
سيدي الرئيس ، إذا سمحت لي في البداية أود أن أقول لكل الحضور في هذا المكان الطيب المبارك
بأن الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بأنظمتها وبرامجها بكل مصداقية أستطيع أن أقول وبكل
فخر بأنها يمكن تكاد تكون من أفضل المؤسسات الدينية على مستوى العالم الإسلامي ، وهذا بسبب
الاطلاع على ما عند الآخرين والتجارب المطروحة في الدول الأخرى لمحاولة الاستفادة منها ، وهذا
شيء سيدي الرئيس ، أصحاب السعادة - يعود بعد فضل الله سبحانه وتعالى إلى الدعم الكبير الذي
تحظى به الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف من القيادة الرشيدة في هذه الدولة المباركة ، ومن
كذلك للأساس المتين الذي بنيت عليه هذه الدولة في عهد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "
طيب الله ثراه " ، وبسبب جهود الرجال المخلصين الذين عملوا في السنوات الماضية والسابقة من
مسؤولين ووزراء لهم كل الشكر والتقدير ، وهذه المسيرة بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بالرعاية
الكريمة من القيادة الرشيدة ممثلة في سيدي صاحب السمو رئيس الدولة وحكام الإمارات وولي عهده
الأمين وهي مستمرة بفضل الله سبحانه وتعالى ، وكذلك جهود المؤسسات الوطنية المخصصة وعلى
رأسها المجلس الوطني الاتحادي في هذه الدولة الذي دائما يوجه ويصوب سير المؤسسات في الدولة،
وحقيقة إذا سمحت ليسيدي الرئيس أود القول أنه ربما أكون أقل من يعمل في هذه المؤسسة بحكم أنني
مشرف عليها إشرافا عاما ، لكن حقيقة أود أن أقدم في هذه الجلسة الشكر والتقدير للعاملين في هذا
المحفل الهام والحساس خاصة في هذا الوقت يا سيدي الرئيس وأصحاب السعادة لأننا بكل أمانة سيدي
نحن الآن في وقت ربما يكون - وأنتم تعلمون ذلك - من أخرج الأوقات التي تمر بها الأمة الإسلامية
والعالم الإسلامي ، والذيعمل اليوم لتوضيح وتنقية وإبراز صورة الإسلام أعتقد أنه يعمل في ميدان
شاق ، وأنا - حقيقة - لا أريد أن أطيل في الحديث لكنني استمعت إلى التقرير وإلى التوصيات ، وأنا



أشكر كل من كتب ، ولاشك أنه يكتب وهو حريص على الوصول للأفضل ، لكن أنا أقول - سيدي الرئيس - بأن الرجال الذين يعملون في الميدان الآن من الإخوة والأخوات أبناءكم المواطنين والمواطنات - حقيقة - لهم كل الشكر والتقدير ، فهم يعملون في ميدان فيه من شيء من الحساسية الكبيرة التي تعرفونها ، وهناك عقبات كبيرة تواجههم ، لكن والله الحمد منذ أن أسست هذه الهيئة من عام 2006 وحتى الآن

وأنتم تتابعون التطور الذي يحدث ، وكلكم - ما شاء الله - مصليين وترتادون المساجد ، وجميعكم تعرفون الذي حصل في الفترة الماضية والانتقال سواء من الناحية الحضارية الشكلية للمسجد وإلى أي - أيضا- نوع الخطب التي تقدم والمواظ وطريقة تقديمها ، وتطور هذه العملية ، فالعملية ليست بسيطة - سيدي الرئيس - أن تغير ثقافة إنسان اليوم داعية وواعظ يرى نفسه أنه هو مصلح لهذا المجتمع ، فهذه الفئة - سيدي الرئيس - صعب التعامل معها ، لكن بفضل الله سبحانه وتعالى من عام 2006 وإلى هذا اليوم لم نسمع في مساجدنا أي انحراف فكري ، فنحن نترك أولادنا يذهبون للمساجد ويجلسون ويسمعون الأئمة ويسمعون الخطباء ونحن مطمئنين بأنه لا يوجد أحد ممكن أن يسوقهم إلى تيار منحرف ، فهذا - سيدي الرئيس - بالإضافة إلى مراكز تحفيظ القرآن التي كانت في يوم من الأيام تستغل استغلالات سواء فكرية أو حتى مادية اليوم - الحمد لله بفضل الله سبحانه وتعالى - أقول أولا وأخرا بفضل الله ثم بجهود الدولة المباركة الهيئة بسطت نفوذها على هذه المراكز وتبذل المزيد من الجهد لفرض الرقابة التي تؤدي إلى النتائج الحسنة ، فسيدي الرئيس أشكركم مرة أخرى .

أما بالنسبة لسؤال سعادة العضو الكريم خاصة في الجانب الوطني أقول بأمانة أن هناك تركيز كبير للغاية عندنا على الجانب الوطني حتى أننا لا نكاد نترك مناسبة أو حتى خطبة إلا ونوظفها لقضية اللحمة الوطنية ، فحتى في الشعار الهيئة عندما فكرنا في عمل شعار للهيئة اخترنا القبة ثم وضعناها بعلم الوطن للتركيز على الثقافة الوطنية ، فلا تمر عندنا خطبة إلا ويكون فيها الدعاء لولي الأمر وذكر شيء من قضية اللحمة الوطنية ، كذلك اختيار المواضيع على سبيل المثال في خطب الجمعة ينسب كبيرة جدا لا تقوت فرصة مثلا مثل اليوم الوطني إلا وتكون خطبة الجمعة عنه ، أيضا القضايا الاجتماعية مثلا على سبيل المثال الخطبة القادمة ستكون عن صلة الأرحام ، وهذه قضية وطنية ، وهكذا هناك نماذج كثيرة ، أيضا دائما وعاطنا وواعظاتنا متواجدين في المناسبات حتى الاجتماعية ونحثهم على المشاركة في هذه الأمور مثل مناسبات الزواج والعزاء ثم أيضا المشاركات في المدارس والمشاركة في النوادي ، فهناك جهود كبيرة تبذل في قضية تثبيت اللحمة الوطنية والتركيز على



الجانب الوطني، والحمد لله ويتفضل الله سبحانه وتعالى أقول مرة أخرى ثم الدعم الكبير حقيقة الذي تجده الهيئة من سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي الذي يعنى بالجهود المالية ، فكما تعرفون أن القضية المالية تشكل عائقا كبيرا لكن - الحمد لله - وجدنا دعما كبيرا من حكومة أبوظبي في تغطية جوانب كثيرة حقيقة لكن أذكر منها على سبيل مثال الآن ما يتعلق بجانب الوعاظ المواطنين ، والحمد لله الآن صار عندنا من ابنائكم وبناتكم دارسين ، والحمد لله استقبلنا تقريبا في السنة الماضية (12) واحد منهم ، وكلهم - الحمد لله اليوم يشغلون مناصب إدارية مهمة ، والآن نحن في إطار تعيين تقريبا تسعة مواطنين ، والإعداد - إن شاء الله - قادمة من المواطنين الذين سيكونون هم خير رسل للهيئة في هذا المجتمع .

أما بالنسبة للثقافة وقضية الانفتاح - طبعا - تعلمون بأن هذه قضية أيضا فيها شيء من الحساسية لكن الحمد لله اليوم هناك وعي لدى العاملين في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف سواء من مسؤولين أو من وعاظ وواعظات ، فالحمد لله هناك اطلاع على الثقافة ، وقد نظمنا بعض الرحلات لبعض المنتسبين للهيئة إلى بعض الدول الأوروبية والغربية للاطلاع على هذه الدول ، كذلك نستقبل بشكل دائم وفود ونستقبل سفراء دول لاطلاعهم على برامج الهيئة ، كذلك الهيئة تحاول - وأنا أقول تحاول مع أنها حققت والله الحمد - الرقي في هذا الجانب في مسألة الانفتاح ، فاليوم صار عندنا موقع متميز على الإنترنت يدخل له من دول العالم ، وأعداد المترددين على هذا الموقع تصل للآلاف ، كذلك الهيئة في السنوات الماضية أصدرت تطبيق على الهواتف الذكية ، وهذا التطبيق ممكن أي شخص في العالم أن ينزل هذا التطبيق ، وعندنا حسب الإحصائيات أن المستخدمين لهذا البرنامج من خارج الدولة هم بأعداد كبيرة جدا يستفيدوا من هذا البرنامج ، فالحمد لله أنا أعتقد أن هناك نجاح كبير للهيئة في هذا الجانب ، وأختم بالحديث على موضوع الأسئلة التي ترد إلى الهيئة من الدول المختلفة والتي يسأل فيها المستفتون عن أسئلة تختص بأمور دينهم وديانهم وتجد من المفتين في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف الإجابات المناسبة الطيبة التي تكون - الحمد لله - خير رسول لهذه الدولة وثقافتها ، والله الحمد - سيدي الرئيس - أنا أؤكد وأقول مرة أخرى بأن المتابع لمسيرة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف منذ أن أنشئت في عام 2006 وحتى اليوم لا يكاد يسمع إلا كل الثناء وكل الشكر سواء على المستوي المحلي أو على المستوى الدولي ، وحقيقة لا أريد أن أطيل في قضية الجوائز التي حصلت عليها الهيئة سواء من داخل الدولة أو من خارج الدولة ، فهناك جوائز عالمية وجوائز محلية وكانت محل تقدير وثناء من العاملين والمسؤولين في الحكومة ، وشكرا لكم سيدي الرئيس .



معالي الرئيس :

أيضا أود أن أطمئنكم بأن الإخوة الأعضاء في اللجنة وفي المجلس عند مناقشة أي موضوع مع أي وزارة فهم يدركون بلا شك الجهد الكبير الذي تقوم به هذه الوزارات ، ويثمنون عاليا جهود أبنائنا في قيادات وكوادر هذه الوزارات ، ومناقشاتهم وانتقاداتهم تأتي رغبة في سد الثغرات ورغبة في التغلب على النواقص ، فهم أولا وأخيرا يقدرّون هذه الوزارات ويعرفون الجهود الكبيرة التي تبذل فيها من قبل أبنائنا وبناتنا العاملين في هذه الوزارات ، تفضل الأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، وأنا أثني على كلامك ، بالفعل نحن نقدر جهودهم وهذا ما لمسناه سواء من خلال برامجهم على مستوى الدولة وبرامجهم الداخلية التي يعملونها عن بعد سواء بالإتصال أو إلكترونيا ، ولكن معالي الرئيس كنت أتمنى من سعادة الأخ حمدان المزروعى أن يتكلم عن الاستراتيجية ، فنحن نتكلم عن برامج واستراتيجيات ، فنحن نتكلم عن قطاع رئيسي ، وقد ذكر عن موضوع حساسية الموضوع ، وبفضل الله هذا الجانب نحن متأكدين منه لأن نوابنا حسنة - الحمد لله - كدولة ، وفي نفس الوقت القيادة الرشيدة توجه في هذا الشيء ، ولكن أنا أتكلم عن برامج ، فهذا القطاع - معالي الرئيس - يمس كل شخص ويمس المجتمع ويمسنا من كل النواحي ، وكما تفضل سعادته أن هذا القطاع فيه حساسية كبيرة ، ولكن إذا كنا نقوم بعملنا بصورة ممنهجة بحيث يكون فيها نوع من الأساليب الحديثة لتطبيقها نستطيع أن نقلل نسبة الحساسية لأننا سنكون حينها مسيطرين على الموضوع أكثر وأكثر ، فقد ذكر سعادته أمثلة ممتازة جدا ولكن نريد أن نعرف ما هو التوجه وما هي الاستراتيجية بالنسبة لفئات المجتمع سواء كان على أجيال المستقبل أو الجيل الحالي أو على مستوى المجتمع أو المستوى الفردي ، فنحن نتكلم عن دولة متكاملة ، ففي كل فريج عدة مساجد مختلفة ، وهذه المساجد تعتبر مراكز فكرية ، ونحن نتكلم عن شيء يمس العقيدة ، لذلك فنحن نتكلم عن جانب مهم جدا ، فأتمنى لو سعادتكم تكلمنا عن الاستراتيجية وتكلمنا عن البرامج ، صحيح ما ذكرته عن الزيارات الدبلوماسية ومقابلة السفراء والجوائز وغير ذلك هذه أمور كلها رسمية ، الجانب الرسمي نحن الحمد لله متأكدين منه ولدينا علاقات ممتازة ، فنحن نتكلم عن الجانب الشعبي وجانب الشعوب والناس والبشر ، فعندما تأتي الأفكار من الخارج من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتأتي أفكار من خلال أفراد ومجتمعات ومنظمات ، ونتكلم عن الهوية الوطنية الإماراتية والتي جزء منها هو الدين الإسلامي ، وفي نفس اللحظة سياسة الدولة لولا ثقة الدولة وثقتنا نحن كمواطنين بهويتنا الوطنية لما



كنا انفتحنا على العالم ، وهذا دليل على أننا لسنا منجرفين ولا منغلقيين ، فنحن دولة لدينا انفتاح لأننا متأكدين من هويتنا الوطنية ، ولكن هناك احترام للهويات الأخرى ، فالهيئة تتعامل مع الآخرين ، وأنا ممكن أن أحتزل أسئلتني بسؤال واحد حتى أنني مداخلتي ، فنحن لدينا الآن معرض " إكسبو 2020 " وهذا له بعد ثقافي وبعد اجتماعي وكذلك سيكون فيه شركات ووفود من كل مكان من أنحاء العالم ، وكل دولة ستظهر ثقافتها ، فما هو دور الهيئة في هذا الجانب وما هي البرامج والتحضيرات التي عندها استعدادا لهذا الحدث الذي سيكون على أرض الدولة وإبراز الجانب الثقافي للهوية الوطنية الإماراتية والتي جزء منها الدين الإسلامي ، وما هي البرامج بحيث نظهر بأفضل صورة وتكون أفضل مثال كما تفضل سعادته وذكر أننا أفضل هيئة على مستوى العالم الإسلامي ، فكيف تكون الثقافة الإماراتية من الثقافات التي يحاول الآخريين الإستفادة منها ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، طبعاً بلا شك أن معرض " اكسبو 2020 " كحدث عالمي لا زال الوقت مبكراً للحديث عنه ، ولكن بلا شك أن العديد من الجهات الاتحادية والمحلية ستحسن الإستعداد له ، فبالنسبة للسؤال الموجه لسعادة الدكتور حمدان هو بالنسبة لهذا الحدث العالمي رغم أنه يأتي بعد فترة ليست قصيرة ما هي استعدادات الهيئة للتعامل مع حدث بهذه الأهمية وكذلك مع الأحداث المشابهة للمؤتمرات والأحداث المماثلة الدولية في أرض الإمارات التي ستجلب العديد من الزوار والذين أحيانا ممكن أن يصلوا بالملايين لكي نظهر لهم الجزء الإسلامي من هويتنا الوطنية كفهم الإسلام الوسطي والمعتدل ، تفضل سعادة الدكتور حمدان .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكرا سيدي الرئيس ، وأشكر مرة أخرى صاحب السعادة على هذا السؤال .
سيدي الرئيس ، سأحاول - ان شاء الله - الإجابة باختصار على السؤال سواء الفقرة الأولى فيما يخص الاستراتيجية ، وأكد ستتضمن الإجابة على السؤال فيما يتعلق بمعرض " اكسبو 2020 " وهو الحدث المهم في الدولة .

سيدي الرئيس ، نحن بفضل الله سبحانه وتعالى وصلنا إلى نوع من إدارة هذه المؤسسة بحيث نضمن أفضل النتائج الفكرية والثقافية في جهد منظم يمكن أن نقيسه وممكن أن نعدل عليه وممكن أن نضمن منخلاله عدم الشطط الموجود في السابق .



أول شيء فيما يتعلق بخطة الوعظ : فنحن في كل سنة نضع خطة شاملة لكل البرامج الوعظية التي ستكون في العام القادم ، وهذه الخطة تشمل مواضيعها وأسلوب عرضها وبرامجها وهي تتغير بتغير طبيعة الزمان والمكان ، وبتغير حتى وسائل العرض ، فمثلا كنا نحن نستخدم في السابق لوحة الحائط والآن نضع شاشة " Plasma Screen " نضعها في المسجد ونخزن فيها المعلومات ، وهذه المعلومات تظهر للناس ، وأصبحت متطورة بما يتناسب مع الوقت الحاضر ، وحتى ذلك الوقت وهو موعد معرض " اكسبو 2020 " لا نستطيع أن نقول أننا سنبقى على استخدام هذه الشاشات ، فلا ندري ما هي الأشياء الحديثة التي ستكون حينها موجودة ، فما أود قوله أن لدينا خطة وعظ تراجع سنويا ويتم وضع الآليات والبرامج ، كذلك عندنا ما يتعلق بدروس المساجد فقد عملت الهيئة على وضع كتاب فيه دروس تتناول الجانب الفقهي والثقافي والاجتماعي وغيرها من المواضيع المختلفة ، ونحن الآن بصدد تطوير هذا الكتاب حيث أننا كل فترة نطوره ، وإن شاء الله هو الآن على وشك الطباعة ، وسيضمن هذا في الخطة .

أيضا فيما يتعلق بخطب الجمعة ، فعلى سبيل المثال عندما يكون هناك حدث مهم فلا بد أن تهيب الرأي العام لذلك ، فنحن عندنا وقت لكن أنا أتكلم عن الآلية التي ستكون إن شاء الله في ذلك الزمن ، فعندنا برامج الخطب وكذلك مواضيع الخطب قبل الحدث وأثناء الحدث وبعد الحديث سنسير بنفس السياق ، فأود أن أطمئن سعادته بأن هذه هي استراتيجية الهيئة والتي تسير عليها الآن والتي بفضل الله سبحانه وتعالى حققت لنا شيء من الاستقرار الفكري والثقافي والديني في المساجد سواء يستفيد منها المواطنين أو غير المواطنين وهي التي سنستمر بها إن شاء الله ، و فقط أود أن اضيف معلومة - سيدي الرئيس - بالنسبة لاستراتيجية الهيئة لضمان النجاح في هذه المسيرة أنه أول شيء أنت تحتاج للعقول التي تفكر معك وتساعدك في التفكير ، وهذا بفضل الله سبحانه وتعالى الآن موجود لأننا نعمل الآن على تأهيل الكوادر الوطنية من خلال الدراسة في الكليات الشرعية في مرحلة الماجستير والدكتوراه والبيكالوريوس ، وربما تكونوا تابعتم الأحداث وحتى أنه زارنا سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم " حفظه الله " والتقى بهؤلاء الوعاظ وكرمهم ، وكان هذا بالنسبة لنا دافعا كبيرا ونجاحا كبيرا ، فبالنسبة للعقول الحمد لله متوفرة .

كذلك عندنا قضية أخرى فيما يتعلق بغير الناطقين باللغة العربية : فالآن هناك جهود موجودة لكننا الآن نعمل على تطوير هذا الجانب بحيث نحاول تغطية عدد أكبر من غير الناطقين باللغة العربية ، والآن هذا البرنامج نعمل عليه ، ونأمل إن شاء الله خلال الأشهر القليلة القادمة سيكون هناك انتشار



كبير لاختيار بعض الأشخاص غير الناطقين باللغة العربية وسيتم توظيفهم وتعيينهم بمكافآت وبرامج مختلفة بحيث نغطي غير الناطقين باللغة العربية ، أمل أن أكون من خلال هذا التوضيح أن أكون أوضحت بعض ما يسأل عنه سعادة العضو ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حميد بن سالم .

سعادة / حميد محمد بن سالم :

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، في البداية أود أن أرحب بمعالي حميد محمد القطامي - وزير التعليم على تواجده معنا ، وفي الحقيقة سؤالي أول شيء أود أن أثنى على الجهود المبذولة من الهيئة لأنه عندما قمنا بزيارة - كلجنة - المقر الرئيسي للهيئة أنا من الأشخاص - فعلا - تفاجأت بمدى تطور استخدام التكنولوجيا وخاصة في عملية الاستفتاء لأن المفتين كانوا يتعاملهم مع الكم الهائل من الفتاوى التي تنصب عليهم بشكل متواصل وعملية تحويل الفتوى إن كانت في الكيو ، ولا أريد الدخول في التفاصيل الدقيقة ، ولكن فعلا نحن نثني على جهود الهيئة ليس فقط في استخدام التكنولوجيا ولكننا لمسناه في الآونة الأخيرة وفي السنوات الأخيرة من تطور خدمات المساجد والاستدلال عن المساجد ونوعية الخطب وكل الأمور الأخرى ، وسؤالي معالي الرئيس هو عن استراتيجية التوطين والخطط: أود أن أستوضح عن الاستراتيجية ووضع الخطط ، فهل هناك خطة واضحة ، وهل هناك استراتيجية ومراجعة لأعداد المواطنين في الهيئة ؟ وأنا لا أتكلم فقط عن المؤذن والإمام وإنما أتكلم عن المفتين الوعاظ والمرشدين لأن كما تكلم سعادة رئيس الهيئة نحن ننمي الولاء وننمي المواطنة في المجتمع ، أنا أقول أنه إذا كان الوعاظ والمتحدث يتحدث بلغة ولهجة قريبة إلى القلب تصل أسرع، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ حميد بن سالم ، معالي الوزير ، بالنسبة للتوطين هذا الموضوع - طبعا - طرح في التقرير ، والعديد من الإخوة سيتناولونه ، وكما تعرفون أن التوطين في كل القطاعات هو شغلنا الشاغل سواء في المجلس أو في الحكومة ، وكما ذكر سعادة الأخ حميد - أيضا - التوطين في الأمور الدينية خاصة بالنسبة للإفتاء والإمامة والقائمين على التواصل الديني المباشر مهم أن يقوم به مواطنين بحكم الثقافة وبحكم العديد من القضايا الثقافية الأخرى ، فالأخ حميد يسأل عن جهود الهيئة



في التوطين ، طبعاً هناك صعوبات ومشاكل واستراتيجيات من قبلكم وخطط مستقبلية للتوطين ، فمرجو تغطية هذه المسألة ، تقضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، أولاً أود أن اشكر سعادة العضو على الثناء الذي سمعناه لأنه حقيقة نحن بحاجة لسماع كلمة الثناء لأننا نعمل في ميدان فيه بعض الصعوبة ، فهذا دعم معنوي نحتاجه بالفعل ، فشكراً لسعادة العضو على هذا الثناء .

أما بالنسبة للتوطين فأنتم تعلمون أن العائق الأساسي في هذه القضية هو العائق المادي والميزانية المرصودة لهذا الجانب ، فنحن بفضل الله سبحانه وتعالى أقول في عام 2006 عندما عملنا في هذه المؤسسة لنفرك - معالي الرئيس - ما بين الكادر الإداري والكادر الميداني وهو الكادر الفني وهم الأئمة والمؤذنين ، فالكادر الإداري هم العاملين في المكاتب الإدارية سواء في المكتب الرئيسي في أبوظبي أو في فروع الهيئة المتواجدة في باقي إمارات الدولة ، سيدي ، في عام 2006م كانت نسبة المواطنين 30% ، والآن بفضل الله سبحانه وتعالى وصلنا إلى نسبة 98% من التوطين في المكاتب الإدارية ، وهذه نسبة بالرغم - سيدي - نحن نتكلم - على سبيل المثال - عن مكتب أو إدارة في أبوظبي بأن الموظف يعمل وبينه وبين زميله شارع أو شارعين يعمل في مؤسسة محلية ويأخذ راتب ربما مضاعفاً ، وبالرغم من أننا في بعض الأحيان نحس أن هذا الشخص ربما يكون موقتاً حيث يحصل على الخبرة وينتقل إلى مؤسسة ثانية فقد قلنا أن ذلك لا يهم فهو لن يذهب بعيداً لأنه في النهاية كله لخدمة الوطن والبلاد ولا مشكلة لدينا في ذلك ، وعانينا لفترة طويلة من قضية تثبيت الموظفين حتى الإداريين ، فضلاً عن المؤذنين بما في هذه المهنة من مشاق ومتاعب أخرى ، وأنا أقول مرة ثانية وثالثة الله يطول عمر الشيخ محمد بن زايد ويحفظه فقد طلبنا منه بأن يساعدنا بدعم مادي لتثبيت هؤلاء الموظفين ، وفعلاً حصلنا على الدعم المادي لدفع مبالغ لطبيعة عمل العاملين في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف مقابل استقرارهم ، والحمد لله هذه الخطوة حققت لنا شيء من الاستقرار الوظيفي بالنسبة للوظائف الإدارية ، ولذلك وصلنا إلى نسبة (98%) ، ولو سألتني - سيدي - عن قضية كانت تتعلق بالمرأة ، فلم يكن لدينا في عام 2006 إلا خمس أو ست موظفات ، واليوم لدينا ربما (45) أو (47) في الكادر الموجود عندنا من الأخوات المواطنات ، وفعلاً وجودهن ووصلن إلى مرحلة قيادية مهمة في الهيئة .



وبالنسبة للأئمة والعاملين والوعاظ والمفتين ، فبالنسبة للوعاظ والمفتين فلدينا برنامج - ومرة أخرى أقول - كان للشيخ محمد بن زايد - الله يحفظه - دعم كبير في الجانب المادي في تغطية تكاليف المنح الدراسية لهم وكذلك مساعدتهم على الانتماء إلى هذه المؤسسة ، والحمد لله اليوم لدينا الآن - وخلفي اثنين - من الشباب الذين تخرجوا وتأهلوا في هذا البرنامج واليوم يشغلون مناصب إدارية جيدة ، ونحن نعمل على هذا البرنامج بتواضع لأن الجانب المادي له دور كبير في هذه العملية .

أما بالنسبة للعاملين في المساجد فنحن طرحنا مبادرات كثيرة ، منها أن الإمام بالإضافة إلى عمله الأصلي يمكن أن يكون له عمل إضافي في المسجد مقابل مكافأة مالية تصل إلى تسعة آلاف درهم لمن يحمل شهادة الدكتوراه وثمانية آلاف درهم لمن يحمل شهادة الماجستير وسبعة آلاف درهم لمن يحمل شهادة البكالوريوس ، ويستثنى من صلاة معينة الموظف الذي يعمل في مؤسسة مثل صلاة الظهر أو صلاة المغرب وذلك حسب طبيعة العمل الذي يعمل به وبالتالي نستطيع إعفاؤه من فرض من الفروض ، والحمد لله هذه وفرت - تقريباً - أكثر من مائة وظيفة ، ولكن نرجع ونقول أننا حاولنا معرفة الأسباب حيث تعاقدنا مع مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية لدراسة هذه الظاهرة وهي أسباب عزوف المواطنين عن هذا الجانب فوجدنا أن الجانب المادي كان حاضراً ، ووجدنا أن طبيعة عمل الإمام وارتباط المواطن بخمس صلوات ، فكما تعرفون أن المواطن صاحب أسرة وله مشاغله الاجتماعية التي قد تعيقه عن التواجد في هذا الجانب ، وأيضاً نظرة الناس لطبيعة هذا العمل وأن هذه الوظيفة لا تجد الاستحسان عن البعض ، فحقيقة هذه المشاكل التي تواجهنا ، وأنا أعتقد أن الحل لهذا الموضوع - سيدي - هو حل الجانب المادي بأن نرفع راتب إمام المسجد ونساويه بأي خريج جامعة ، فإذا كانت لديه شهادة جامعية فإنه يحصل على الدرجة الرابعة ونفس المكافأة ، أنا أعتقد أن قضية التسمية تؤثر ، وبدلاً من تسميته "إمام" نعطيه تسميتاً "واعظ" ولا أعتقد أننا سنواجه إشكالية في هذا الجانب ، وبالنسبة لطبيعة العمل فيمكن أن نرفد المواطن بمساعد بحيث في المرحلة القادمة ندع المواطن ليكون أساسياً ونضع شخصاً آخر مساعداً له بحيث إذا ارتبط المواطن اجتماعياً فيمكن أن يجد له بديلاً ، وأنا أعتقد أن هذه الإجراءات يمكن أن تساعدنا في عملية التوطين ، وأحب أن أختتم - سيدي - بأننا الآن بصدد اتخاذ قرار بتوطين منابر خطبة الجمعة ، الآن نحن أعلننا لمن يرغب بإلقاء خطبة الجمعة بمكافأة مالية مجزية ، وفكرنا على الأقل لو استطعنا في السنوات القادمة إن شاء الله نوطن المنابر لأن خطبة الجمعة - سيدي - يكون الالتزام فيها أخف من الالتزام ببقية الصلوات ، فهذا - إن شاء الله - سترونه بإذن الله قريباً ، وشكراً .



معالي الرئيس :

شكراً ، أخ حميد تفضل .

سعادة / حميد محمد بن سالم :

شكراً معالي الرئيس ، يوجد (27) مركزاً للمسلمين الجدد في دولة الإمارات منتشرة في جميع إمارات الدولة ، وقد أنشئت هذه المراكز بقرارات محلية ، وأنا أود أن أعرف هل للهيئة أي إشراف عليها ولو مجرد إشراف عام على هذه المراكز أو هناك تنسيق مع هذه المراكز ؟ أرجو التوضيح في هذا الشأن ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً السؤال واضح ، تفضل يا دكتور .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

نعم سيدي الرئيس واضح ، لكن بحكم قانون إنشاء الهيئة لا يوجد شيء يحدد أو يذكر أو ينص على أن للهيئة دور في هذا الجانب ، لكن - حقيقة - هناك شيء من تبادل الزيارات والاستفادة من الخبرات وتنظيم بعض الدورات لبعض الوفود التي تأتي ، فهم يطلبون منا في بعض الأحيان بعض الوعاظ أو بعض المحاضرين أو بعض البرامج ويكون هناك شيء من التعاون ، وأنا أحب أن أطمئنكم بأن وجودنا - الحمد لله - يغطي كل الدولة ، ولو لاحظنا أي انحراف في هذه المراكز فثق تماماً بأننا لن نسمح بأي تجاوز أو أي نشر لثقافة تخل بالمفهوم الصحيح للإسلام ، بل نتدخل ولدينا علاقات- والحمد لله - جيدة مع جميع الحكام ونتبادل معهم الزيارات باستمرار ، ولم نسمع عن هذه المراكز إلا كل خير وكل شيء طيب ، وهناك متابعة بشكل غير مباشر وتنسيق في بعض البرامج البسيطة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننقل الآن لسعادة الأخ سالم محمد هويدن .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لممثل الحكومة الدكتور حمدان ، سؤالي هو : تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول الأسرع في استخدام التطبيقات الذكية في خطة للتحويل إلى الحكومة الذكية بحيث يمكن استخدام هذه التطبيقات في تطوير إجراءات وأساليب العمل في المؤسسات



الحكومية ، وتعتبر دولة الإمارات من الدول السبّاقة في اعتماد نموذج الحكومة الذكية وحققت تقدماً كبيراً في ذلك وهي تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر استخدام الخدمات الحكومية الرقمية ، لذلك .
سؤالي هو : ما مدى استفادة الهيئة من استخدام التطبيقات الذكية والأجهزة الذكية في غرس القيم الوطنية والاجتماعية والدينية وتعزيز الهوية الوطنية لدى فئات المجتمع المختلفة ؟
السؤال الثاني هو : هل قامت الهيئة بدراسة تأثير التطبيقات الذكية على فئات المجتمع ومدى تفاعلهم معها وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا دكتور .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكراً لصاحب السعادة على طرح هذا الموضوع المهم ، وأنا أتفق مع سعادته فيما يتعلق بالتطبيقات الذكية ، فاليوم نحن نعيش في عصر - ولا أستطيع إلا أن أقول أننا في بدايته - ولكن أعتقد أن التكنولوجيا ستتطور أكثر وأكثر ، وإذا كان الناس يقولون أن الأمي هو الذي لا يقرأ ولا يكتب ، فالأمي اليوم هو الذي لا يتعامل مع هذا الجهاز والتطبيقات التي فيه ، حتى أصبح - كما تعلمون - كبار السن يطالعون هذا الشيء ، فأنا أتفق معه تماماً على أهمية هذا الموضوع ، ولهذا بادرت الهيئة بتبني التطبيق ، وهذا التطبيق - والله الحمد - من أفضل التطبيقات الموجودة ، وحتى في القمة الحكومية التي كانت في إمارة دبي قبل أيام تأهل هذا التطبيق لأن يكون من أفضل ثلاثة تطبيقات موجودة في الدولة للفوز بالجائزة الأولى ، فهو أفضل ثالث تطبيق - إذا صح التعبير - على مستوى الدولة ، بالعربية والانجليزية ويقدم خدمات مختلفة للمواطنين ، وإيماناً منا - نحن - بهذه العملية فقد أعلننا قبل أيام بسببقة عن مسابقة على مستوى الدولة لتطبيق يخدم مراكز تحفيظ القرآن ، وهذا - إن شاء الله - خلال شهرين نتوقع أن نحصل على بعض الردود من بعض المؤسسات في الدولة وخاصة تركيزنا على الجامعات ، لأننا نريد من طلابنا وطالباتنا وعيالنا أن يتعلموا بالفهم الصحيح للإسلام ومن خلال سعيهم للفوز ببرنامج وتطبيقات ذكية في الكمبيوتر والهواتف الذكية ، أعتقد أن هذه محاولة لربطهم بالثقافة الإسلامية الصحيحة ، فنحن مؤمنون جداً بهذه القضية ونحاول ونسعى ، ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ سالم تفضل .



سعادة / سالم محمد هويدن :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لممثل الحكومة وإن شاء الله نتمنى في الفترات القادمة أن نرى تطبيقات تخص الهيئة وتشمل جميع البرامج الدينية المطلوبة منهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ رشاد محمد بوخش تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر - أيضاً - لسعادة محمد مطر الكعبي - مدير عام الهيئة ، والجزء الأول من سؤالي بخصوص تخطيط وتوزيع مواقع المساجد ، حيث نلاحظ بشكل عام في الدولة وفي جميع الإمارات أن هناك غياب خطط واضحة لبناء وتوزيع المساجد ، ففي بعض المناطق السكنية نلاحظ عدداً كبيراً جداً من المساجد ، وفي بعض المناطق خاصة على الطرق السريعة نلاحظ أنه لا توجد مساجد ، فالشخص ربما يسير لمسافة ثلاثين أو أربعين كيلومتر وبعدها يجد المسجد ، طبعاً هذا بحاجة ماسة إلى التنسيق مع البلديات والدوائر المحلية في كل إمارة ، فالسؤال : هل هناك تنسيق مع هذه الجهات بخصوص تخطيط مواقع المساجد مع البلديات وإدارات التخطيط ؟ وهل هناك لدى الهيئة معايير لمواقع المساجد ، أي كم هي المسافة بين المسجد والآخر ؟ نصف كيلو أو كيلو وربع أو كيلو وهكذا ، وكذلك هل هناك معايير لتحديد سعة كل مسجد ؟ وفي أي المناطق السكنية يمكن مسجد أن يكون هناك لمائة شخص ، فبالنسبة لمساجد الجامعة ، والمساجد على الطرق الرئيسية ، وفي مناطق الأسواق ، فهل هناك معايير لتخطيط وتوزيع هذه المساجد لدى الهيئة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الدكتور بالنسبة لتوزيع المساجد جغرافياً وسعتها ، تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على ذكر هذه القضية ، سيدي نحن - حقيقة - فعلاً نواجه مشكلة في قضية التعامل مع مواقع المساجد ، لأنه كما تعلم - سيدي - في السابق كانت المساجد تنشأ بطلبات مباشرة إلى البلديات أو تنشأ بشكل غير مدروس ، والآن نحن - حقيقة - نواجه مشكلة في التعامل مع ظاهرة المساجد القديمة وكيفية استبدالها بأخرى حديثة ، فعلى سبيل المثال نجد في منطقة قديمة أربعة مساجد متقاربة ، ولو مررت على شارع الكورنيش في أبوظبي اليوم فلك ان تحسب عدد المساجد المتقاربة ، فإذا طرحت القضية من حيث أنك إذا أردت أن تلغي أرضين وتدمجها في أرض



واحدة في الوسط فقد تجد بعض الصعوبات ، فقضية المساجد القديمة ووجودها بشكل عشوائي هذه القضية ورثناها وغير موجودة في التخطيط الحديث للمدن و المناطق الجديدة ، ولا نتوقعون بأن تكون هناك عشوائية في تخطيط المدن الحديثة على مستوى الدولة وهذا بمعرفة جميع ممثلي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في جميع إمارات الدولة لأن هناك - فعلاً - تنسيق في اختيار المساجد وإن لم يكن هناك نص محدد بتحديد المسافة بين المساجد ، فعلى سبيل المثال حسب ما أراها ربما تكون مضبوطة بشكل أكبر في إمارة أبوظبي وفي إمارة دبي وباقي الإمارات ولكن في بعض الإمارات ربما يكون هناك شيء من عدم الوضوح في تحديد المسافة التي يجب أن تكون بين كل مسجد ومسجد ، لكن الآن تصريح بناء المسجد يصدر بطلب من الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، ومدراء وممثلي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في الغالب لا يرسلون الخطاب للبلدية إلا بعد التأكد من عدم وجود مسجد قريب وأن المنطقة فعلاً بحاجة لمسجد ، وإذا تكلمنا عن القادم ، فالقادم - إن شاء الله - منظم ودقيق وإذا تكلمنا عن السابق فهذه الإشكالية التي وجدناها في السابق ونجحنا في بعض الأحيان بأن نفتح أهل المنطقة بأن هذه المنطقة بحاجة إلى مسجد جامع كبير في الوسط وصارت حقيقة بعد جهود طويلة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ رشاد تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، وكذلك الشكر لسعادة مدير عام الهيئة ، نتمنى أن يكون هذا الشيء - إن شاء الله - في القريب العاجل ، والجزء الثاني من السؤال هو بخصوص تصميم المساجد معمارياً ، فبدون شك أن المساجد هي أحد مظاهر الحضارة الإسلامية في كل دولة من الدول الإسلامية وخاصة في دولة الإمارات التي نفتخر بوجود بعض أجمل مساجد العالم بها مثل مسجد المغفور له الشيخ زايد في أبوظبي وكذلك المساجد في كل إمارات الدولة .

كذلك توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد في كل مجال بأن نكون الأول ، فأنا أتمنى أن تكون مساجدنا خمسة نجوم كما هو لدينا خدمات في الوزارات خمسة نجوم ، فنتمنى أن يكون هناك تصميم موحد لمساجد بساعات مختلفة 100 شخص و 500 شخص و 1000 شخص سواء من قاعة الصلاة أو سواء من ناحية دورات المياه ، فبعض المساجد تدخل إليها وكأنك تدخل إلى فندق خمسة نجوم سواء في الصلاة أو دورة المياه من النظافة أو الرائحة الطيبة ، ولكن للأسف بعض المساجد



ندخلها ولا نريد أن ندخل دورة المياه بسبب المياه الراكدة فيها وغير ذلك ، فرجائي أن تكون هناك تصاميم مستدامة خاصة وأنا نحن في زمن العمارة الخضراء والتصاميم المعمارية فتكون نماذج لهذه المساجد لدى الهيئة بحيث أي مُحسن يأتي تكون لدينا مساجد بسعة 200 أو 500 أو 1000 شخص نفرضها عليه وأيضاً استخدام الطاقة الشمسية في المساجد ، فحسب دراسات الهيئة في سنة 2013 دُكر أنها صرفت (11) مليون درهم لفواتير الكهرباء والماء ، طبعاً يمكن تقليل هذا المبلغ بدراسات استخدام الطاقة الشمسية والتهوية الطبيعية ، فنحن من شهر (10) إلى شهر (3) - تقريباً - لا نحتاج إلى تشغيل التكييف ، ويمكن بأساليب معمارية حديثة أن نقلل من تكلفة الكهرباء ، وكذلك المياه الموجود للوضوء فهذا الماء في الغالب ماء نظيف ويمكن أن تتم معالجة هذه المياه لتستعمل للمزروعات الموجودة في المسجد وبالتالي نعطي جانباً من الجمال لهذه المزروعات ، واستخدام الإضافة الطبيعية ، فهناك الآن أفكار معمارية جميلة عن كيفية استخدام الإضاءة الطبيعية ، وكذلك التهوية الطبيعية ، وفي السابق أنا كنت مسؤولاً عن تخطيط المساجد في البلدية ولو أراد الإخوة في الهيئة - إن شاء الله - فيمكننا أن نتعاون معهم في هذا المجال بحيث تكون مساجدنا نموذج جمالي في كل إمارة وكذلك باقي الدول تأخذ من هذه المساجد بشكل عام .

وسؤالي هو: هل هناك معايير اعتمدها الهيئة لتصميم المساجد ، وأيضاً هل هناك خطط وضعتها الهيئة لتطوير المساجد القديمة بحيث تطبق عليها هذه المعايير الجديدة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ رشاد ، طبعاً الأخ رشاد بحكم تخصصه في هذا الموضوع طرح أفكاراً مهمة جداً وإيجابية ومتقدمة في هذا الموضوع ، فهل لدى الهيئة خطط مستقبلية لوضع نوع من الضوابط العامة للمعمار الخارجي للمساجد ولليكور الداخلي أو التنظيم الداخلي والأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة في مجال توفير الطاقة ومجال العمارة الخضراء وغيرها من الأمور الجديدة ، تفضل معالي الدكتور .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، مرة أخرى أشكر سعادة العضو الكريم على هذه الأفكار الإيجابية ولاشك أنه بحكم خبرة سعادته واطلاعه على هذا الموضوع فإنه يطرح أفكاراً بحكم التخصص المهني وهي أفكار ممتازة وجيدة ، وأعتقد أنه بالنسبة للسؤال هل توجد معايير ، أقول نعم هناك معايير ومكتوبة وموثقة وكل مدراءنا على مستوى الدولة يعرفون ما هي المعايير والاشتراطات التي يجب أن تتوفر في المساجد ، وأحب أن أوضح أننا نواجه إشكالية في هذا الجانب وهي أن رغبة المحسنين كانت خلال



السنوات الماضية هي التدخل في اختيار التصميم واختيار البنيان ، والحقيقة أن المحسنين وجدناهم نوعين ، نوع من الناس لا يستخسر أن يدفع في المسجد حيث يعتبره مكاناً مقدساً ويضع فيه أعلى وأفضل الأنواع ، وربما نواجهه معه إشكالية فيما طرحه سعادة العضو الكريم في قضية استخدام الإنارة الطبيعية والمداخل والمخارج ، فبالتالي بعضهم يحبون التدخل . وهناك بعض المحسنين يهتمهم أن يبدأوا في المسجد فبالتالي يسترخص في الأدوات الصحية والأبواب والزجاج ، ونحن نستلم المسجد فيهم وبعد سنة ندخل في إشكالية الصيانة لأنه حدد مبلغاً محدوداً ، وفي آخر اجتماع لمجلس الإدارة اتخذنا قراراً ونحاول الآن أن نطبقه بالتدريج بأن نقنع المحسن بأن يعطينا المال الذي لديه سواء كان مليون أو 2 مليون ونحن نضع فوقه سواء من الهيئة أو الوقف أو من محسن آخر بحيث نبني مسجد نموذجي بمعايير ممتازة ، والحمد لله وجدنا أن بعض المحسنين لديه قناعة بهذه الفكرة ، حيث نقول له ستدفع اليوم مليون درهم وتبني مسجد ضعيف لكن اعطنا هذا المليون وسنضع عليه مليوناً آخر ونبني مسجد ليخرج من أجمل المساجد ، والحمد لله وجدنا شيء من الاستحسان في هذا الأمر .

وبالنسبة للمعايير التي تكلم عنها سعادة العضو فبالفعل نحن طبقنا بعض التطبيقات ، على سبيل المثال تكلمنا عن الطاقة الشمسية ، بالتعاون مع عدد من المؤسسات المحلية في إمارة أبوظبي وفرت لنا بعض الأجهزة لكن القضية - أرجع وأقول أنها قضية - مالية وتكلفة مالية ، ونحن لاشك سنستفيد من طرح سعادته فيما يتعلق بالأفكار الهندسية التي ربما لن تكلفنا الشيء الكبير وتعطينا النتائج الإيجابية ، فبلاشك أننا - إن شاء الله - سنستفيد منها ، وبالنسبة للتصاميم - معالي الرئيس - خلال الفترة الماضية حاولنا أن نركز على التراث المحلي واستفدنا من الشركات التي لها خبرة كبيرة في هذا الجانب ، ولكن أرجع وأقول أن التعامل يتم مع - المحسنين لأننا نحن كمؤسسة حكومية ليس لدينا الميزانية أو الموازنة التي نستطيع من خلالها بناء المساجد - فالمساجد في الدولة تبنى عن طريق المحسنين ، والمحسن في الغالب إذا حاولت أن تفرض عليه بعض الشروط فيقول أنه سيبنى مسجداً خارج الدولة بالطريقة التي يراها ، فنحن نحاول أن نكون مرنين في التعاون مع المحسنين حتى نجد من يبني هذه المساجد ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً جزيلاً ، طبعاً المحسن الأكبر هو سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان " حفظه الله " لأن المساجد الكبرى التي أمر ببنائها تقدم أفضل النماذج من الناحية المعمارية والحجم والسعة وغيرها من المسائل، فله منا ومنكم كل الشكر والتقدير والتمنين في هذا المجال ، الآن سعادة سعيد ناصر الخاطري تفضل .



سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لرئيس الهيئة على تفضله بالحضور ، حقيقة - معالي الرئيس - أنا أضم صوتي إلى صوت الإخوة الأعضاء ونحن نقدر جميعاً المجهود الذي تقوم به الهيئة وبصراحة هذا موجود على أرض الواقع سواء كان بالتنظيم أو ما نشاهده في المساجد الموجودة على أرض الواقع رغم أن هناك بعض الملاحظات ، وحقيقة الشخص يتكلم بسهولة لكن حين يطبق على الواقع يجد بعض الصعوبات ، حقيقة أنا مداخلتني حول تنمية واستثمار وإدارة أموال الوقف . فعلى الرغم من وجود دراسات شرعية حديثة تتناول المصارف الوقفية الحديثة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتواكب مع التطور في المعاملات المالية وكافة مجالات الاستثمار إلا أن برامج الوقف لا تزال متأخرة في استخدام هذه المصارف الحديثة في أعمال وإدارة واستثمار الوقف مما يستدعي التساؤل حول النقاط التالية :

أولاً : ما هي خطة الهيئة لفتح مصارف جديدة للوقف ؟

ثانياً : ما هي برامج الهيئة لتشجيع مقدمي الوقف على توجيه أوقافهم إلى مجالات أخرى لتوسيع مدى الاستفادة ؟

المداخلة الثانية ، تتكلم عن توعية القطاع الخاص ، حيث تضمنت أهداف إنشاء الهيئة الوقف الإسلامي والدعوة له وحسن إدارة واستثمار أمواله بما يحقق له النماء واستمرار العطاء طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولكن من الملاحظ أن جهود الهيئة تنصب على حث الأفراد على الوقف دوناً عن المؤسسات وشركات القطاع الخاص مع العلم بأن القطاعات الاقتصادية في الدولة تمثل عنصراً مهماً وتشكل نسبة أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن الضروري أن تلعب دوراً مهماً في المشاريع الوقفية . والسؤال هو : ما هي البرامج التي تضعها الهيئة للتوعية وتشجيع القطاع الخاص وباقي شرائح المجتمع للمساهمة في أموال الوقف ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخ سعيد بن ناصر الخاطري ، سعادة الدكتور سؤال الأخ العضو تدور أسئلته حول حول ثلاث نقاط : أولاً ما هي المصارف الجديدة للوقف ؟ ثانياً : توجيه الواقفين لمجالات أخرى حيث من المعروف أن أكثر الواقفين يريدون بناء مساجد ولكن هناك أوقاف يجب أن تتجه نحو تشجيع العلوم وتشجيع البحث الأكاديمي وتشجيع الدراسات العليا فما هي جهود الهيئة في توجيه الواقفين لهذه المجالات ؟



الشيء الثالث : بالنسبة لنشاط الهيئة مع الواقفين من الأشخاص وهناك العديد من الشركات الكبرى في القطاع الخاص والمعروف في دول العالم أن كثيراً من العمل الخيري يأتي من تبرعات من هذه المؤسسات ، فما هو دور الهيئة في حث شركات القطاع الخاص الفردية أو الجماعية الكبرى في التوجه نحو تخصيص تبرعات للوقف ، تفضل معالي الدكتور .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو الكريم ، وأنا أقول أن هذا الإطراء والشكر والثناء نقدره ونحترمه ، وأيضاً قلنا أن هذا الدعم المعنوي نحن بحاجة له ، فشكراً سعادتك على شركك للهيئة وللعاملين فيها . أما بالنسبة للمصارف الجديدة فأنا أتفق مع سعادته فيما يتعلق بفتح الآفاق وهذا فعلاً تم في مسيرة الهيئة بعد إنشائها ، حيث نظرنا في المصارف المحددة في السابق ووجدناها تتعلق بالشأن الديني البحت ومساعدة الفقراء والمساكين ، وقد حاولنا والحمد لله نجحنا وقدمنا دراسة لمجلس الوزراء الموقر ووافق على الفكرة بفتح مجالات التبرع والصراف من إيرادات الوقف سواء فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي الذي يشمل الدراسات والبحوث وحتى ذكرنا السلامة المرورية والرفق بالحيوان والمرافق العامة ، وهذا كله منصوص عليه بقرار من مجلس الوزراء وموجود لدينا، لكن الإشكالية - طال عمرك - في إقناع الناس بالمساهمة أو بالتبرع لهذه القضايا . وبالنسبة للسؤال الثاني ، حول كيفية تشجيع المحسنين على التبرع ، فلدينا ممثلين سواء في المساجد أو في مراكز التسوق ، وطبعاً يمكن للشخص أن يساهم سواء على الانترنت أو الهواتف الذكية ، لكن عندما تعرض على طاولات مجالات المساهمة وتذكر فيها المجالات المختلفة تجد أن أكثر الناس تتعاطف مع بناء المساجد والقرآن الكريم ومساعدة الفقراء ، لكن عندما تكلمه عن البحث العلمي وعن الجوانب الأخرى فلا تجد عليها إقبال ، طبعاً أنا أتوقع أن البعض يتساءل ما هو دورنا في التوعية لهذا الشيء ، نحن - سيدي - في كل عام نقوم بحملة عامة ونحاول من خلال وسائل الإعلام ومن خلال الإعلانات والكتيبات لتنمية ثقافة الناس حول الوقف وهذا مطبق خلال السنوات الماضية ، والآن نحن نسعى إلى إصدار بعض المقاطع المصورة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي حيث تجد فيها شيء من التشجيع للناس وغرس للثقافة ، وأيضاً إذا دخلنا في النقطة الثالثة المتعلقة في القطاع الخاص والمحسنين وهي متعلقة بنشر ثقافة المساهمة في الوقف ، والقطاع الخاص يملكه تجار ، والتجار حاولنا معهم وبدأنا هذا البرنامج خلال السنتين الماضيتين بأن نصل بطريقة فيها شيء من الابتكار وشيء من التطوير من خلال إصدار بعض الأفلام وبعض المعلومات وحملناها على أجهزة الآيباد ووزعناها كهدايا على



كبار المحسنين وعلى كبار المنفقين وقمنا بزيارات من قبل المسؤولين لتوصيل هذه الأجهزة ، وكان لها بحمد الله صدى طيب ، ونحن نقول أن هؤلاء التجار لا يحبون الكلام ولا يحبون الإعلان - وربما أقول أن الكثير منهم أو أغلبهم - يودون التبرع بدون ذكر أسمائهم لكن - الحمد لله - هناك مساهمة ، وإن كنت أتفق مع سعادته بأنه يجب أن نضع هذا الموضوع محل الاهتمام ونفكر بوسائل وطرق أخرى تجذب المتبرعين وتحثهم على المساهمة في الوقف ، فشكراً على طرح هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الأخ سعيد تفضل .

سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لرئيس الهيئة على هذا التوضيح ، بالنسبة للنقطة الثالثة أو المداخلة الثالثة حول الأراضي الوقفية ، فقد تمت مناقشة موضوع الهيئة العامة للأوقاف في الفصل التشريعي الرابع عشر عام 2008 وتم رفع التوصيات بشأنها بتاريخ 2008/06/30 وتم أيضاً الرد عليها في شهر 2008/9 بالموافقة على البعض ورفض البعض الآخر ، وهنا أود أن أذكر إحدى التوصيات الموافق عليها والتي تتعلق بالتواصل مع الحكومات المحلية للحصول على منح في شكل أراضي تجارية وصناعية للمساهمة في تنمية أموال الوقف ، وأيضاً سمعنا من خلال النقاشات السابقة أن هناك عدد (54) أرضاً تجارية وعدد (56) أرضاً زراعية لم تستغل حتى الآن ، فأنا أحب أن نسمع من سعادة رئيس الهيئة لماذا لم تستغل هذه الأراضي وما هي الجهود المبذولة للتنسيق مع الحكومات المحلية لتخصيص بعض الأراضي للوقف ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سعيد ، بالنسبة لأراضي الوقف كما ذكر سعادة الأخ سعيد الخاطري ماهي التطورات في هذا الموضوع تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، بالنسبة لمخاطبة الحكومات ، قمنا بمخاطبة بعض الحكومات المحلية ومنتظر الرد منها، وبالنسبة للعدد الذي ذكره حول الأراضي الوقفية التي لم يتم التعامل معها ، أنا أعتقد ربما لم تكن المعلومة قد وصلت لسعادته ، لدينا الآن مشاريع قائمة في إمارة الشارقة وفي الفجيرة وفي العين وفي أبوظبي وفي الغربية ، أولاً نحن لدينا تبرع من الناس لإقامة بعض الأوقاف ، وقبل أن نتخذ القرار لبناء الوقف قمنا بالاستعانة بشركة تخصصية وقلنا لهم ادرسوا لنا هذه الأراضي وقولوا لنا ما



هو أكثر عائد يمكن تحقيقه ، فأعطونا المقترح بالبناء في بعض الأراضي وتأجيل البناء في البعض الآخر لعدم الجدوى الاقتصادية من بنائها في الفترة الحالية ، فهي أعداد - أعتقد أنها - محدودة وبناءً على الدراسة التي قدمتها الشركة قمنا بالبناء بالمبالغ المتوفرة لدينا ، وشرعنا في بناء ما هو ممكن ومتاح وتبقى الأراضي الأخرى متاحة للمحسنين والمتبرعين لأنه - كما تعلم سيدي - هذه الأراضي هي أراضي وقفية ويجب أن تبنى من محسن ومن متبرع ، والمبلغ الموجود رصد لبناء الأراضي التي أثبتت الدراسات المالية بأن هناك جدوى اقتصادية من بنائها والأراضي التي أجلت هي إما بسبب أن الجدوى الاقتصادية ضعيفة أو بسبب عدم توفر الموازنة أو عدم توفر المحسن الذي يقوم ببنائها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الآن سعادة الأخت نورة محمد الكعبي تفضل .

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكراً معالي الرئيس ، أولاً أحب أن أذكر أن جهود الهيئة يشكرون عليها خاصة فيما ذكر أخي حميد في التطور التكنولوجي وخاصة في التواصل مع أفراد المجتمع وأيضاً بث الوعي ، وأيضاً نظرت لحساب الهيئة على موقع " تويتر " ووجدت أن هناك أكثر من 44 ألف متابع للموقع وهذا يعني أن هناك تواصل وأن هناك أخبار تقوم الهيئة بتوصيلها للمجتمع ، والنقطة التي أحب أن أذكرها أو السؤال هو عن المستوى الثقافي للخطيب أو الإمام ، طبعاً الدراسات دائماً تثبت أن المستوى الثقافي للإمام وطريقة إلقائه للخطبة يكون لها تأثير في إيصال الرسالة ، خاصة إذا كانت الصياغة واضحة وكان موضوعي وابتعد عن الأسلوب المدرسي في القراءة ، ولكن من المهم كيف يصل هذا الخطاب لعقول الموجودين في المسجد ، وأهم شيء كيف يكون هذا الخطاب دائماً لغته عصرية وتواكب ما يحدث سواء في الدولة أو من حولنا ، فإذا كان هناك موضوع معين فيجب على الإمام أن يذكر هذه المواضيع ، فسؤالي هو : هل تقوم الهيئة بتقييم أو متابعة مدى تأثير خطبة الجمعة سواء كان هذا - كما ذكرت في البداية - من خلال موقعكم في التواصل الاجتماعي - حيث لديكم أكثر من 44 ألف متابع في موقع تويتر - ، وهل تقيسون ذلك ؟ وهل هناك استطلاع لمدى تأثير هذا الخطاب ؟ وهل هناك - أيضاً - طريقة لتدريب الأئمة في إلقاءهم ، في توصيلهم للرسالة ؟ وهناك الكثير من المساجد ونحن نعرف الفئات التي تأتيها ، وهناك مساجد تأتيها فئات من جنسيات مختلفة ، فالرسالة يجب أن تكون واضحة ويجب أن تكون مفهومة وسلسة ، وفي نفس الوقت هناك - أيضاً - الأطفال يكونون موجودين في المساجد مع أهاليهم ، فهل هناك فكرة لأن يكون لهؤلاء الأطفال دور من خلال الرسالة



الموجهة لهم بأن يتفاعلوا مع خطبة الجمعة ؟ نحن نريد أن نصل لمرحلة بدلاً من أن يذهب الناس للمسجد قبل الصلاة مباشرة لينتهوا منها ويخرجون مباشرة ، هل فكرتم بإجراء مسابقات لإلقاء الخطبة؟ طبعاً هناك شباب وفئات عمرية كثيرة يريدون أن يكونوا جزء من هذه المسابقة ، طبعاً سيكون هناك تدريب ديني ووعي لكن - للأسف - بعضهم لا يكون لديهم ذلك الوعي أو يحيطون بهذه الأمور ولكن أسلوبهم يصل بطريقة قوية وفعالة لأفراد المجتمع ، فأنا أردت أن أعرف ما هي خطة أو ما هو دور الهيئة في الحرص على المستوى الثقافي للخطيب أو الإمام خاصة أن هذه الخطبة - كما ذكرنا - تخاطب الكثير من شرائح المجتمع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخت نوره محمد الكعبي ، بلاشك أن ثقافة الخطيب لها دور كبير في جذب الكثير من المستمعين إلى مضمون خطبته وما هو دور الهيئة في تطوير ثقافة الخطيب وتمكينه من مهارات الخطابة الحديثة ، وبلاشك أن مسألة اللغة ستبقى مشكلة ، فأنا عندما أذهب لصلاة الجمعة وأشاهد الإخوة المسلمين من جنسيات أخرى ولا يعرفون اللغة العربية حيث تجدهم ينصتون - فقط - من الباعث الديني ، وذلك يذكرني بموقفي أنا لما أصلي الجمعة في دول إسلامية غير عربية حيث لا أفهم من الخطبة إلا إذا ذكرت آية قرآنية أو ذكر حديث في اللغة العربية وباقي الخطبة لا أفهما ، ولكن الإنسان يقوم بواجبه الديني ويؤدي هذه الصلاة ، فبالتالي ما هو دور الوزارة في هذا المجال ؟ تقضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، أشكر سعادة الأخت العضوة الكريمة نورة الكعبي على ما طرحته ، وحقيقة طرحت - ما شاء الله - كما كبيراً من المواضيع وسأحاول أن أختصر الإجابة ما أمكن ، بالنسبة لخطبة الجمعة أحب أن أوضح أمراً ربما تابعتوه إعلامياً وميدانياً ، ففي فترة من الفترات كانت الشؤون الإسلامية والأوقاف تلزم جميع خطباء المساجد بخطبة موحدة تعد من قبل لجنة وتوزع على المساجد ، ونظراً لما يصل إلى الهيئة من ملاحظات من قبل الجمهور حول أداء الخطباء فقد تم اتخاذ القرار الآتي ونشر إعلامياً ، وهذا القرار ينص على أن يصنف خطباء الجمعة إلى ثلاثة أصناف : الخطيب المرتجل الذي لا يُقيد بموضوع ولا يُقيد بخطبة ، وهؤلاء يتم اختيارهم بعد التأكد من سلامة منهجه والتأكد من أن هذا الرجل صاحب علم كبير وأمضى فترة طويلة لدينا في الشؤون الإسلامية والأوقاف فهو مأمون الجانب ، وهذه ما نسميها أعلى فئة من الخطباء وهو لا يقيد لا بموضوع ولا يقيد بأي شيء ، فهو الذي يختار الموضوع ويختار كيف يتكلم لأنه أصبح على مستوى من العلم والثقافة والعلم



بأن نستطيع أن نثق فيه ونؤمن على أن نعطيه منبر مسجد . الصنفين الثاني والثالث هما اللذان يرتبطان بخطبة الجمعة الموحدة ، الصنف الثاني يرتبط بموضوع الخطبة ولا يرتبط بما فيها من أفكار ولا كلمات ، نحن نسميه الخطيب المتوسط الذي لديه الثقافة الدينية والجيدة وهو رجل مأمون الجانب ، حيث نقول له موضوعنا حول صلة الأرحام تفضل وتكلم بما شئت حول هذا الموضوع .

والفئة الثالثة التي تقيد بخطبة الجمعة حرفياً هي الفئة الجديدة على المنبر ، وهذه الفئة لا يسمح لها بالخطابة إلا بعد أن تمر على لجنة متخصصة يختبر بها مرة ومرتين وثلاث حتى نتأكد بأن هذا الشخص يستطيع أن يلقي خطبة الجمعة ، طبعاً الخطبة تعد من قبل لجنة وهي على مستوى عالي تنتقي فيها العبارات والأفكار ، وتحاول أن تدرك ما ذكرته سعادة الأخت نورة فيما يتعلق بمختلف ثقافات المستمعين لهذه الخطبة ، دائماً اللجنة عندما تجلس معهم ونتحاور معهم في إعداد خطبة الجمعة نقول لهم يا جماعة الخير لا تنسوا أن تحلوا الناس الذين يجلسون أمام الخطيب ، كم هي نسبة كبار السن ؟ وكم نسبة الأطفال ؟ فكم نسبة المتعلم والمتقف ؟ ولهذا يخرج الخطاب متوازناً ونحاول أن يكون إذا سمعه الصغير يفهمه وإذا سمعه الكبير يفهمه وإذا سمعه المتقف يفهمه وإذا سمعه الإنسان العامي يفهمه . كذلك قامت الهيئة بأشياء جميلة تكاد تكون مما تتميز به هذه الهيئة عن باقي المؤسسات ، الآن من خلال التطبيق عبر الهاتف أو من خلال الدخول إلى موقع الهيئة يوجد أيقونة يمكن الضغط عليها والتعليق على أداء أي خطيب والتقرير يرسل إلى اللجنة المسؤولة عن الخطباء والاطلاع عليها ، هذا من جانب ما ذكرته الأخت الدكتورة نورة حول المتابعة ، نعم هناك متابعة ، أي شخص يصلي في مسجد والتطبيق موجود عنده على الهاتف أو على الكمبيوتر فيستطيع أن يكتب تعليقا على أداء هذا الخطيب ، ويستطيع أن يعطي لجنة الخطابة أفكاراً لخطب قادمة وهذه الخدمة موجودة ولكن التعامل معها نجده قليلاً من قبل الناس .

أما بالنسبة لما يتعلق بالتدريب ، فنعم هناك تدريب دائم ولا يقل ذلك عن دورتين تعقد للخطباء ، وهناك لقاءات دورية معهم .

معالي الرئيس ، أحب أن أبين بأننا نواجه مشكلة من الإرث القديم ، ونحن لم نبدأ من الصفر حتى نقول أن خطباءنا كلهم متميزون ، نحن استلمنا أربعة آلاف وخمسمائة مسجد فيها أئمة وخطباء ، وإذا أردنا التغيير في كل سنة فكم سنغير ؟ مائة شخص أو مائة وخمسين شخصاً ، فأداء الأئمة وأداء الخطباء يبقى غير مَرَضٍ عنه خاصة مع التطور الثقافي الموجود لدينا ، فإذا نظرنا إلى السابق كان الناس على مستوى محدود من الثقافة والوعي ولا يستطيع أن يقيم الخطيب ، واليوم الحمد لله أصبحنا



نسافر ولدينا تسجيلات نسمع القرآن فيها وأصبحنا نستطيع أن نميز هذا صوته جيد وهذا صوته غير جيد ، فنحن نواجه الأعداد الموجودة ، وعندما نرى أن أداء إمام ضعيف ونهني خدمته وكان من جنسية غير عربية وهو غير مناسب لإلقاء خطبة الجمعة ، فتعال وانظر في المكتب كم من الناس يراجعون ويقولوا هذا حرام فقد قطعتم نصيبه ، هذا غير إذا اتخذت قراراً بإنهاء خدمته وإبعاده عن الدولة ، هذا غير الرسائل التي تأتيك والأدعية بأنك تسببت في قطع نصيبه وعندما نقرأها نقول يا الله بالسلامة على نفسه وعلى عياله ، ولا تتوقعها من أناس كانت تؤم الناس وتخطب خطبة الجمعة ، لكن هذا الشيء نحن نتحملة ونصبر عليه وأنا عندما أتكلم مع المسؤولين أقول بالعكس ربما يأجرنا الله لأنك تبدل إلى الأحسن وهذا الرجل أخذ نصيبه في هذه البلاد وسيأتي رجل أفضل منه ، فنحن نعاني - معالي الرئيس - من قضية تمسك بعض أفراد المجتمع ببعض الأئمة والخطباء لأننا نعتبرهم ضعفاء وهم من وجهة نظرهم أنهم جيدين وبعضهم بحسن نية يقول هذا مسكين ورب أسرة وتركوه يسترزق ونقول لهم الله هو الرازق ودعونا نعمل بقضية الإحلال ، فكل ما طرحته سعادتها كلام جيد ولكني أرجع وأقول أن خطب الجمعة في دولة الإمارات مقارنة بالدول الثانية نحن نعتبر من أفضل الدول ، وبالعكس نحن نرى في الموقع لدينا أن هناك أناس بالآلاف يحملون خطبتنا ، وهناك دول أنا زرتها وبعض أصحابنا زاروها يستخدمون الخطب التي تلقى في دولة الإمارات ، وفي مرة من المرات تأخرنا ونزلنا الخطبة في يوم الخميس ، وأرسل إلينا واحد من إحدى الدول الإسلامية وقال يا جماعة لا تتأخروا علينا لأن خطبتكم نحملها ونوزعها على المساجد لتستفيد منها الناس ، هذا جانب جداً مهم، وهناك قضية أحب أن أوضحها لمعاليتكم ولأصحاب السعادة ، وهي قضية بث خطبة الجمعة ، ففي السابق كانت قنواتنا الفضائية تنقل خطبة الجمعة من إمارات مختلفة ، وبالاتفاق مع مجلس الوزراء الموقر والقنوات الفضائية تم توحيد البث ، بحيث أي شخص اليوم يرى ويتابع خطبة الجمعة من خارج دولة الإمارات لا يرى إلا خطيباً واحداً حتى لو شاهد أي قناة من قنوات دولة الإمارات ، هذه القضية أفادتنا في توحيد البث ، والقضية الأخرى التي حرصنا عليها هي القضية الوطنية التي بدأنا حديثنا فيها ، ففي السابق كانت بعض القنوات تأخذ خطبة الجمعة من شخص غير إماراتي ، واليوم نحن لا نقبل أن يظهر شخص على شاشة دولة الإمارات ليخطب خطبة الجمعة والعالم يراه ويطلعه وهو ليس إماراتي ، فهذا فيما يتعلق بخطبة الجمعة وشكراً لسعادتكم على الاستماع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخت نورة تفضلي للتعقيب .



سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة الدكتور حمدان ، وبخصوص التطبيق فتشكرون عليه ونرجو منهم التسويق لهذا التطبيق لأن الناس حتى لو كانوا في المسجد فيعرفون من الشاشات الموجودة لديكم ، وفي المسجد يعرفون أن هناك تطبيق للتصويت لمدى تأثير الأئمة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ حمد أحمد الرحومي تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، بدايةً أنا أشكر سعادة رئيس الهيئة على الردود الجيدة ، ونحن نعرف أن هناك مجهودات كبيرة ولكن للأسف قد يكون دورنا التركيز على السلبيات لتطوير العمل ، ولكن بالتأكيد هناك أدوار إيجابية كثيرة ولذلك نحن نشكرهم عليها ، لكن سأبدأ بالكلام عن الأمور التي أعتقد أنه من المفروض أن نطور فيها لأننا في النهاية مصلحتنا واحدة وهي مصلحة الوطن قبل كل شيء .

بدايةً معالي الرئيس أنا أتكلم عن نقاط مختلفة ، فقد تفضل وتكلم سعادة رئيس الهيئة عن نسب التوطين وهذه يجب أن أتكلم عنها لأنها نسب محدودة وأعتقد أن جزء من العزوف الذي تفضل - فيه وكلنا نعرف أنها أهم مهنة من المهن الشريفة جداً والعالية والراقية جداً للمجتمع - للرخص والأرخص، وأعتقد أن هذا مررنا فيه في مرحلة من مراحل الدولة ، وأصبحنا - كما تفضلت - نسمعهم يشتكون عند تفنيشه ، وهذه ليست - فقط - قضية أكل عيش بل هذه مهام مطلوبة من الشخص الذي يؤديها وأعتقد أن هذه تراكمات حتى وصلنا إلى وجود أناس ضعاف دينياً وثقافياً وغير متواصلين مع محيطهم وقد يكون محيطهم مواطن في أغلبيته ، لأن أغلب المساجد موجودة في تلك المناطق فصار عندنا فجوة كبيرة بين المسجد والموجودين فيه والمحيط الأسري ، وفي يوم من الأيام كان مطوع المسجد هو المصلح الاجتماعي وهو الذي يحل المشاكل في البيوت وهو الذي يتدخل كوسيط بين الناس وهو الذي يعالج بالرقية عند حاجة الناس وهو الذي يشهد والذي يملك والذي يطلع، الآن كل هذا الدور جمدهنا ووضعنا الشخص الآخر وأصبح المواطن لا يريد أن يذهب - والناس كلهم متساوون - ولكن نحن نرى أن هناك فرق كبير ولهذا صار هناك عزوف وتفرد بالإضافة إلى المشكلة المادية ، وأعتقد أن هناك مقارنات وتقارن في هذا الأمر ، هذه نقاط مهمة ونرجع مرة أخرى إلى توطيئ الإمام ، لأننا نتكلم عن الأمن الوطني وعن الوضع الديني وعن التأثير في محيط هذه المنطقة ولا بد أن ندفع له كما هو يستقطب في جهات أخرى مثل الجيش والشرطة والوزارة لأن مهمته أكثر من هناك ، فهناك هو يؤثر على موقع معين ولكن هنا يؤثر على كل الناس ، حيث هناك حد يسمع



وحد لا يسمعه ، وفي كل بيت يمكن أن يتصلوا به إذا كان هو إنسان مهم ، الآن حتى الموجودين هناك اتصالات تأتيمهم ويفتون من عندهم ويشاورونهم وبعد الصلاة يسأل عن شيء معين ، هذه ليست صلاة فقط ، الحوار الذي يدور ما بين مجتمع المسجد هذا حوار آخر يختلف عن الحوار الرسمي الذي لا يصلكم أنتم ، فحتى نحبي هذا الأمر مرة أخرى ومن ثم نفتح المجال لتوطين الوظائف ، وكثير من المواطنين بطبيعتهم ملتزمين والمفروض أن نستغل هذه النقطة بحيث ندفعهم إلى العمل ونستقطبهم وقد يكون من الأفكار الطيبة أن نستقطب من المناطق نفسها بحيث لا يكون بعيداً عن بيته ، فيمكن أن يكون في هذا الفريج وبالتالي نجد شخصاً يسكن هذا الفريج ويؤم في هذا المسجد ، أنا لا أعرف بالنسبة للميزانية ، أنا عندي معلومة أن هناك أراضي كثيرة ولم يتم استثمارها وأنت الآن تفضلت بأن هذه الأراضي قد تكون دراسة الجدوى بالنسبة لها غير مجدية ، ولكننا الآن نبنى في الصحراء ولا أحد يرى ، وأعتقد أن هذه الأراضي أفضل من هذه الأماكن وهذه مشاريع استثمارية بالمليارات الآن فأعتقد أنه مطلوب جهد من طرفكم أنتم ، ولا أعتقد أن هناك أي مكان في الدولة يضعه الإنسان كوقف ولا تكون مطلوبة للاستثمار ، وأعتقد أن الكرة في ملعبكم أنتم لتتحركوا لأننا نرى الآن شوارع خارج الدولة تتفاجأ من الذي سيسكن فيها ومن سيستثمر فيها ومن سيضع مبالغ فيها ، فأعتقد المطلوب هو الترتيب على هذه الأراضي بالذات إذا كانت منذ فترة طويلة فهذا يعني أنها مجمدة ، وهل المبلغ الموقوف يدخل فيه رواتب الوعاظ الذين سنعطيمهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ حمد ، معالي الدكتور بالنسبة لتوطين مهنة الإمام وأهميتها ، وبالنسبة للمواطنين المقيمين بالقرب من هذا المسجد ، ثانياً بالنسبة لتطوير أراضي الوقف ، فكما ذكرت أن هناك أراضي لها جدوى اقتصادية وطورتها وهناك أراضي لا توجد لها جدوى اقتصادية في الوقت الحالي ، وهناك أراضي قابلة للتطوير ولكن لا توجد لديكم أموال لتطويرها ، فأعتقد أن سؤال الأخ حمد عن الأراضي القابلة للتطوير ولكن الهيئة ليس لديها أموال لتطويرها كيف يمكن تطوير استراتيجيات جديدة عن طريق إشراك المتبرعين من القطاع الخاص لتطوير هذه الأراضي خصوصاً مع الفورة العقارية لتوفير أموال أكبر للوقف واستغلالها لهذه الأراضي بشكل مجد ، تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو ، أحب أن أقول معلومة مهمة فيما يتعلق بالمساجد والعاملين في المساجد ، المعدل الذي لاحظناه في السنوات الماضية في زيادة المساجد ، فنحن لدينا تقريباً 200 مسجداً جديداً سنوياً ، والرقم الذي نقوله من عام 2006 حتى هذا اليوم يتم إحلال



العاملين في المساجد - وهذا لتوضيح القضية - تقريباً بمعدل 300 إمام مسجد سنوياً ، أي تقريباً خلال السنوات الماضية استبدلنا 2000 إمام مسجد ، والألفي إمام هؤلاء لم نصل بهم إلى 50% حتى من أعداد المساجد في الدولة ، فتخيل أن تبدل 300 إمام والإمام الواحد يعمل مائة مشكلة ومائة اتصال مع الناس المتعودين عليه ويصلون عنده ، فالقضية ليست بسيطة لهذا نحن - فكرنا بحلول أولاً كاستراتيجية وكفكرة - قدمنا مقترحاً للحكومة وخطة لمدة خمس سنوات نستطيع أن نجري إحلال للعاملين في المساجد ونوطنها إذا وفرت لنا الحكومة المبالغ المالية ، وإذا جاءنا الرد من الحكومة بتوفير الموازنة فستكون هذه خطتنا ، والخطة الثانية التي وضعناها هي قضية توفير المبالغ المالية وهذه تعتبر داعماً لهذا الشخص بحيث يكون على وظيفته الأساسية ويكون من أبناء المنطقة ويلتزم بأربعة فروض ، هذا كإمام ، وفعلاً وصلنا إلى حوالي مائة ومائة وعشرين شخصاً ووجدنا معاناة كانت موجودة في بعض المساجد ونحن لمسناها وهي أن يأتيك مواطن ويسجل اسمه ويكلف شخصاً مكانه ويأخذ الراتب مثلاً خمسة آلاف أو ستة آلاف درهم وكل ما سألنا عنه يقول أنا مشغول وأنا كذا وكذا ، وقد بدأنا بالاستغناء عن الناس الذين لا يأتونا ولكنهم يريدون الوظيفة للمكسب المادي ، إذا نحن لدينا خطة للتوطين الكامل ولدينا خطة للتوطين الجزئي بحيث يحافظ الشخص على وظيفته الأصلية وتكون لديه وظيفة أخرى ، والآن نسير في خطة وهي توطين المنابر على الأقل ، وأنا أعتقد إذا نجحنا في توطين المنابر وهي الأيسر ، وقد رفعا المكافأة المالية بالنسبة للخطيب إذا ألقى الخطبة والتزم بها مع خطورة وحساسية هذا الموضوع ، لأنه إذا قلت لهذا الشخص أنت المسؤول عن خطبة الجمعة وأنت مواطن وتم الاتفاق معه ، ولأي سبب جاءه ظرف معين مثل السفر أو دخل عليه رمضان وأحب أن يذهب للعمرة فربما يقول لك وربما لا يقول لك وبالتالي نتفاجأ أن الناس تنتظر الخطيب ولكنه لا يأتي ، أو يفاجئك باتصال قبل الموعد بيوم ويقول أنه لن يستطيع الحضور ، فالالتزام بتقديم هذه الخدمة وهي توفير الخطيب هي التزام كبير لكن كل الذي طرحه سعادته هي أفكار إيجابية وأنا أعتقد أننا سنأخذها ونضعها في برامجنا وندرسها .

أما فيما يتعلق بأراضي الوقف فكما ذكر سعادته لدينا أراضي ولدينا مبالغ كانت متوفرة وموجودة ، والحمد لله أخذنا قراراً وبدأنا بالتنفيذ وبعض الأوقاف استلمناها وبعضها على وشك الاستلام ، فلا توجد لدينا مبالغ موجودة غير مستغلة فهذا بالنسبة للمبالغ ، وصحيح أن لدينا بعض الأراضي وهي محدودة جداً ، وأنا أقول أنها أراضي محدودة جداً وأكرر أنها محدودة جداً وليست كثيرة ، وإن شاء



الله سنأخذ هذه الملاحظة محل الاهتمام وإن شاء الله سنسوق هذه الأراضي على المحسنين من خلال برامجنا المختلفة ونقول إن شاء الله علّ وعسى أن تجد المحسن الذي يقوم ببنائها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ حمد الرحومي تفضل للتعقيب .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادته على الإجابة ، بالنسبة للأراضي لو يعطينا سعادته رقماً محدداً فسيكون ذلك جيداً لأن هناك أراضي ومزارع - كما فهمنا - ، فأتمنى أن يحدد رقماً إذا كان بالإمكان ، وبالنسبة للخطيب ومشاكله والاحتياط فأعتقد أن هذا موجود - كذلك - في التربة وهو المدرس الاحتياط ، فلا يمنع أن يكون لدينا خطيب احتياط - معالي الرئيس - لأن هذه بديهيات وأي إنسان ربما يتعرض لهذا الأمر ولا مانع من أن يكون هناك عدد معين من ضمن الاحتياط أو من ضمن الموظفين الثابتين عندهم ؟ وكذلك هناك نقطة قبل الأخيرة - لأن النقطة الأخيرة مهمة - ، فنحن كمجلس نتبنى الخطة التي قدمها للحكومة ونثني عليها إذا كانت بالفعل خلال خمس سنوات سيتم توطین جميع المؤسسة بشكل عام مع المساجد فأعتقد أن تبني المجلس ودعمه لخطة تدعو إلى هذا ، ونحن لا نعرف تفاصيل هذه الخطة ولكن بشكل عام إذا كان فيها توطین لمجموعة كبيرة فأعتقد المفروض أن نتبناها وندعمها لأنها تخدم .

النقطة الأخرى - معالي الرئيس - أنا سأتكلم عن الرقبة الشرعية ، نحن سألنا قبل عدة أشهر سؤالاً عن الرقبة الشرعية وأهميتها وأنا أسهبت في ذلك اليوم بجميع النقاط التي توضح بالفعل أن لدينا مآسي تحصل وعندنا أناس - ونحن نتكلم من واقع تجربة وخبرة ومن واقع معاشة هذا الأمر - تم استغلالهم مادياً ودينياً وبجميع أنواع الاستغلال لعدم توفر الشخص المناسب المصرح له لهذا الأمر ، فكما تكلمنا من قبل بأننا صرحنا لكل الأشكال في العلاج ومنها ما يكون مخالفاً للشرع وفتحنا لهم المجال ، والآن هذا الأمر المتواتر وليس بجديد وليس ببدعة نخترعها من عندنا وفيها حاجة للمجتمع الذي فيه إشكاليات كثيرة ، وربما لا أملك الإحصائيات الآن ولكني أحضرتها في المرة السابقة وقت السؤال وأعتقد كانت واضحة نتائجها ، والآن أسبوعياً نقرأ عن المشاكل فهم إما يمسون ساحراً أو أن هناك أناس متأثرين أو أن هناك بيتاً فيه مشكلة وتذهب للمستشفى وحالات كثيرة لا نريد أن نخلط بين الأسباب الطبية والأسباب الأخرى ، ولكن أعتقد أن هذا دور مهم للهيئة وهذه أمانة أحملها له بأن يبحث فيها ويخرج بمخرج لها لأن هناك أناس تعاني - وأنا أتكلم وأعني بهذا الكلام معالي الرئيس -



معاناة فعلية ويلجأون إلى السحرة وهذا نوع من الشرك والأحاديث هو يفهمها أكثر مني ، نحن مسؤولين وأنت مسؤول أمام الله وأمام المجتمع بأن توفر الطريقة الشرعية للعلاج بالرقية ، والآن الطرق الموجودة إما أناس يتحايلون بأنهم يعالجون بالقرآن ولديهم إشكاليات وأنتم تعرفونها أو أن هناك أناس دجالين علناً لأن الناس محتاجة ، فأنت الآن تضع المريض بين خيارين وهو غير ملم كما أنت ملم وبعض الناس ملمين بالأحاديث "من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد"، وهنالك أحاديث كثيرة لا تحضرني الآن ولكن أنا أتكلم عن الأمانة التي تتحملها أنت وأنا أبرأت ذمتي بأني تكلمت في هذا الموضوع للمرة الثانية وأعتقد أنه يجب أن تتحرك في هذا المجال لأن هذا الموضوع مهم لأمن المواطنين اجتماعياً وأمن الدولة والناس الذين تغلغوا في هذه الدولة ، أناس هذا هو عملهم، أنا أتكلم عن أمور كثيرة وأنتم تعرفون قصص لن أذكرها في هذا المكان ولكن أنتم تعرفونها ، فكل واحد يعرف في منطقته أو في فريجه أو في بيته أو لدى جيرانه أو في أهله ، قصص مأساوية ، فأنا أتمنى - يا معالي الرئيس - من المجلس أن يثني على التوصية الموضوعية وأتمنى منه شخصياً أن يتابع في هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ حمد ، سعادة الدكتور أخ حمد يؤكد على النقطتين اللتين ذكرهما في البداية وهما مسألة توطين الأئمة والخطباء والاستفادة الجيدة من أراضي الوقف ، وركز على النقطة الأخيرة وهي مسألة الرقية الشرعية ، وبلاشك أن التداوي بالقرآن والرقية الشرعية مما جاء في الدين الإسلامي وكثير من الدول تضع الضوابط لهذا الشيء وتجعل من هذا الشخص الثقة الذي سيقوم بهذا الأمر ، ويتم توعيته بأن الشخص الذي سيأتيه هل هو مصاب بمرض بدني وأنه استوفى العلاج البدني وإذا كان مصاباً بمرض نفسي استوفى العلاج النفسي ، ولكن هو يقدم له العلاج بالقرآن أو الرقية الشرعية من باب الاطمئنان القلبي ومن باب زيادة الجرعة الروحية له للتغلب على هذه الأزمة أو على هذا المرض ، فما هو دور الهيئة في وضع قواعد عامة لضبط هذه المسألة التي يعاني منها الكثير والتي يدخل منها الكثير من المشعوذين لإيذاء المواطنين ؟ تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة الأخ الكريم حمد على هذا التعليق ، وبالنسبة لقضية التوطين فأنا أتمنى من كل قلب صادق أن أرى المواطنين في إمامة المساجد بأعداد نفتخر بها وتكون على مستوى المسؤولية وتقدير دور الإمام . وبالنسبة للتعليق على قضية الرقية الشرعية فأنا أحب أن أعلق تعليقاً



عاماً على كلام سعادته فيما يتعلق بدور الإمام سابقاً ودور الإمام في المرحلة الحالية ، فالمسجد - معالي الرئيس كما لا يخفى على علمكم - مرّ في مراحل التاريخ بأدوار مختلفة ، واليوم نحن نعيش في دولة مدنية لا يمكن لإمام المسجد أن يكون فيها بالقاضي والمأذون ، لأن هذه الأدوار اختلفت عبر التاريخ ، صحيح كانت ممثلة في شخص سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - كمثل للحكومة - إن صح التعبير في ذلك الزمان - لكن مع التاريخ ومع التطور صار للقضاء دار وتطورت الأمور السياسية واستقبال الوفود ، وحتى استقبال الوفود كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يستقبلهم في المسجد ، بينما اليوم صار لدينا وزارات أنيطت بها هذه الأعمال المختلفة ، وبالتالي يبقى للمسجد دوره بما يتناسب مع الزمان والمكان الموجود فيه ، فنحن في هذه الدولة وفي هذا العصر نقول هذا هو دور إمام المسجد وصدرت عندنا القوانين وصدرت الأنظمة بتخصيص أعمال كل جهة ، فالرقية الشرعية - حتى حسب ما اطلعنا على تجارب الدول الإسلامية والخليجية - هي ليست من مهام الشؤون الإسلامية كوزارة الشؤون الإسلامية أو مؤسسة الشؤون الإسلامية ، صحيح أن لديها قوانين وقد تكون هذه المؤسسة مشرفة على هذا الجانب ، وهذا لا يعني من كلامي أنني غير متفاعل مع القضية بل بالعكس أنا أرى كفرد أعيش في هذا المجتمع وأرى أهلي وأقاربي وربما واحد من أولادي أو واحد من أقرب الناس عليّ ربما يعاني وأحتاج إلى رقية شرعية فماذا سأفعل فيه ؟ فحقيقة أحب أن أوضح بأنه كقانون عام وكنظام ليس لدينا الغطاء القانوني الذي يسمح لنا فعل هذا الشيء ، لكن إذا في يوم من الأيام وثقنا في إمام من أئمة المساجد وعرفنا أن هذا الرجل ثقة وأنه مأمون الجانب ونسمع من بعض الناس - التصريح المباشر - أنهم يستفيدون منه أو يقرأ عليهم ويدخل عليه شخص ويقول أنا أشتكى من كذا أو أنا مريض من كذا ويقرأ عليه ، لكن حتى نصل إلى الفكرة التي يطرحها سعادته أنا أعتقد أننا بحاجة لتقنين المسألة في هذه الدولة المباركة ، وكذلك أن تشترك أكثر من جهة في هذا ، لأنه لا يمكن أن نتصور بأن إمام المسجد يستطيع أن يحدد هل هذا الشخص مريض مرضاً عضوياً أو مرضاً نفسياً ، ثم لا يمكن أن نسمح بالتجاوزات التي ذكرها سعادته ، يجب أن يكون هناك نظام ليشمل - مثلاً - ما هي عقوبة من يفعل كذا ويعتدي في كذا ؟ المسألة بحاجة إلى دراسة من ناحية قانونية ومن ناحية - حتى - أمنية ، أعتقد أن وزارة الداخلية يجب أن تكون جزءاً في هذا الموضوع ، وزارة الصحة لا بد أن تكون جزءاً في هذا الموضوع ، بالإضافة إلى الجانب الشرعي ، وما كنت أنتظره - حقيقة - بعد اللقاء الماضي أن يصدر قراراً بتشكيل لجنة مشتركة ، أنتم توصون بتشكيل لجنة على مستوى الدولة بإصدار قرار بتفويض إحدى الجهات في الدولة بأن تشكل لجنة من عدة



جهات وهي الشؤون الإسلامية والأوقاف ووزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة العدل ، وهذه الجهات تجتمع مع بعضها البعض وتدرس وتفكر من هي الجهة المسؤولة التي سترخص لهذا الشخص ، والمكان الذي يتم العلاج فيه ، وما هي الضوابط وما هي الآليات وما هي الجزاءات ، وما هي الرسوم المقررة لمثل هذا الأمر ، وكم يتقاضى هذا الشخص المعالج ؟ فالمسألة أرى أنها إذا انتقلت إلى المجلس فإنها تنتقل بدراسة متكاملة من أجهزة وإدارات مختلفة في الدولة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الحقيقة هذه ذكرت من ضمن التوصيات ، فإذا أقر المجلس هذه التوصيات فهذه النقطة من التوصيات سترفع إلى مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء بيده أن يشكل هذه اللجنة من قبل الهيئة وبقية المؤسسات ، تعقيب أخير يا أخ حمد ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، فقط أود التأكيد على نقاط معينة .
بداية أنا لم اتكلم عن أنه قاضي أو أن أسحب دور القضاء وأعطيه لهذا الشخص ، وفي نفس الوقت تكلمنا عن أن هذا الشخص ليس المعالج فقط هو الإمام ، فهذا كان موجوداً فيما مضى ، والآن اختلفت الأمور ، ونحن المفروض أن نطور أنفسنا ونفتح المجال ، فأنا لم أتكلم أنه لا بد أن يكون هو الإمام ، فقد يكون الإمام مؤهل لذلك أو غير مؤهل أو ليس له عمل في هذا الشأن ، فنحن نتكلم عن ترخيص كامل لهذا الشيء .
النقطة الثانية معالي الرئيس ، سعادة الدكتور حمدان كان معنا قبل ثلاثة أشهر وقال أنه سيدرس هذا الموضوع ، وهذا موثق عندنا ، فقد قال أنه سيدرس هذا الموضوع وسيرد علينا في شأنه ، والآن يقول أنه لا يخصه هذا الأمر ، فهو يقول أن هذه اللجنة ممكن أن تكون مشكلة من جهات أخرى ، لذلك أنا أقول أن هذا موضوع مهم جداً ، ولا يجوز التنصل منه ، ففي الجلسة التي طرحت فيه هذا السؤال تبني الموضوع وقال أنه سيدرسه ، والآن يقول أنه لا بد من ترحيل هذا الأمر لجهة أخرى ، فهذه الثلاث أو الأربعة أشهر التي فاتت هباء ، فتعويم الموضوع بهذه الطريقة ليس من المصلحة العامة في شيء ، ونحن نتمنى منه أن يدرسه بالفعل ، والتوصية في هذا الشأن موجودة ضمن التوصيات وسترفع للحكومة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

لا ، هو فقط وجد أن هذا ليس من صلاحياته ، ولكن على كل حال فكما ذكرت أنت الآن أن التوصية موجودة وسترفع للحكومة ، وإن شاء الله ستبحثها الحكومة وستشكل لجنة مناسبة لدراسة هذا



الموضوع بحيث أنه إذا خرجت ضوابط عامة أو قانون في هذا الشأن فإنها تسد الثغرات في هذا الجانب ، ويكون قانون قائم على أسس دستورية واسس دينية وأسس طبية سليمة ، الكلمة الآن لسعادة الأخ فيصل الطنجي .

سعادة / فيصل عبدالله الطنجي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول إلى رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة وإلى رئيس الهيئة على هذه المناقشة ، وسؤالي - في الحقيقة - في مداخلتي الأولى سيكون عن الطرق الخارجية . معالي الرئيس ، قامت الدولة مشكورة بتطوير شبكات النقل البري داخل الدولة عبر إنشاء وتطوير مجموعة من الطرق الخارجية وفق أعلى المواصفات العالمية لتخدم حركة النقل وآلاف من الأفراد والمؤسسات سواء للعمل أو للتجارة أو لأسباب أخرى ، ولكن لاحظت بأنه رغم الازدحام شبه اليومي على شارع الإمارات العابر الممتد على (130) كيلومتر عبر خمس إمارات هي أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين إلا أنه يفتقد لوجود مساجد تخدم مرتادي الطريق ، فترى الكثير من السائقين يقفون بجانب الطريق للصلاة خصوصا في نهاية الأسبوع ، وسؤالي هو : لماذا لم تقم الهيئة بدراسة الاحتياجات من المساجد على الطرق الخارجية ؟ ومداخلتي الثانية هي : متى ستتخذ الهيئة إجراءاتها بإنشاء المساجد نظرا لأهمية هذا الموضوع ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا أخ فيصل ، السؤال حول المساجد على الطرق الخارجية هو استكمالا - أيضا - لنقطة طرحها أحد الإخوان وهي أن هناك تكثيف أحيانا في بعض الأحياء للمساجد وهناك مناطق لا توجد فيها مساجد ، وضرب مثلا بهذا الشارع الحيوي والمهم ، فهل لدى الهيئة دراسة لهذه الطرق ومن ثم توجيه المحسنين لبناء مساجد هناك ؟ تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

نعم سيدي الرئيس هناك دراسة ، وجميع الطرق الخارجية محدد فيها مواقع للمساجد إذا رغب أحد المحسنين في بنائها ، لكن نرجع ونقول أن بناء المسجد هو رغبة محسن لأنه لا يوجد للهيئة إلا مشروع صغير هو " مشروع مفحص قطة " حيث بنى المساجد في المناطق التي يقيم فيها أناس إقامة دائمة ، وعندنا بعض المساجد المحدودة التي بنيناها في هذا المشروع ، لكن بالنسبة لتغطية الطرق الخارجية نحن قمنا بتحديد المواقع ويبقى على المحسن هو الذي يحدد رغبته أين يرغب بناء



المسجد ، فإن شاء الله سنبذل جهداً أكثر في محاولة تسويق هذه الفكرة على المحسنين ، وإن شاء الله تجد الاستجابة لأن أغلب المحسنين عندما تعرض عليه الأمر يقول أنا أريد في منطقة معينة وأن يكون في المسجد تحفيظ قرآن وخطبة جمعة وغير ذلك ، والطرق الخارجية البعض يقول لك أن الناس ممكن أن تجمع وتقصّر الصلاة وربما أن محطات البترول أصبح فيها مساجد ، لذلك من الصعب أن تقع المحسن ببناء مسجد على الطرق الخارجية ، لكن هذه ملاحظة مهمة وجديرة بالإهتمام ، وإن شاء الله ستكون محل نظر من قبلنا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ فيصل الطنجي .

سعادة / فيصل عبدالله الطنجي :

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لرئيس الهيئة على ردوده وندمى النظر فيها لأنها مسألة مهمة . ومداخلتي الثانية بخصوص الأذان الموحد ، فأعتقد أن هناك لبساً بالنسبة للتوقيت خاصة في الإمارات الشمالية ، فالיום عندما أكون في البيت في إمارة رأس الخيمة وعندما أفتح قناة دبي أو أبوظبي أسمع الأذان في نفس التوقيت في أبوظبي وفي دبي وفي رأس الخيمة ، وهذه مسألة ألاحظها دائماً ، فعندما أكون في البيت أسمع الأذان خارج البيت وفي نفس الوقت يكون الأذان في التلفزيون ، وفي نفس الوقت عندما أنتقل إلى قناة ثانية في أبوظبي أيضاً أسمع الأذان ونحن نعرف أن خطوط الطول بين كل خط طول وخط طول أربع دقائق فرق ، وكما هو معروف فإنه ما بين إمارة رأس الخيمة إلى إمارة دبي هناك أربع دقائق فرق ، وما بين رأس الخيمة وأبوظبي ثمان دقائق فقط ، وفي نفس التوقيت أحياناً نرى في صلاة المغرب أو صلاة العصر أو جميع الصلوات يكون الفرق فيما بينهم تقريبا دقيقة واحدة ، فلا أدري هل هناك دراسة أثناء التوحيد الذي حصل في الأذان ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الدكتور حمدان .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، أود التوضيح بأن هذا الأذان الذي عرف بين الناس بأنه الأذان الموحد ليس أذاناً مسجلاً وليس أذاناً آلة وإنما هو أذان حي ، أي أن هناك مؤذن موجود في كل إمارة وفي كل منطقة ، اللهم أنه تم الاستغناء عن باقي المؤذنين بحيث أن هذا الشخص عندما يؤذن يسمع الأذان في كل مكبرات الصوت في بقية المساجد ، إذاً فهو مؤذن موجود في أحد المساجد في الإمارة ، وهو بطبيعة



الحال لا يختلف عن الوضع السابق من حيث التوقيت سواء هذا المؤذن أذن الأذان الموحد أو كان مؤذن الحي السابق ، فتوقيت الأذان هو نفسه ، وهناك قضية تتعلق بمسألة المواقيت ، وطبعا نحن مختصين في الأمور الفلكية ، لكن من العجائب عندما جلسنا مع الناس المختصين في الأمور الفلكية - فعلا - وجدنا ما يذكره سعادة العضو في مسألة التقارب في التوقيت فيما بيننا وبين بقية الإمارات ، فعلى سبيل المثال كنا نعتقد أن الفرق في التوقيت ما بين إمارة وإمارة طويلة العام هو أربعة دقائق ، والآن عندنا دراسات فلكية تؤكد أن الفرق يختلف من وقت إلى وقت ومن شهر إلى شهر ، فليست القضية ثابتة طيلة العام ، وطبعا نحن في الأذان الموحد نحاول تأخير الأذان دقيقة أو دقيقة ونصف في بعض الأحيان وهي التي نسميها من الناحية الفقهية تمكين الوقت ، لكن نرجع ونقول أن التكنولوجيا الحديثة المفروض أننا نحن الذين نستخدمها وليست هي التي تفرض رأيها علينا ، فاليوم إذا قارنا الحاضر بالوقت السابق الذي كان فيه أهاليينا أو كان به المسلمين على مر العصور يؤذن على ما تراه عينه وعلى مغيب الشمس ، ولا يلتزم بالوقت بالدقيقة ، ولكن اليوم نلاحظ أنه يجب أن يؤذن بالساعة والدقيقة بالضبط ، وأنا أعتقد أن هذا به تضيق وحتى أنه يعتبر مخالف لروح الشريعة ، روح الشريعة قائمة على التيسير على الناس ، فعندما نقول أنه يجب أن يؤذن في الدقيقة كذا بالضبط فيجب ان نلتزم بذلك ، لكن أعتقد أن فرق الدقيقة والدقيقتين هو مما يعفى منه الإنسان في الغالب من الناحية الشرعية، وشكرا

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، أرحب بضيوفنا الكرام ، وقبل أن أبدأ مداخلتني لي كلمة وهي عتب على إخواننا في الأمانة العامة ، فالحقيقة أنه قد تم وضع إسمي ضمن مقدمي الطلب وأنا لم أجتمع في اللجنة ولم أحضر اي اجتماع ولا أي زيارة ، لكن لا أعرف وربما أن هناك خطأ قد حصل في ذلك وهو متدارك إن شاء الله ، وهذا للتبويه لأنني لم أحضر أي اجتماع للجنة كما ذكر الإخوة .

معالي الرئيس ، نحن اليوم نناقش موضوع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، وطبعا موضوع التوطين تكرر الحديث فيه كثيرا ، ولا بأس أن أثنى على هذا الموضوع فقط ، والحقيقة عندما أدخل على موقع الهيئة الإلكتروني نقرأ الرؤية والرسالة والاستراتيجية فلا نجد فيها أي كلمة توحى أو تشير إلى التوطين في الهيئة سواء كان ذلك على مستوى الموظفين أو على مستوى الأئمة



والمؤذنين والوعاظ وغير ذلك من الوظائف ، وطبعا الإخوة تكلموا بما فيه الكفاية في موضوع التوطين ، وأنا من جانب آخر أقول إذا كنا منذ إنشاء الهيئة عام 2006 إلى اليوم وكذلك الدولة عمرها أربعين عاما من قبل ولم نحصل على أئمة مواطنين ولا على وعاظ ولا على مفتين ، فإلى متى يستمر هذا الوضع ؟ وما هي الخطة أو الاستراتيجية لأبعد مدى حتى نصل لها لنكتفي من إخواننا الوافدين في هذه الوظائف ، ونحن لا نغلط بحقهم ولا نسيء لهم ولكن هذه بلادنا وهذا وطننا ، وأعتقد أنه من حقنا كمواطنين أن نصل لأهدافنا أو أن نضع لفسنا أهدافاً لنصل إليها ، لكن إذا كان الكلام مجرد تنظير وخطب بدون هدف نصل له أو مؤشرات نحددها كل خمس أو عشر سنوات فلن نصل لشيء ، فإذا لم تكن هناك حوافز وتشجيع للمواطنين للانخراط في العمل في الهيئة فلن نصل لشيء ، أنا عندي شباب وجهتهم ليذهبوا لمكتب الهيئة في إمارة الشارقة فواجهوا أسئلة وطلبات تعجيزية لانضمامهم لمهنة أئمة مساجد ، وأحد الإخوان يقول لي أنه في الموازنة عندما نظر للنسبة الموضوعية للتوطين في الميزانية كانت صفر ، وهذا شيء أعتقد عليه علامة استفهام .

كذلك النظرة للعمل في الهيئة ربما بعض الناس ينظر لها كالشباب أن هذا مطوع وهذا مؤذن لكن هذه المسألة بحاجة إلى تثقيف ، والإخوة تكلموا عن التثقيف ولكن أعتقد أن الفكرة لم تصل ، والأخت نورة تكلمت عن تسويق للتطبيق وللموقع وحتى للوصول للناس حتى في المساجد .

بالنسبة لخطب الجمعة تكلم فيها الكثير من الأعضاء ورد سعادة رئيس الهيئة لكن لا زلت أقول أن الإمام اليوم ينتظر ورقة الخطبة لأن تأتية يوم الأربعاء أو الخميس ، وإذا لم تصله فهو عاجز عن أن يخطب ، والحقيقة هناك موقع للهيئة ، فمن الممكن أن تنزل الخطبة على الموقع من أول يوم أو تنزل كل أربعة أسابيع خطبة معينة لكل جمعة إلا إذا حصلت حالات طارئة - لا قدر الله - فيتم تغييرها والتعميم على الأئمة ، فتدرج الخطبة في موقع الهيئة ، واعتقد أن الكل اليوم لديه هواتف ذكية وأجهزة حاسوب وبإمكانهم الدخول على موقع الهيئة وأخذ الخطبة منه .

وأتساءل عن مردود الوقف الدنيوي على المجتمع ، وهل هناك استراتيجية للهيئة مستقبلا ؟ فالمجتمع بشكل عام يجب أن يشعر ما هو مردود هذا الوقف على الناس ، ولا أقصد المحسن هنا وإنما المجتمع، فهل تم إقامة مركز صحي - مثلا - أو مسجد متكامل أو عيادة في مناطق نائية بحاجة لذلك من هذا الوقف ؟ وأعتقد أن الأخ حمد الرحومي تطرق للقطاع الخاص وأنا أقول هل هناك توجه أو تشجيع للقطاع الخاص في الوقف مثل وقف مشاريع وبنيات وعقار وغير ذلك ، وأيضا حثهم على دورهم المجتمعي في الوقف والشراكات المجتمعية ؟



خطب الجمعة تكلم عنها الكثير من الأعضاء ورد سعادة الرئيس لكن ما زلت أقول بالنسبة لبناء المساجد فقد تكلم عنه الأخ فيصل الطنجي ، فهو تكلم عن المساجد على الطرق الخارجية ، وربما هذه يكون لها حلول جزئية بالمساجد الموجود في محطات البترول ، لكن هناك أماكن بحاجة لمساجد ، واليوم نشاهد مساجد تكلف عشرين مليون درهم ويصلي بها - فقط - عشرة مصليين في بعض الأماكن إلا في يوم الجمعة ربما يمتلئ ، لكن هناك شعبيات ومناطق وقرى ليس بها مسجد إلا ربما صندوقاً أو كرفان، فهذا أمر فيه تناقض ، فبدلاً من أن أبنى مسجداً بعشرين مليون أبنى مسجداً بخمسة ملايين وبقية المبلغ أستطيع بناء عشرين مسجداً آخر في هذه المناطق التي هي بحاجة إلى المسجد ، صحيح نحن عندنا نظرة لأن يكون المسجد مبنى إسلامي وعمراني ولكن - أيضاً - الحاجة أولى ، كذلك في بناء المساجد يتم بالطلب من المحسنين وهي طلبات - صراحة - ربما يعجز عنها المحسن أو يتراجع عنها إذا كان مقبل على بناء مشروع مسجد ووجد أن تكلفته أكبر من قدرته ، فإذا كان على مستوى بناء سكن الإمام بالمواصفات المطلوبة الكبيرة ، وهذا أعتقد أنه إيجابي لحد ما ، لكن تعجيز المتبرع أو المحسن غير صحيح ، فلندعه يبني المسجد وربما متبرع آخر يبني سكن الإمام على أساس أن لا أدع المتبرع يتراجع ، وأيضاً المؤسسات المحلية من الدفاع المدني والتراخيص والكهرباء وغير ذلك كلها تأخذ رسوماً على بيوت الله ، وهذا المحسن يضطر لأن يدفع أو يتراجع .

مشروع الشيخ زايد " الله يرحمه " كان تحفيظ القرآن الكريم من سنوات ، فنحن نذكره من الثمانين ، وجاء فترة من الفترات وتوقف في بعض المناطق ، وأعتقد أن عذر الهيئة أن المحليات تكفلت بهذا الأمر ، ربما تكون المحليات لها طاقة استيعابية معينة لا تزيد عنها ، وهذا المشروع يحمل اسم غالٍ علينا ، فلماذا تم تقليصه ؟ ولماذا لا يستمر ؟ فلا أعتقد أن هناك جهة محلية ستفرض ذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ مصبح - أيضاً - ركز على ضرورة التوطين ، وضرورة زيادة موازنة للتوطين، ومسألة الخطبة ومردود الوقف ، وكيفية تشجيع المحسنين على تخصيص أوقاف للقضايا الصحية والتعليمية ، وأيضاً تشجيع القطاع الخاص في هذا المجال ، وبناء المساجد الخارجية ، وتنظيم جهود المحسنين في بناء المساجد لكي تؤتي أكلها بشكل جيد ، تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

طبعاً - معالي الرئيس - نحن تكلمنا عن قضية التوطين ، ونحن نضم صوتنا لكل من يطالب وينادي بالتوطين ، ولا شك أنه لا أحد مخلد في وظيفته ، ولا شك أنا اليوم أب لستة أولاد ، ولا شك أن فتح



الآفاق لهؤلاء الشباب وهم أولادي جميعا ، فأنا أنظر لكل أبناء المجتمع كأبنائي ، ولهذا فموضوع التوطين أحرص عليه ، وأتمنى من الله سبحانه وتعالى أن نقف كلنا بأهمية هذا الجانب وأن نتعاون في تحقيقه لأنه ضمان إن شاء الله - والضامن هو الله سبحانه وتعالى - لمستقبل الأجيال ومستقبل أبنائنا وبناتنا في المستقبل ، وكلما اقتنعنا بهذه الفكرة وبادرنا بوضع الحلول والبرامج التي تحقق هذا الأمر فلا شك أننا نكون قد عملنا شيئا مفيداً جداً ومهماً للدولة ومهماً لأقرب الناس عندنا ، وأعتقد أن هذا عمل يجب أن نتعاون فيه .

أما بالنسبة للموازنة فنحن لدينا وثائق تؤكد أننا طلبنا أرقاماً بالتحديد لقضية التوطين وهي موجودة عندنا .

وبالنسبة لتشجيع المحسنين على بناء المساجد : فإن شاء الله هذا مستمر ونحن نأخذ ملاحظات الإخوة والأخوات في المجلس الموقر محل اهتمام ونحاول أن نطرح هذا الموضوع على الإدارة العليا في الهيئة لوضع البرامج التنفيذية له .

وتبقى مسألة الأفكار التي طرحها سعادة العضو وربما يكون مقتنعا بها بأسلوب معين ، وأعتقد أننا سمعنا قبل قليل تعليق من أحد الأعضاء في المجلس بالإهتمام بجمالية المسجد وأن المسجد لا بد أن يكون خمس نجوم ، والآن نسمع طرح ثان بأنه لا يهمننا المكان ولا الشكل ، وهناك أحد من الناس ربما يطرح قضية أن سكن الإمام أو مرفقات الإمام لا بد أن تكون بشكل معين ، ونحن نعتقد أنه لا بد أن نوفر لهذا الإمام السكن الملائم إذا كنا ننظر لهذا الإمام أنه يجب أن يكون على مستوى معين أو ننظر حتى أن يكون مواطن ، فمن الأفكار التي تكلمنا بها هي لماذا لا يرفق بالمسجد سكن بل حتى تكون فيلا لتشجع المواطن ، فإذا كنت تريد جذب المواطن وتشجيعه تقول له هذا سكن محترم بجانب المسجد يليق بك وبمقامك ، إذاً نحن هنا بين الحاجة لكم والحاجة للنوع ، ولذلك نحن نوازن فيما بين هذه الأمور ، وطبعاً نشكر سعادة العضو ، ولا شك أن الأشياء التي طرحها هي أشياء مفيدة وتتم عن حرص وحب للتطوير ، وإن شاء الله نأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار ، وربنا يقدرنا أن نكون في الأيام القادمة عند حسن ظنكم وبعيننا على تحقيق هذه الأفكار والطروحات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هناك أيضاً موضوع طرحه سعادة الأخ مصبح الكتبي وهو مشروع زايد للقرآن الكريم من ناحية أنه تباطأ العمل به وكيفية تطويره ، تفضل .



سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، اعتقد بالنسبة لهذا الموضوع أن نظرتنا من متابعتنا الميدانية لدينا معلومات غير التي طرحها سعادة العضو ، فبالعكس نحن اليوم لدينا أكثر من ثلاثين ألف منتسب لأكثر من ستين مركز تحفيظ قرآن على مستوى الدولة ، وبالعكس نحن نقول لمدراء هذه المراكز دائما أن يعلنوا عن إقامة دورات وحلقات لتحفيظ القرآن الكريم في المساجد ، لكن نحن نشترط أن لا يقل عن عشرة أشخاص أو عشرة طلاب في كل مسجد حتى لا تكون حلقة حفظ القرآن شكلية ، فأنت ستعطي هذا الإمام مكافأة، فحقيقة المراكز متوفرة وموجودة على مستوى الدولة ، وهناك إقبال كبير من الناس ، وأكبر دليل على نجاح الهيئة في هذا الجانب أن جائزة دبي الدولية لحفظ القرآن أو لتحفيظ القرآن الكريم في الجائزة المحلية أن جميع الفائزين بالمراكز الأولى هم من منتسبي مراكز الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، وقد عملنا لهم احتفال إذا كنتم تابعتموه قبل أسبوعين ، فقد احتفلنا بالمنتسبين لهذه المراكز لأنهم حققوا مراكز متقدمة على مستوى مسابقة محلية تعتبر من أكبر المسابقات ، وأعتقد أننا نغطي هذا الجانب ، وإذا كانت هناك أية معلومة بأن هناك منطقة أو مسجد فيه عدد من الطلاب يرغبون بدراسة القرآن الكريم فنحن على استعداد في نفس اللحظة أن نوفر الشخص وهو الإمام أو أي شخص قريب من المنطقة لتدريس القرآن الكريم سواء في الفترة الصباحية أو المسائية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة رئيس الهيئة ، الحقيقة دائما أكرر هذه الكلمة ودائما أقولها في كل مناقشة وفي كل موضوع ، فيشهد الله أن الجهة التي تأتينا ونتناقش معها هذا يكون من واقع حب ومن جانب المصلحة العامة ، ولا توجد أي حساسية تجاه أي شخص أو جهة ، فهذه يجب أن تكون العبارة الثابتة أو القاعدة العامة ، وأنا- فقط - أود التذكير بما ذكرته عن خطبة الجمعة وإدراجها على موقع الهيئة ، فهذه النقطة لم يرد عليها سعادة رئيس الهيئة .

كذلك أود التنبيه على أمر تطرق إليه سعادة الأخ حمد الرحومي وهو فيما يخص الرقية الشرعية والحث عليها : نعم الأخ العضو تكلم عنها بإسهاب ، وفعلا هذا موضوع مهم ، ونحن نعاني من هذا الأمر بالذات في المناطق الخارجية والبعيدة عن السواحل ، فالיום الذين جاءوا من الخارج طرحوا



مشاكلهم ، واليوم أنا أعرف شخص إمام مسجد في كرفان صغير راتبه 2000 درهم ، وبعد سنتين تجده يركب أفضل السيارات وأرصده في البنوك الله أعلم بها ، وهناك الكثير من هذه الأمثلة تحصل . كذلك أتمنى إجراء تعديل في موقع الهيئة فيما يخص الرؤية والرسالة والاستراتيجية ووضع مدى للتوطين والتنقيف بشكل عام ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا لسعادة الأخ مصبح الكتبي ، بالنسبة للرقية الشرعية كما ذكرنا أن هذه ستكون من ضمن التوصيات ، ونأمل أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار في تشكيل لجنة من الهيئة ومن باقي الوزارات لاستكمال دراسة هذا الموضوع الحساس من النواحي الشرعية والطبية .
ثانياً : بالنسبة لمسألة ضرورة أن يكون التوطين من ضمن الرؤية وخطة الوزارة في موقعها وتأخر خطبة الجمعة بالنسبة للخطباء ، تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

طبعاً نحن نؤكد لكم - معالي الرئيس وكل أصحاب السعادة الأعضاء - أننا ننظر لكل المناقشات التي تطرح بنظرة إيجابية ، وأنا شخصياً - يشهد الله - أعرف أنني أجلس مع صفوة المجتمع ، فأنتم تمثلون المجتمع ، وأنا صحيح أجلس معكم جلسة رسمية لكنني في نفسي أشعر أنني أجلس بين مثقفين ونخبة هذا الوطن الذين لديهم حرص ويتكلمون بكل حس وطني عالٍ وراقٍ ، وأستمع لكل كلمة تقال بكل صدر رحب ، وأشكر صراحتهم ووضوحهم ، وأشكر لسعادة العضو هذا التعليق وإن كان يظن البعض أنه بسيط لكنه له وقع كبير في نفسي شخصياً ، وأنا بالعكس أتمنى أن أنظر كما كان يقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه " رحم الله من أهدى إليّ عيوبي " ، والدول المتقدمة والمؤسسات الكبيرة - هذا تعليق ربما خارج السياق - تعطي أموال للناس حتى تسمع منها الملاحظات، فكيف بنا ونحن نأخذها على طبق من ذهب بكل تقدير واحترام من مجلسكم الموقر ، فأشكركم - حقيقة - على كل ما يقال ، وأنا أتمنى أن أستمع إلى أكثر الملاحظات التي ستصوب إن شاء الله عمل هذه المؤسسة وكلما كانت هناك ملاحظات على عمل هذه المؤسسة فأنا ربما أكون من أكبر الراحين بحكم أنني على رأس هذه المؤسسة .

الحقيقة أنني لم أفهم تعليق سعادة العضو بالنسبة لخطبة الجمعة ، فخطبة الجمعة نوزعها بطريقتين هما : الطريقة اليدوية التقليدية حيث من الممكن أن يستلمها خطيب المسجد من المكتب مباشرة ، وأيضا نحرص أن نضعها على الموقع بشكل دوري قبل يوم الجمعة وبأقصى حد يمكن أن تكون



موجودة يوم الأربعاء على موقع الهيئة ، فبعض الخطباء يعرف ويجيد التعامل مع الإنترنت والكمبيوتر ويسحبها ولا يحتاج لأن يأتي إلى المكتب لاستلامها ، لكن البعض يستسهل أخذها ، وأحيانا يكون أربعة أو خمسة أو ستة يسكنون في منطقة معينة فيأتي واحد منهم ويستلم الخطبة ويوزعها عليهم، وبعض المناطق - حقيقة - البعيدة ربما المفتش وهو سائر يأخذ لهم الخطب معه ، فبالنسبة لخطبة الجمعة فهي موجودة على موقع الهيئة ، ونحن - أيضا - نطبع كتاب بخطب الجمعة ، فقد طبعناه ووزعناه على المساجد بحيث أنه إذا تأخرت خطبة الجمعة عن الوصول للخطيب فلا يتعطل حيث يمكن أن يأخذ هذا الكتاب ويلقي منه خطبة جمعة تناسب الناس ، فشكرا لكم - معالي الرئيس - وأعتقد أنها كلها ملاحظات ستكون محل إهتمامنا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة الأخ أحمد عبدالملك أهلي .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، تقوم الهيئة بدور كبير ومهم في جانب التوعية المجتمعية .
معالي الرئيس ، توجه الخطبة للمسلمين من أفراد المجتمع - مواطنين وغير مواطنين من الوافدين العرب والأجانب - والخطبة هي واجب ديني فيها تنقيف وتوجيه رسالة للمجتمع وغير ذلك ، والمواطنيين يشكلون نسبة 10% من أفراد المجتمع ، فسؤالي هو عن كيفية استفادة باقي أفراد المجتمع من الخطبة والذين يشكلون 90% من افراد المجتمع وأكثرهم لا يتكلمون اللغة العربية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تصحيح رقمي فقط ، صحيح هي ان النسبة هي 90% لكن ليسوا كلهم مسلمين ، فكثير منهم من ديانات غير اسلامية ، لكن نسبة كبيرة منهم مسلمين .

معالي الوزير ، السؤال هو عن كيفية توجيه خطبة الجمعة للجاليات الإسلامية بحيث تكون متماشية مع توجهات الهيئة والدولة في الدعوة إلى الاسلام المستتير والوسطي ، تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، هناك جهود لترجمة خطبة الجمعة بعدة أشكال ، ففي بعض المساجد بعض خطباء الجمعة يلقي الخطبة الأولى باللغة العربية ثم الخطبة الثانية بلغة غير عربية ، وهذا يكون تقريبا في المناطق الصناعية التي يكون فيها نسبة كبيرة من غير الناطقين باللغة العربية ، وكذلك فإنه في بعض الأحيان يتم إلقاء درس ديني لهؤلاء غير العرب قبل الخطبة وفي بعض الأحيان يكون بعد الخطبة ،



وكذلك فإن الخطبة نفسها موجودة ومترجمة باللغة الانجليزية ، وأيضا دروسنا تنزل على موقع الهيئة وهي موجودة بلغتين غير اللغة العربية ، فالآن هذه الجهود التي نقوم بها نحن نقول أنها جهود متواضعة ، فصحيح أنها ربما لا تؤدي الغرض حسب الرؤية التي تراها ، وما نقوم به الآن – معالي الرئيس – أننا نجري بعض المقابلات لاستقطاب بعض غير العرب لتكليفهم بمزيد من الخطب ، فالآن نحن نغطي عدد بسيط من المساجد ، فحسب وجهة نظرنا نحن نتفق مع سعادة العضو بأن الجهود الموجودة الآن هي جهود متواضعة ، وما نقوم به الآن هو أننا ركزنا على - تقريبا - ثلاث لغات ونقوم بعمل بعض المقابلات ، وإن شاء الله سنوسع دائرة الإستفادة من هذه العناصر بحيث يتم نقل خطبة الجمعة لغير الناطقين باللغة العربية .

الأمر الآخر أننا عملنا ترجمة مكتوبة للخطبة في بعض المساجد ونوزعها على المصلين وهم خارجين من الصلاة على اساس أن يقرأ الخطبة بعد الصلاة .

وهناك مسألة مهمة تتعلق بهذا الجانب ونحن نعمل عليها الآن وقطعنا شوطاً كبيراً فيها وهي أن الخطب أو الدرس – إذا صح التعبير – الذي نعطيه لهذا الشخص غير الناطق باللغة العربية بعد دراسة داخلية قمنا بها رأينا أنه قد يكون موضوع خطبة الجمعة غير متناسب مع ثقافة هذا الشخص ، لأننا ونحن نتكلم عن غير الناطقين باللغة العربية فإن العمالة هي النسبة الأكبر في هذا الجانب ، لذلك نحن درسنا مع الإخوة في اللجان المختص وقلنا لهم ما الفائدة اليوم إذا ترجمنا خطبة نتكلم عن التشجيع على الزواج أو صلة الأرحام وهؤلاء الأشخاص مقطوعين عن أهلهم ، فدعونا نفكر ماذا نحتاج من هذا الشخص ونعطيه إياه كجرعة تعتبر درسا مع خطبة الجمعة ، فوجدنا مثلا غرس قيم الأمانة والإخلاص والبعد عن الفواحش وترك المحرمات ، لذلك فقد أعددنا خطة متكاملة تكون عبارة عن دروس ربما هم من وجهة نظرهم يعتبرونها ترجمة لخطبة الجمعة لكنه في الحقيقة هو درس ديني قبل الصلاة أو بعد الصلاة ، فبشكل أو بآخر سيستفاد من خطبة الجمعة واجتماعهم في المسجد لتوجيههم بمواضيع تعود بالنفع على المجتمع مثل القتل وخطورته ، والسرقه وخطورتها ، وارتكاب الفواحش ، والأمانة ، والصدق ، وغيرها من هذه المواضيع التي تتاسب هذه الشريحة ، فأحب ان أؤكد أن هذه المسألة نحن نهتم بها وهي محل اهتمام وتقدير منا ، وإن شاء الله في الأيام القريية القادمة سترى النور بإذن الله بشكل كبير جدا ، وشكرا

معالي الرئيس :

تفضل أخ أحمد عبد الملك .



سعادة / أحمد عبدالمك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة رئيس الهيئة ، وسؤالي هو بالنسبة للبرامج التي اعتمدها الهيئة لتوعية أفراد المجتمع من المسلمين وغير المسلمين خلال السنوات 2014 – 2016 ، لما يشكلون نسبة كبيرة من افراد المجتمع غير المسلمين أيضاً ، فحن ندعوهم خارج الدولة للإسلام لكن هؤلاء الموجودين عندنا هل هناك برامج لذلك ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

السؤال واضح وهو حول برامج ومشاريع التوعية للمسلمين وغير المسلمين بالنسبة لقيم الإسلام ، تقضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، بالنسبة للمسلمين - طبعاً - هذا هو العمل الأساسي للهيئة سواء من خلال الخطب والمحاضرات والدروس والمطبوعات والكتيبات ، وهذا برنامج ربما كما أوضحت على عجلة في المداخلة السابقة إلا أن الشيء الجديد والتميز عن باقي دول العالم هو أننا نجتمع الوعاظ والواعظات قبل نهاية السنة ونقول لهم أنتم خالطتم مع المجتمع ، لذلك نريد منكم أن تضعوا خطة عمل للسنة القادمة ، ويتم اختيار موضوع لكل اسبوع ، والقصد من هذه الفكرة هو أنه يصبح عندنا تركيز في الوحدة الموضوعية ، فعلى سبيل المثال نقول أن هذا الاسبوع سيصادف عندنا اليوم الوطني لدولة الإمارات ، وبذلك تكون في هذا الأسبوع كل المحاضرات وكل الدروس تتحدث عن القضية الوطنية ، فالقصد من ذلك في برامجنا سواء في التلفزيون أو في الإذاعة أو في المساجد أو في النوادي أن تحاصر هذا المجتمع بجميع طوائفه بهذه الفكرة ، فإذا فتح الإذاعة يسمع قضية الجانب الوطني من الناحية الشرعية ، وكذلك إذا فتح التلفزيون أو إذا دخل المسجد يسمع هذه القضية ، وبذلك نكون قد حاصرنا الأمر في موضوع أو فكرة واحدة ، وهذا ما نسميه بالتوعية المميزة ، وكذلك من الممكن أن نخصص الأسبوع التالي - مثلاً - لصلة الأرحام فتكون كل البرامج والدروس تتكلم حول هذا الموضوع وكذلك كل الوعاظ رجال ونساء في كل المنابر المتاحة لهم يتكلموا في الموضوع المحدد للأسبوع ، هذا فيما يخص توعية المسلمين .

أما بالنسبة لتوعية غير المسلمين فالحقيقة لا أعتقد أن لدينا برامج مواجهة أو واضحة لذلك ، فحن لا نستهدفهم في مواقع عملهم أو في الأماكن العامة ، فالحقيقة هذا ليس من عمل الهيئة ، ولم نمارسه ، لكن إذا اتصل أحد منا يسأل ويستفسر يجد منا كل الترحيب والتوضيح والتوجيه ، وحقيقة حصلت



بعض المواقف - لنقل أنها غير منظمة كعمل - بأننا استقبلنا في بعض الأحيان بعض الزائرين عندنا في مكاتبنا ، واذكر أنني في إحدى المرات في زيارة لأحد المكاتب وتقاجات بوجود امرأة أجنبية فأخبروني أنها رأت كتاب " GENERAL AUTHORITY OF ISLAM " وأرادت أن تدخل لتعرف بعض المعلومات عن الإسلام ولذلك استقبلناها وقدمنا لها عصير وأعطينا لها بعض المعلومات عن الإسلام ووجهناها إذا أرادت الدخول في الإسلام ان تذهب إلى المحكمة أو الذهاب إلى دار زايد للثقافة الإسلامية إذا أرادت الحصول على بعض الكتيبات ، فهذا بالنسبة لغير المسلمين ، لكن كخطة وبرامج ليس لدينا شيء مقنن ومنظم في هذا الشأن ، وشكرا .

معالي الرئيس :

ننتقل الآن إلى الدكتورة شيخة عيسى العري .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، أولاً شكراً لسعادة رئيس الهيئة ، طبعاً الإخوة الأعضاء طرحوا الكثير من الأشياء التي كنت أتمنى أن أتكلم فيها ، لكن عندي وجهة نظر بأن لا نحصر هيئة الأوقاف في مساجد - فقط - وجوانب وعظ وإرشاد نظري ، ولا نريد - فقط - أن نقول نتمنى وإنما نضع حلولاً لما نريده في الواقع ، فعندما يكون دور الهيئة كما ذكرت سعادتك أنها خطبة أو توجيه بشكل نظري أو شرح كتاب، فهذه جوانب نظرية لا تلامس شغاف قلوب الأجيال ، لذلك نحن نريد من الهيئة أن تتبنى مراكز تكون متكاملة في أنشطة تكون موقع اهتمام بالنسبة لهؤلاء الأجيال ، ولا نلبسها الرداء أو الجلباب الديني لأننا حين نلبسها الجانب الديني ينفر الجيل من هذا الشكل ، فمثلاً من الممكن أن تقول لي سعادتك أن هذه المراكز المتخصصة تكلف الهيئة الكثير من الأموال ، أنا أقول أن هناك حلولاً أخرى لذلك ، فنحن عندنا النوادي الرياضية ، وهذه فيها جوانب ثقافية واجتماعية ولكنها غير مفعلة وهي فقط مقصورة على بعض الألعاب الرياضية ، فمن الممكن أن يكون هناك تعاون بين الهيئة مع هذه المراكز واستثمارها بحيث تكون هناك عملية وضع استراتيجية وبرامج مختلفة بحيث أنه حتى المدربين أو الموجودين على رأس هذه البرامج يكونوا هم القدوة والمثال الذي تحتذي به هذه الأجيال التي نريدها في هذا المجتمع ، كذلك بإمكان الهيئة أن تتلمس جوانب النقص الموجود في الوزارات أو حتى في المناهج الدراسية في هذا الجانب وتغطيه ، فنحن كل متكامل كوزارات وكل واحد منها يكمل الآخر ، ولذلك لا نريد من الهيئة أن تحصر نفسها في جلباب المسجد والوعظ والخطبة والإرشاد فقط لأنه طالما أنك لبست هذا الجلباب فهذه الأجيال لن تقبل عليك ، لذلك عليك أن تتلمس حاجاتهم



واهتماماتهم واعطهم إياها في شكل مواقف وأنشطة ، فهم يريدون هذا الشيء ، كذلك من الممكن أن تتعاونوا - بالإضافة إلى النوادي - مع الجمعيات النسائية وكذلك مع مراكز الشباب الموجودة والمغلقة والتي لا تمارس إلا بعض الأنشطة .

انا لا زلت أضم صوتي مع صوت سعادة الأخ حمد الرحومي بالنسبة للرقية الشرعية ، فالرقية الشرعية إن كان هناك احتمال أن لا تطبق تحت إشرافكم فبإمكانكم إنشاء مراكز متخصصة في الحجامة الشرعية ، وتكون تحت إشرافكم وبالطريقة التي تريدونها بحيث لا يفتح المجال لهؤلاء الدجالين ونغلق عليهم الدروب ، وإن لم تستطع الهيئة إنشاء مراكز في كل إمارة بإمكانها ان تخصص مركز مشترك لإمارتين متجاورتين ، وأيضا إن لم تستطع إنشاء هذه المراكز فبإمكانها عن طريق إعلان بسيط في إحدى الصحف تقول فيه أننا ننوي عمل ذلك ، وطبعا الناس في الإمارات كلهم يريدون عمل الخير ، وبذلك فالكل سيسارع للمساعدة في هذه الخطوة ، وبالتالي سيثمر ذلك عن إنشاء هذه المراكز ، ونخرج من إطار أننا فقط نلقي عليكم التنظير في هذا ، فنحن نريد جانب التطبيق .

كذلك أردت أن أسأل عن مسألة الحجامة المتنقلة حيث قرأت عنها والتي اعتمدت من وزارة الصحة لأحد المواطنين ، فأين هذه الحجامة المتنقلة وأين وصل هذا المشروع ؟ وأنتم تعرفون أنه سواء الرقية أو الحجامة فهذه ليست بدع ولكنها من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ونحن شعب يدين بالإسلام ونتبع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وأريد أن أؤكد على النقطة التي ذكرها بالنسبة لمراكز تحفيظ القرآن ، فأنا من الناس الذين تخرجوا من مركز زايد لتحفيظ القرآن والذين بثوا وإلى الآن هذا العلم الذي ما زلت أحفظه ، أسأل الله سبحانه وتعالى في كل وقت أن يكون في ميزان مؤسس دولة الإمارات ، فنتمنى أن تكون هذه المراكز - فعلا - كذلك المراكز التي خرجت مثل هؤلاء وإن كنتم أكدتم على وجودها ولكن نريد أن نلمس ذلك واقعا في كل جوانب دولة الإمارات على اتساعها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، ذكرت الدكتورة - تقريبا - ثلاثة نقاط وهي : النقطة الأولى ، والتي دارت حولها معظم مداخلتها وهي دور الهيئة خارج الهيئة ، بمعنى أن الهيئة لها دور - طبعا - فيما يخص المساجد والوقف وغير ذلك من المسائل التي تعتبر من صلب عملها ، ولكن الدكتورة ترى أن للهيئة دور أكبر في عملية إيصال القيم الإسلامية بالتضافر والتعاون مع مؤسسات أخرى مثل النوادي ووزارة التربية مثلا في مدارسها وكذلك مع الكليات الجامعية ، والجمعيات النسائية ومراكز الشباب ،



فما هي خطط الهيئة للتعاون مع هذه المؤسسات لنشر القيم الإسلامية بشكل منظم وبشكل إبداعي مع هذه المؤسسات؟

النقطة الثانية : ذكرت عن مسألة الحجامة ومراكزها ، وكذلك بالنسبة للرقية الشرعية فقد ذكرنا أن هذا الموضوع ستدخل فيه عدة مؤسسات طبية وشرعية وغيرها ، فبالتالي سيكون هناك توصية بهذا الشأن ، والحكومة ستدرس هذا الموضوع من مختلف جوانبه .

النقطة الثالثة بخصوص مشروع تحفيظ القرآن حيث تتمنى سعادة الدكتورة أن يتواصل ويستمر لأنه يحمل اسم المغفور له بإذنه تعالى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان " نور الله ضريحه " وأيضا أنه يقدم خدمة دينية هامة ، تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

بالنسبة لعمل الهيئة خارج المساجد هذا موجود وهو عمل كبير ، ونحن لدينا أرقاماً وإحصائيات بعدد المحاضرات والمشاركات في وسائل الإعلام أو في مدارس حكومة دولة الإمارات أو في الجامعات أو في المؤسسات النسائية والنوادي ، فهناك مشاركات كبيرة للعاملين في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، والحقيقة ربما الأرقام بالضبط ليست معي ولكن هذا الشيء موجود ، وبالعكس – الحمد لله – العاملين في الهيئة ربما كانت النظرة لهم غير النظرة الموجودة اليوم ، والحمد لله بوجود أبنائنا وبناتنا من المواطنين في هذا الجانب وتغظيتهم العديد من المحاضرات في المؤسسات المختلفة بالإضافة لغيرهم من المقيمين والعاملين في الهيئة ، فأعتقد أننا نجحنا في كسب ثقة هذه المؤسسات والدليل على ذلك الطلبات المتواصلة والتنسيق المستمر في طلب المحاضرين والمحاضرات في مختلف المناسبات .

بالنسبة للحجامة والتقنين الذي صدر من وزارة الصحة فأنا ليس لدي إجابة إلى أين وصل وكيف ومتى حصل ، فمن الممكن أن يوجه هذا السؤال إلى الجهة التي أصدرت هذه الموافقة ، لكن أنا أؤكد على أن هذا الموضوع سواء الحجامة أو الرقية يحتاج إلى تقنين وإلى تضافر جهود أكثر من مؤسسة لوضع نظام وقانون لهذه المسائل وتنظيمها ، ويمكن أن تكون الهيئة هي الجهة التي تشرف على هذا الموضوع ويناط بها هذا العمل إذا كلفت من قبل مجلس الوزراء ، ومن الممكن أن تختار الحكومة أي جهة أخرى لذلك غير الهيئة .

بالنسبة لتحفيظ القرآن الكريم أنا أؤكد لكم أن هذا المشروع نعتز ونتشرف به ، وهو الأساس الذي انطلقت منه جميع مراكز تحفيظ القرآن القائمة في الدولة ، وأبشركم أن المنتسبين لهذه المراكز وربما



من يسمع غير من يرى ، فأنا أقوم بزيارات مختلفة لهذه المراكز وأرى فيها الأطفال ، وما يفرحني أكثر – حقيقة – كبار السن من أمهاتنا اللواتي يترددن على هذه المراكز ، وبعضهن قطعن شوطا كبيرا في حفظ القرآن الكريم والاستفادة من هذا العمل الطيب ، وحتى أننا في هذه السنة طورنا في الجائزة ، فنحن عندنا جائزة سنوية لحفظ القرآن الكريم ، وقد أدخلنا فرعا في الجائزة خاص بمن هم فوق سن الخمسين سنة في تجويد القرآن الكريم من الرجال والنساء المواطنين ، فأنا أقول بالإضافة إلى ما ذكرته في مداخلتي السابقة أن جميع من فازوا بالمراكز الأولى على مستوى جائزة دبي المحلية لحفظ القرآن الكريم هم من منتسبي مراكز الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وهذا دليل على انتشارها ودليل على كفاءة العاملين فيها ، وأنا أشكر لسعادتها طرح هذا الموضوع ، فلا شك ان كتاب الله نحن نعتز به ونهتم به وأحب أن أضيف في هذا الجانب بأن الهيئة الآن تدرس تطوير أداء هذه المراكز شكلا ومضمونا ، مضمونا من حيث المناهج ، وشكلا من حيث المباني ، فحتى على مستوى الكراسي بدأنا نعتمد الكراسي التي تتناسب مع ذهنية الأطفال وليست الكراسي القديمة ذات اللون الواحد، فقد أدخلنا الكراسي بدلا من الالوان المختلفة ، وكذلك بدأنا ندخل في بعض المراكز بدل أن كانت عبارة أدراج وصفوف بدأنا نعمل الطاولات المستديرة الملونة بالالوان المتعددة حتى تدخل على ذهنية الطفل شيء من البهجة ، ولا ينتقل من عالم إلى عالم يعتبره متأخر عن الواقع الذي يعيش فيه ، فهذا كله نراعيه ، وحتى أننا أدخلنا بعض البرامج الترفيهية ونفكر بإدخال بعض الأنشطة الترفيهية ، وقد أعلننا عن جائزة كما ذكرت في المداخلة السابقة عن تطبيق ذكي لتحفيظ القرآن الكريم ، فالآن الكمبيوتر أصبح والآيباد وغيرها من الأجهزة في متناول جميع الأطفال ، لذلك نفكر في إنزال تطبيق بحيث يساعد المدرس والطالب على حفظ القرآن الكريم باستخدام هذه الوسائل الحديثة حتى نشغلهم عن الأشياء التي لا تنفعهم أو تلههم ، فهذه افكار كثيرة نشكركم على طرحها ، ونتمنى إن كانت هناك أية ملاحظات في المستقبل تخدم في هذا الجانب أن نستفيد منها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا جزيلاً ، لا شك بالنسبة لوسائل التقنية فحتى وزارات أخرى مثل وزارة التربية يمكن أن يستخدموها لأن جانب التربية الدينية – أيضا – في المدارس موجود وهام ، تفضلي دكتورة .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

طبعا أنا اشكر سعادته على أن هناك الكثير من المبادرات التي تنفذ ، ولكن أتمنى أن أراها في أجيال الإمارات حينما نراهم في المراكز وفي الطرقات وفي كل مكان نقول أن هؤلاء قد مروا بهذه الخبرات



ولا نحتاج لأن نقول اننا نحتاج أن نزرع الهوية ونحتاج لأن نزرع القيم الدينية والقيم السلوكية ،
فطالما هناك مبادرات فسوف تعود بأثر في هؤلاء ، وبذلك حينما نقول نحن عملنا وهذا ما أنتجناه ،
وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، في البداية طبعاً نشكر اللجنة الموقرة على جهودها في بحث ومناقشة هذا
الموضوع العام ، كما أشكر الهيئة الموقرة على تعاونها مع اللجنة المختصة لدينا .

وسوف أدخل مباشرة في الموضوع وهو عن سؤالي بشأن القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985
بشأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية ، حيث تشير المادة رقم (5)
إلى ما يلي : " تشكل بقرار من مجلس الوزراء هيئة عليا شرعية تضم عناصر شرعية وقانونية
ومصرفية تتولى الرقابة العليا على المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية
للتحقق من مشروعية معلوماتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ... " فلماذا لا تبادر الهيئة بالسعي
لإنشاء الهيئة العليا الشرعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ؟ وهل وجود توصية من المجلس ضمن
هذا الموضوع سوف يساعد للتسريع بإنشاء الهيئة العليا الشرعية والمذكورة في القانون ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

أخ علي ، أعتقد ان هذا الموضوع يتكلم عن قانون اقتصادي وليس له شأن في عمل الهيئة ، فدعونا
نركز على عمل الهيئة ، وهذا الموضوع ليس من صنيع عمل الهيئة ، فهذا موضوع اقتصادي
مطروح ضمن سياق قانون اقتصادي ، وبالتالي ليس له علاقة بعمل الهيئة ، تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، هو بخصوص سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، وطبعاً هذا مذكور
في قانون المصارف

معالي الرئيس :

نعم قانون المصارف ، لكن الآن هناك الكثير من الأمور فيها ارتباط فيما بينها ، ولكن قانون الهيئة
كما تعرفون له علاقة بالمساجد والأوقاف والعديد من الأوقاف ، أما الأمور التي ذكرتها فليست من
صميم عمل الهيئة ، فالمصارف الإسلامية دخلت في الاقتصاد ونظمتها الدول على أسس معينة ،



وأدخلت فيها ضرورة وجود هيئات شرعية للرقابة على هذه المصارف للتأكد من أنها تعمل حسب الشريعة الإسلامية وذلك ضمن سياق اقتصادي إداري وليس من ضمن صلاحيات الأوقاف والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، فإذا كان لديك تساؤل آخر تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً بالإطلاع على تجارب بعض دول مجلس التعاون تبين وجود نظام آلي لتفعيل أعمال المراقبين الميدانيين المكلفين بمتابعة المساجد حيث يتم تزويدهم بأجهزة خاصة مرتبطة بنظام آلي حاسوبي يستغنى به عن الرصد الورقي التقليدي والذي يهدف إلى ضبط عملية الرقابة على المساجد والنقطة النوعية في أسلوبها لتكون مرصودة آلياً ، وتصل إلى المسؤولين وقت رصدها بما يؤدي إلى اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب ، لذلك ما هي التحديات التي تواجه الهيئة في توظيف العدد الكافي من المفتشين ؟ وما هي الخطة الزمنية للهيئة لإدخال الأجهزة الذكية في أعمال التفتيش الميداني ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

السؤال واضح ، تفضل سعادة حمدان مسلم .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على طرح هذه القضية ، ولا شك أن قضية المفتشين والتفتيش على أداء العاملين في المساجد أو على المساجد نفسها هي قضية من المفيد أن نتحدث عنها ، فالعدد الموجود حالياً حسب معرفتنا يغطي كافة المساجد ، وهناك وسائل كثيرة للتواصل مع المساجد والعاملين فيها ، ونعتقد أن دور المفتش قد يكون محدود ، ولناخذ ذلك من الناحية العملية ، فلنفرض أن لدينا منطقة فيها عشرة مساجد أو (15) مسجداً ، فإذا خصصت مفتش فماذا سيفعل المفتش إذا مر يوماً على هذه المساجد ؟ لذلك نعتقد أن العدد الموجود جيد ، ومن الممكن أن نفكر في زيادته إذا كانت هناك حاجة ملحة لذلك .

أما قضية متابعة المسجد – الحقيقة – فهناك أفكار كثيرة منها استخدام التقنية الحديثة بحيث يستطيع المفتش – كما ذكر سعادة العضو – أن يحمل جهازاً ويلتقط بعض الصور وإرسالها عبر هذا الجهاز إلى أجهزة تستقبلها الإدارة في المكتب ، وتبقى الإشكالية من حيث زيادة عدد المفتشين أو توفير هذه الأجهزة هي قضية مالية بحتة ، فالأفكار موجودة ونحن نعرفها ونشكركم على طرحها لكن تبقى المقارنة عندنا بالأولويات ، فاليوم هل نحن نصرف مال على هذا الجانب أم نصرف على جانب آخر ،



فكما تعرف – معالي الرئيس – نحن عندنا توسع سنويا (200) مسجد ، والموازنة المحددة من وزارة المالية هي موازنة ثابتة ، فنحن – حقيقة – نحاول كل سنة أن نضغط أنفسنا ونحاول أن نوفر الكوادر من العاملين من الأئمة والمؤذنين للمساجد والخدمات الأخرى ، فهذا ما نحاول أن نستفيد منه من خلال الموازنة التي تحددها لنا الحكومة الاتحادية .

بالنسبة لعوائد الوقف والتي سألت عنها أكثر من عضو كانت في السابق تنصب بشكل كامل وكبير على تغطية مصارف المساجد حيث يقال لك أن من أفضل أبواب الإنفاق أن تغطي حاجة المساجد، وبالرغم من ذلك – وهذا السؤال طرح في السابق – قمنا ببعض المبادرات حيث غطينا – مثلا – تكاليف بعض المؤسسات ، منها على سبيل المثال مراكز الإتجار بالبشر حيث قدمنا لهم مبلغا جيدا من المال ، كذلك ساهمنا في بعض الإغاثات التي حصلت مثل إغاثة الإمارات لسوريا وإغاثة الإمارات لشعب باكستان حيث ساهمنا في كل مرة بمليون درهم ، والآن لدينا قرار بإقامة جسر ، وربما يسأل أصحاب السعادة الأعضاء عن الأفكار التي استفاد منها مجتمعنا ، فنحن الآن عندنا موافقة لإقامة جسر للمشاة بعد أن وصلتنا الدراسات لذلك من أجهزة الشرطة في إمارة عجمان بحدوث بعض الوفيات والدهس في ذلك الشارع ، وكانت الفكرة بإقامة جسر للمشاة ، وفعلا نحن الآن نساهم بهذا الجانب .

كذلك اطلعنا على تقرير من لجنة المناطق النائية والبعيدة في إمارة الفجيرة ، وكانت عندهم بعض الأفكار لإقامة بعض الحدائق في المناطق البعيدة عن المدن ، وإقامة بعض المجالس ، وقد أخذ مجلس الإدارة قرار بالمساهمة بقيمة مليون درهم من أموال الوقف لدعم أعمال هذه اللجنة ، فهذه الأعمال التي حاولنا أن نوازن فيها ما بين توزيع الإيرادات سواء لتغطية حاجة المساجد وغيرها من المساهمات .

نرجع للسؤال الاصيل وهو قضية المفتشين وأجهزتهم : نحن نرى ما هي الأولوية في التعامل مع هذا المال ، ونرى أن التواصل مع المسجد والتأكيد على الخدمات فيه متحقق حتى أنه اليوم لو تعطل التكيف في مسجد فإنه لا تتقطع التليفونات عندنا في المكاتب من شكاوي الناس بأنه تعطلت المكيفات في المسجد وغيرها من الخدمات مثل انقطاع الماء أو غير ذلك ، فلو كانت هناك أية ملاحظات على المسجد فما شاء الله المصلين يتصلون ويبدون ملاحظاتهم ، فالمسجد مهمته تقديم خدمة للناس ، ولذلك يجب أن يكون المسجد نظيف وبارد وفيه إمام وذلك لتأدية الصلوات الخمس في كل يوم ، فأنت تقدم خدمة للجمهور على مدار اليوم ، هذه الخدمة لو تعطلت باي شكل من الأشكال فلا يحتاج أن يأتي



المفتش ويقول أن المكيف تعطل وإنما الناس توصل المعلومة ، وهذا لا يقلل من أهمية الملاحظة التي ذكرها الأخ العضو لكن أحب أن أؤكد ان دور المفتش مهم ومطلوب لكنه مغطى في الوقت الحالي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل الأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، هل توجد خطة لتطوير أداء عمل الهيئة بما يتماشى مع مشروع الحكومة الذكية؟ اي هل يوجد لدى الهيئة بصفة عامة خطة بما يتماشى مع توجهات الحكومة نحو تطوير العمل الالكتروني بصفة عامة وإدارة التقنيش بصفة خاصة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

السؤال واضح ، تفضل سعادة حمدان مسلم .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعي : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

نعم سيدي الرئيس ، كما يعلم معاليكم وأصحاب السعادة الأعضاء فنحن جزء من منظومة حكومية ، والحكومة اتخذت قراراً بهذا الجانب إلى الحكومة الذكية ، فبالتالي هناك برامج تشملنا وتشمل غيرنا من المؤسسات إلى الحكومة الذكية ، فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى الجانب المالي والإداري فالجانب المالي والإداري الآن ينتقل من العمل اليدوي إلى العمل الإلكتروني ، وقد انتقل في جزء كبير منه إلى العمل الإلكتروني ، والآن نحن وافقنا على خطة لتحويل المراسلات الداخلية من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني .

أيضاً ذكرنا من قبل في ملاحظتنا فيما يتعلق بجانب تقديم المعلومات لمرتادي المساجد حيث كانت في السابق عبارة عن لوحة صامته جامدة مكتوبة ،واليوم اصبح عندنا شاشة الكترونية ، فقد بدأنا بتجربة ثم توسعنا بها ، وكما قلنا نحن لدينا تقريبا خمسة آلاف مسجد تحتاج إلى مبالغ كبيرة حتى نستطيع تغطيتها جميعها ، لكن هناك قرار بشراء عدد من هذه الشاشات ، فإن شاء الله الآن تم التعاقد على شراء (300) شاشة ، وهناك (300) شاشة قادمة ، ونحن نحاول استخدام التكنولوجيا في هذا الجانب ، فهذا ما نقوم به ، وإذا كان لديكم تحديد لقضية معينة أو سؤال عن قضية معينة فنتمنى ان يفيدنا أحد فيها او يقدم لنا أي مقترح في هذا الجانب ، والإشكالية أنك تتعامل مع ناس يحملون ثقافة معينة سواء من الجمهور أو العاملين في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والذين قد يرون



بأن دخول التكنولوجيا في كثير من الجوانب هي مسألة سلبية وليست إيجابية ، لكن الحمد لله نحن نعمل على هذا الجانب ، واذكر مثال على ذلك أن أحد الأئمة حاول أن يخطب من جهاز " الأيبياد " بدلاً من الخطبة من الورقة ، فكانت هناك فكرة لماذا لا نشترى جهاز " الأيبياد " بدلاً من نوزع الورق على الخطباء ، فالיום الخطيب يحمل الورقة ويخطب منها فإذا تحولت إلى الأيبياد ففتحناج لأن تقيس ردة فعل الناس على هكذا فكرة ، فما يتبادر للذهن أنك تخاف أن تخطو مثل هذه الخطوة لأنك تتوقع الإنتقاد لها أكثر الموافقة عليها ، لذلك القضية ليست بتلك السهولة ، لذلك نرجع ونقول أن الموجود في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بعد فضل الله سبحانه وتعالى الأساس الذي أسسه الشيخ زايد طيب الله ثراه والدعم الكبير من قيادتنا الرشيدة والرجال وأولادكم وبناتكم الذين يعملون في ميدان في غاية الحساسية وفي غاية الخطورة وفي غاية الدقة وفي غاية التعقيد ، لكن مع ذلك – الحمد لله – صدقوني ربما سمعتم عن مؤتمر السلم قبل أيام الذي استضافته الهيئة ، وتزورنا وفود في الهيئة ، وكذلك على مستوى وزراء الشؤون الإسلامية عندما يجلسون معنا ويستمعون إلى تجربتنا ولا أبلغ أنهم ينصتون ويذهلون ويتمنون أن تنتقل هذه التجربة إلى بلدانهم ، وأنا أقول أن هذا جاء بعد فضل الله سبحانه وتعالى ونتيجة السياسة الحكيمة لهذه الدولة والنهج الراسخ العقلاني الوسطي ، ولا أبالغ إن قلت أنه حينما بعض الوفود الغربية عندما تزورنا من بعض الدول يتفاجأوا ويتمنوا أن يستفيدوا من تجربة دولة الإمارات ، وقد جاءتنا دعوات من بعض الدول للاستفادة من تجربة دولة الإمارات لأن بها شيء من الاستقرار والمحافظة على روح الاسلام باعتدال وبتوازن ما بين الانفتاح الذي ذكره أصحاب السعادة الأعضاء وبين المحافظة على الموروث ، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ هذه الدولة قيادة وشعباً ، وان يديم عليها الأمن والأمان ، وليس لهم منا إلا كل جهد لأننا في النهاية كلنا أبناء وطن واحد في سفينة واحدة ، والناجي منا سينجو هو ومن معه ، وإذا تضرر أحد سيتضرر الآخرين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ احمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أولاً أود أن اشكر سعادة الدكتور حمدان على الخطاب والحديث الذي ينبع من رجل مسؤول يدير أهم مؤسسة في الدولة ، فهو يتعامل مع إيمان القلوب ومع الممارسات الصحيحة على الواقع حسب قانون الكتاب والسنة وليس حسب قوانين الناس ،



إن جواب سعادة الدكتور حمدان للإخوة الأعضاء حديث نابع من سجيته وصفاء قلبه ويؤكد هو وجميع المسؤولين في الهيئة والعاملين بها أن هذا المستوى من الحديث يجسد العلاقة الأكيدة والصحيحة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ونقول للناس هذه هي دولة الإمارات ، هذا شأن دولة الإمارات وتجربة الإمارات ، فشكرا لكم .

معالي الرئيس ، إن جهود الهيئة في إدارة المساجد في السنوات الأخيرة نقلت هذه المساجد من الإهمال وعدم الاهتمام بها إلى بيئة عبادة نظيفة حيث نقلها إلى أن تكون حقا هي بيوت الله سبحانه وتعالى فلکم الشکر یا سعادة الرئيس وللعاملين في الهيئة ، ولكن أطلب من الهيئة أن تشمل جهودكم المساجد التي تبنى بجهود فردية ومنها المساجد التي تبنى في محطات البترول ، فالمساجد التي تبنى في محطات البترول مساجد يرتادها مختلف الناس وليس الناس المعتادون عليها كما هو موجود في المدن والقرى ، فبالتالي أمني أن تتسق الهيئة مع الجهات ذات العلاقة بهذا الموضوع وذلك بأن تشمل رعايتهم - يا سعادة رئيس الهيئة - هذه المساجد حتى نعبر عن رسالتنا في الاهتمام بالمساجد في كل مكان وليس في مكان دون مكان آخر .

ثانياً : تهدف خطبة الجمعة للتعرف على الإسلام عقيدة وشريعة ومعاملات ، وليس فقط شريعة ، وبيان شمولية جميع الشؤون الإسلامية أو الدينية للمصلين ومرتادي المساجد بالإضافة إلى التثقيف والتوعية ومواجهة الظواهر السلبية التي تعلمون بها ، والمشاكل المحلية في المجتمع وإبداء الحلول المناسبة لها ، وفيما يتعلق بثقافة المصلين وجوهر الخطبة حيث أن الخطب تعد خالية تماما من المسائل الفقهية ، فلا يوجد فيها مسائل فقهية تتوافق أو تتفق مع المذاهب الأربعة ، وسؤالي لسعادة رئيس الهيئة : هل تقوم الهيئة بتقييم المواضيع التي تطرحها في خطب الجمعة بشكل دوري وبما يتوافق مع الشريعة والعقيدة والمعاملات على مستوى جميع المصلين ومرتادي المساجد ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، طبعاً بلا شك أن سعادة رئيس الهيئة سيجيب عليك ، ولكن كما تعرفون - أعتقد - أن الخطبة تتحدث عن أمور عامة ، أما الأمور التفصيلية في العقيدة وغير ذلك فهذه متروكة للدروس والمحاضرات ، على كل حال تفضل سعادة رئيس الهيئة بالإجابة .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

في البداية اود أن أشكر سعادة العضو على هذا الثناء ، ولا أملك - حقيقة - إلا أن أدعو الله سبحانه وتعالى كما كان أبو بكر الصديق رضى الله عنه عندما يثنى عليه يقول " اللهم اغفر لي ما لا يعلمون



واجعلني خيراً مما يظنون " فأنا أحمد الله سبحانه وتعالى أنه جعلني وإخواني العاملين في الهيئة على هذا المقام ، وبكل الفخر أقول أنا من مدرسة الشيخ زايد طيب الله ثراه ، حيث نشأت في عهده وفي عصره وسمعته ونشأت وأنا أراه أمامي في المدارس يتجول وصورته على كراسات الدفاتر ، وعشت في مدرسته وتعلمت من كلامه ، ولا زلت حتى اليوم أتصفح أقواله في الإنترنت وأستفيد منها وتثبت لي الأيام حكمته ، وما وصلنا له في هذه الدولة بقربنا من ولاة الأمر واستماعنا ومجالستنا لهم وحكمتهم ونظرتهم التي أنا شخصياً أقول افتقدناها عند بعض حتى من علمنا الشريعة الإسلامية ، فنحن تعلمناها عملياً من قادتنا في هذه الدولة ، وهذا الرسوخ وهذه الوسطية والاعتدال لمسناها في حياتهم ، وحتى في سفرنا ويد الخير التي امتدت من هذه البلد وتأثيرها على الدول الإسلامية وحتى على الدول غير الإسلامية عربية وغير عربية كانت بالنسبة لنا درس كبير في الانفتاح على الآخرين وتعلم سماحة الإسلام والنظرة التي وصلنا لها ، فهذا بفضل الله سبحانه وتعالى ، ونحمد الله سبحانه وتعالى أننا نشأنا في هذه البيئة ولم ننشأ في بيئة تطرف ولا بعيدة عن الإسلام ، فنحن دورنا - معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء - يختلف من مكان لمكان ومن ميدان لميدان ، فبالنسبة لخطبة الجمعة نحن نحاول الموازنة بين من يطلب التركيز ، وهذا مثبت عندنا بمخاطبات من خلال البرنامج الذي ذكرناه ، فكما تفضلت معاليك الناس تنظر إلى خطبة الجمعة للوعظ العام ، فالنبي صلى الله عليه وسلم كان يستغل خطبة الجمعة للوعظ العام للترغيب والترهيب ، وهو ما يسمى في أحكام الشريعة عند العلماء الترغيب والترهيب ، فهذا هو أصل خطبة الجمعة ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعالج بعض القضايا الاجتماعية من خلال خطبة الجمعة ، مثلاً يتكلم عن قضية الفقر ويحث على الصدقة على الفقراء ، وكان يحث - مثلاً - على إفشاء السلام والصلاة بالليل والناس نيام وإطعام الطعام حتى تدخلوا الجنة بسلام ، فهذا كان من الأحاديث التي قالها النبي صلى الله عليه وسلم من على المنبر ، فكما تفضلت بالقضايا التفصيلية الفقهية نحن نواجه فيها إشكاليات وهي أن ثقافة الناس الذين أمامك ينتمون إلى مدارس فقهية مختلفة ، واليوم سرعة الوصول لمعلومة في الحكم الشرعي - أيضاً - قد تربك السامع بحيث إذا كان هذا من خلال المنبر سيدخل في إشكاليات لأن هذه المسائل تحتاج إلى شرح وتفصيل وسؤال وجواب حتى تتضح ، لكن - ومع ذلك - في بعض الأحيان الأمور العامة وعلى سبيل المثال أذكر منها مثلاً أحكام العيد وكيف تستعد الناس لخطبة الجمعة ومتى تذهب ومتى تعود ومخالفة الطريق في العودة ، وما هي السنة في كذا وكذا ، فنذكر هذه الأمور بشكل عام ولا نتعمق في ذكر التفاصيل الفقهية في خطب الجمعة ، وكما ذكرنا - معالي الرئيس - فإن لجنة خطبة الجمعة



تجتمع في نهاية كل عام وتضع خطة للعام القادم ، فترى مثلاً أن الجمعة القادمة تتوافق مع بداية العام الدراسي فنقول أن الخطبة في هذه الجمعة تتكلم عن العام الدراسي وتشجيع الطلاب على العلم وغير ذلك ، كذلك في الجمعة التالية سنكون قريبين - مثلاً - من يوم الهجرة فنكون الخطبة بشأن الهجرة النبوية، وهكذا توضع خطة لخطب العام ، وقد وجدنا - معالي الرئيس - أنه حولي تقريبا 40% من المواضيع متكررة سنويا ، ونسبة الـ 60% الباقية نحاول أن نوازن بين القضايا الاجتماعية المختلفة والأمور الأخرى التي تهتم المجتمع ، وعدم نشر خطبة الجمعة والاستعجال في تنزيلها على الموقع أو توزيعها هو الاحتياط لأي طارئ يمكن أن يطرأ قبل خطبة الجمعة مما يضطرنا لأن نغير موضوع الخطبة ، فإذا حصل عندنا حدث قبل نهاية الأسبوع ونرى أنه من المناسب أن تكون الخطبة عن هذا الأمر فتعقد اللجنة اجتماعاً وتغير خطبة الجمعة ، ونحن عندنا تقريبا (52) جمعة في السنة ، وعندنا تقريبا أكثر من (13) مناسبة متكررة ، وبالتالي نحن نحاول أن نوازن بين ما طرح سعادته في الأحكام العامة التي لا يختلف عليها الفقهاء وبين القضايا الاجتماعية ، فنحاول أن نوازن بين ما طرحه أصحاب السعادة الأعضاء بأنك اليوم تخاطب جيل مختلف الثقافة ، فعندك الطفل وهذا لا تستطيع أن تطرح له الأمور الفقهية التي لا يستوعبها ، وبين كبير في السن لا تستطيع تجاهله ، وكذلك لديك المثقف والعامي وغيرها من الفئات ، لذلك نحن نحاول أن نوازن بين هذه الأمور ، والمسألة ليست بهذه السهولة لأن اللجنة فعلا تعد الخطبة على مراحل مختلفة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

معالي الرئيس ، اود أن اشكر سعادة الدكتور على الإجابة ، ولكن أود أن أشير إلى أن خطبة الجمعة هي درس أسبوعي وليست محاضرة أو غير ذلك ، فعندما يقرأ المصلي الخطبة في الصباح على الموقع أو في الجريدة فكيف يذهب إلى المسجد وهو ينتظر شيء جديد يسمعه في الخطبة ، فقراءة الخطبة قبل موعد الخطبة يفقدها أهميتها عند المصلي وكذلك عند المستمع ، فحتى الدعاء يكتب وتقرأها في الخطبة على الموقع مع أن الدعاء - معالي الرئيس - هو جوهر العبادة ، وفي يوم الجمعة هناك ساعة إجابة ، والناس تحرص وتسال الله سبحانه وتعالى أن يوفقها لهذه الساعة حتى يستجيب منها خلال عمل أسبوع سابق وأسبوع قادم ، فأنا أطلب من الهيئة أن تهتم بجوهر الخطبة وجوهر الدعاء وأن نركز بأن يوم الجمعة فيه ساعة إجابة للدعاء والراجح أن هذه الساعة هي خلال الخطبة أو



بين الخطبتين ، وأنا أعتقد وأرجو أن أكثر من يستحق الدعاء في هذه الساعة هم ولاية الأمر والبلد والآباء وحفظ الوطن وبر الوالدين ، وأن يكون الدعاء متنوع وصادر من قلب الداعي - وهو الخطيب - إلى قلب المصلين حتى يتقبله الله سبحانه وتعالى ويحفظ لنا ولاية أمورنا وبلادنا وأمننا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليظة .

سعادة / مروان أحمد بن غليظة :

شكرا معالي الرئيس ، أقول - معالي الرئيس - لسعادة الدكتور حمدان المزروعى والدكتور محمد الكعبي جزاكم الله ألف خير وزيادة على عملكم وفريق عملكم على ما تبذلونه لخدمة الإسلام أولا ثم الوطن والمواطنين .

معالي الرئيس ، كنت سأندخل في الحديث عن خطبة الجمعة لكن مداخلات الشباب متحفظة كثيرا ، لذلك إن شاء الله مداخلتي ستأخذ منحى ثانٍ عن خطبة الجمعة ، لأن خطبة الجمعة اليوم من يذهب للصلاة ويحضرها يجد أنها خطبة جامدة وليس بها تفاعل ، وكلكم تصلون في المساجد - جزاكم الله خيرا - وممكن أن تشهدوا على ذلك .

معالي الرئيس ، ورد في رسالة الهيئة المؤسسية استثمار الوقف خدمة للمجتمع ، وأشارت من ضمن المهام المنوطة بالهيئة " الإشراف على الأوقاف الواقعة ضمن اختصاصها وتنمية استثمار أموالها " . معالي الرئيس ، المتصفح للموقع الإلكتروني للهيئة يرى الجهود جلية ، وفريق العمل في الهيئة لم يأل جهدا في تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين ، وأود أن أشير هنا إلى خدمة الوقف الإلكتروني " e donation " حيث تشير الصفحة لأكثر من حساب بنكي لأوقاف متعددة مثل الأوقاف الصحية وأوقاف التعليم وأوقاف الأيتام ووقف الرعاية الاجتماعية .

معالي الرئيس ، معظم الكلام الذي سمعته وتابعته في شأن الوقف يتكلم عن بناء المساجد ، لكن كما قلت أن الأوقاف هي أكثر من مسألة بناء المساجد ، وكنت أتمنى أن يشاركنا سعادة الدكتور حمدان بأرقام عن الوقف نسمع فيها أنواع الوقف التي ذكرتها والموجودة في الموقع الإلكتروني وحجمها والاستثمارات الموجودة فيها لأنني حتى الآن لم أسمع لا أرقام ولا بيانات .

معالي الرئيس ، كما تعلمون جميعا أن النمو والاستدامة لا يمثل مجرد زيادة مالية ، فأريد من الدكتور حمدان أن يكتب الإستدامة أو " استدامة الوقف " بحيث أن النمو والاستدامة لا يمثل فقط الزيادة المالية



في الأصل الموقوف بل يتعدى ذلك إلى حيازة القدرات البشرية وتميرير الأثر الاجتماعي وقدرة هذا النموذج التنظيمي وهو الوقي على التكيف مع البيئة المتغيرة لأنه كما تعلمون بينتنا الاقتصادية بفضل حكمانا " الله يحفظهم " متغيرة ، وكل يوم يتطلب أن نضع بها الأفضل ، فأطلب - معالي الرئيس - من الدكتور حمدان أن يشاركنا ببعض أرقام الوقف ومستهدفات النمو السنوي التي اعتمدها مجلس الإدارة كمؤشر أداء لنمو الوقف السنوي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ مروان ، ذكر سعادة الأخ مروان نقطة سبق وأن ذكرها الإخوة الأعضاء وهي كيفية تفعيل دور الخطيب واستخدامه مهارات الخطابة للتأثير الإيجابي على الجمهور ، والشيء الثاني ركز على مسألة استثمار أموال الوقف وكيفية توجيهها بالإضافة إلى المساجد إلى الأوقاف الصحية والتعليم وغيرها من الأمور التنموية ، وعملية النمو واستدامة الوقف ، وركز على الأرقام الموجودة إذا كان سعادة رئيس الهيئة لديه أرقام تفصيلية في هذا الموضوع فليوافينا بها ، وإذا لم يكن عنده الآن فيإمكانه إرسال تفصيل بهذه الأرقام للمجلس في المستقبل ، تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو الكريم ، بالنسبة لخطبة الجمع لا شك أنها من أهم المواضيع ، وأعتقد أننا تحدثنا كثيرا فيها ، وأنا أؤكد له بأن هذا الجانب هو شغلنا الشاغل اليومي في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وهو المساجد وما يقدم فيها ، طبعاً أنا أود القول أنه اليوم كما سمعتم - معاليكم وأصحاب السعادة - بأنه على مستوى المجلس ربما نسمع أكثر من وجهة نظر في هذا الشأن فيما يتعلق بالتركيز على الشكل أو على المضمون أو على مراكز تحفيظ القرآن أو على المساجد أو على الوقف ، فهذه كلها قضايا مهمة ولكنها كلها مرتبطة مع بعضها البعض ومتراكمة مع بعضها البعض ، وما نحاول عمله - معالي الرئيس - أننا نحاول الاستفادة من أصحاب التجارب في هذا الجانب ، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بإدارة الأصول الوقفية كانت في السابق تدار من قبل الهيئة أو الشؤون الإسلامية والأوقاف ، واليوم صار عندنا في كثير من العقارات التي نملكها شركات متخصصة في إدارة هذا العقار ، فنحن أناس درسنا الشريعة والعلوم الشرعية ونحترم التخصص ، فبالتالي استفدنا من هذه الشركات في إدارة العقارات ، ولذلك الحمد لله انضبطت عندنا الكثير من المسائل .



فيما يتعلق بالاستثمارات والأرقام كما تفضلت - معالي الرئيس - سوف نوافيكم بالأرقام ، لكن أود - أيضا - أن أعلق على هذا الجانب بأننا استعنا ببعض الكوادر المواطنة ، وأنا أضع خطأ تحت كلمة المواطنة من الشباب ، وشكلنا لجنة من خارج العاملين في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف من شباب مهندسين ومسؤولين موظفين في مؤسسات مختلفة في الدولة ، وهذه اللجنة تطوعية للنظر في الاستثمارات الوقفية وتطويرها ومتابعة اختيار الشركات التي تقوم ببناء الأوقاف ومتابعة تقرير أدائها ورفع هذه التوصيات إلى مجلس الإدارة ، فأنا أثني على أهمية هذا الموضوع لكن المعلومة المبدئية التي أود قولها بأن - الحمد لله - إيرادات الوقف في تحسن وتطور مستمر ، ومعلوماتي أيضا أن وعي الناس بأهمية المساهمة في الوقف تزيد مع الأيام ، ومشاركتنا في خدمة المجتمع إن شاء الله سنسلط عليها الضوء إعلاميا في الأيام القادمة وستتابعون ذلك بإذن الله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليظة .

سعادة / مروان أحمد بن غليظة :

شكرا معالي الرئيس ، أشكر سعادة الدكتور حمدان على رده ، والحقيقة أن الاستعانة بالمختصين في إدارة الوقف كما ذكر سعادته هو أمر جيد ، لكن أنا أود التركيز على استدامة الوقف ، فهذا أمر ضروري ، لأنه اليوم الأوقاف كما تعلمون الموجودة عندنا لو حسبناها إذا تمت على حالها بالتطور العمراني الذي يحصل عندنا في الدولة سيأتي عليها وقت وتنتهي ، لذلك من الضروري الإستعانة بالخبرات الصحيحة لضمان استدامة الوقف ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على تطوير مفهوم الوقف والمجهودات التي تقوم بها في نقل فكرة الوقف وتطويره من خدمات وقفية إلى خدمات اجتماعية .

معالي الرئيس لدي عدة أسئلة أود طرحها :

السؤال الأول : هل يشمل ميثاق الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف حاليا الحق في إدارة مغاسل الموتى والمقابر ؟ أي أن يكون هذا اختصاص الهيئة وليس بالتطوع ؟



السؤال الثاني يا معالي الرئيس : تصاريح إنشاء أو اعتماد أو ضم المساجد المقامة في المزارع والأماكن الصناعية وفي البيوت الخاصة للهيئة ، فكل من يقوم ببناء مسجد دون مراعاة الموافقات المطلوبة من الجهات المختصة كيف سيكون حكمه في المستقبل ؟ فبعضهم يبني مسجد دون موافقة البلدية في بعض الأماكن التي لا تخضع لسيطرة البلدية أو أنه يبنيه ويضع البلدية والأوقاف أمام الأمر الواقع ، فبعض هذه المساجد في المستقبل لن تستطيع توفير سكن للإمام فيها لضيق المساحة، فإذا كان من بني المسجد حاليا موجود لكن في المستقبل ما هو مصير هذا المسجد إذا لم يكن هناك مكان للتوسع أو للتعديل أو تسليمه للأوقاف ، فبعض المساجد لا تستطيع الأوقاف استلامها إذا كانت الأرض صغيرة .

السؤال الثالث : هناك عدة أنواع من الوقف ، فهل لدى الهيئة العامة للشؤون الإسلامية الأوقاف - ولا أقصد إمارة دبي - حصر شامل لجميع العقارات الموقوفة في الدولة ونوع الوقف الموقوفة عليه سواء كان خيريا أم أهلي ، وهل قامت الهيئة بوضع ضوابط تكفل حرية أوجه الصرف في ميثاق الوقف من خلال نموذج معد لمعالجة كافة الإشكاليات ؟ فأني شخص يريد أن يوقف عقار فنحن المفروض أن توعيه الهيئة وتقول له في المستقبل عندما لا يكون هذا الشخص غير موجود فما هي أيلولة الصرف في هذا المجال ؟ وهل قامت الهيئة بنشر الثقافة بين الناس بأهمية الوقف وقيمته في المستقبل للشخص نفسه ؟

السؤال الرابع : هناك مراكز لتحفيظ القرآن الكريم ، وهناك - أيضا - حلقات لتحفيظ القرآن ، والمراكز يا معالي الرئيس يقومون بأفضل جهد فيها ، ولم يقصروا في هذا الأمر ، لكن حلقات التحفيظ التي تتم في المساجد هم يصرفون حاليا لكل إمام مسجد بعد الصلوات عن تحفيظه للأولاد في منطقة المسجد (1200) درهم ، ولكن نحن نريد منهم أن ينظروا في مسألة تشجيع الإمام نفسه بأن يصرفوا له مكافأة عن كل طالب يحفظ جزء معين من القرآن الكريم ، فمبلغ الـ (1200) يأخذها في كل الأحوال ، لكن إذا حفظ خمسة من الأولاد وأخذ عن كل واحد مكافأة بسيطة فهذه ستشجعه على أن يحفظ أكبر عدد ، وطبعاً هذا يكون برقابة الأوقاف في مسألة التسميع حتى يأخذ المكافأة المالية .

الشيء الثاني : الطلبة الذي يحفظون في حلقات المساجد نفسها ، نريد من الهيئة تشجيعهم بمبالغ مالية، فكل من يحفظ جزء يحصل على مبلغ من المال كتشجيع لهم على أساس أن يحفظوا القرآن الكريم في مرحلة طفولتهم ، وأيضاً - معالي الرئيس - مراحل الحفظ تكون مقسمة على أجزاء ، فحالياً من يحفظ أول خمسة أجزاء يتقاضى حالياً (200) درهم عن كل جزء ، وفي حالة ما إذا كان الطالب قد حفظ



من الجزء السادس إلى العاشر مثلا ، ومن الجزء الحادي عشر حتى الخامس عشر أقترح أن تتضاعف المكافأة حتى يقبل الطلبة في مراحل طفولتهم على حفظ القرآن الكريم ، وهذا من أفضل وجوه الإنفاق ، فكل من يوقف عقار ويصرف على القرآن الكريم فهذا أجره عظيم .

السؤال الأخير بشأن المساجد ، سعادة رئيس الهيئة قال قبل قليل أن هناك (4500) مسجد في الدولة ، ففي استهلاك فاتورة الطاقة يعاملون معاملة الحمل التجاري وليس السكني ، فعندما ترى المبالغ التي تستهلكها المساجد تجدها مبالغ خيالية ، لذلك نرغب أن تكون الأوقاف قدوة للناس في توفير استهلاك الكهرباء من خلال استخدام إضاءة منخفضة التكاليف أو منخفضة استهلاك الطاقة نفسها ، كذلك من خلال تركيب أجهزة لإطفاء الطاقة في الأوقات التي بإمكانهم غلق الكهرباء فيها خاصة في الفترة المسائية حيث بالإمكان أن ينسى احد الإضاءة أو التكييف ويتركها مشغلة .

الشيء الأخير بالنسبة للماء : فنريد منهم الاستفادة من الماء المستخدم للوضوء بأن يذهب مثلا للزرع دون أن يتكفوا لذلك محطات معالجة مياه وغير ذلك ، فهذا الماء إذا ذهب إلى المزروعات البسيطة بواسطة فلاتر بسيطة لا تكلف الكثير ، فنريد منهم أن يكونوا قدوة لجميع الوزارات وجميع المواطنين، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، هناك أربع نقاط طرحها سعادة الأخ العضو هي :

السؤال الأول : حول ميثاق الهيئة ودورها في الإشراف على مغاسل الموتى والمقابر

السؤال الثاني : حول المساجد الخاصة التي تقام في المزارع والبيوت وإشراف الهيئة عليها .

السؤال الثالث : حول حصر العقارات التابعة للهيئة .

السؤال الرابع : حول مراكز تحفيظ القرآن من حيث تشجيع الأئمة والطلبة ماديا .

السؤال الخامس : حول توفير وترشيد استخدام الكهرباء والماء في المساجد ، تفضل .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخ العضو ، بالنسبة للمقابر ومغاسل الموتى - طبعا - حسب نظام الهيئة ليس لدينا ما يخولنا بالإشراف المباشر عليها ، ومع ذلك في الفترة السابقة كانت الشؤون الإسلامية والأوقاف تتفق من عوائد الوقف على بعض مغسلي الموتى وتصرف على بعض حفاري القبور ، وهذا الشيء مستمر حتى هذه الأيام مع تداخل الجهات الأخرى المحلية في هذا العمل ، وهذا أعتقد أنه يحتاج إلى نظر وقرار من الحكومة بتحديد الجهة المسؤولة عن المقابر ومغاسل الموتى .



بالنسبة للمساجد الخاصة التي يبنها الناس في مزارعهم أو بيوتهم - طبعاً - حسب القانون والنظام نحن الجهة المسؤولة عن بناء المساجد ، فإذا قام بعض المواطنين بمخالفة هذا القانون والنظام فيكون بذلك مخالفاً ، ولا نستطيع أن نعطي حكماً عاماً بأننا نقبل باستلام هذا المسجد أو لا نقبل ، فهناك بعض المساجد تبنى على زوايا البيوت أو المزارع وتكون مبنية بطريقة جيدة ، ويقوم هذا المحسن بطلب استقطاع هذه الأرض وتحويلها إلى أرض مسجد ، فإذا كان المسجد مقبول وملائم فأعتقد لا مانع من قبول الهيئة الإشراف عليه ، أما إذا كان كما ذكر سعادة العضو مسجد ضيق أو لا يتوفر فيه سكن للإمام فيكون من الصعب على الهيئة قبول هذا الأمر .

بالنسبة للسؤال عن حصر العقارات : نعم العقارات محصورة وموجودة عندنا ونعرف إيراداتها ، ونعرف كل التفاصيل عنها .

بالنسبة لمراكز تحفيظ القرآن والأفكار التي طرحها في هذا الشأن هي أفكار جيدة وجديرة بالاهتمام في مسألة التحفيز ، ويبقى عندنا مسألة توفير الموازنة المالية لتنفيذ مثل هذه الأفكار ، وإن شاء الله سنقوم بدراستها .

بالنسبة لترشيد استهلاك الماء والكهرباء فعلاً في المساجد الجديدة نحن دائماً نوصي مدراء المكاتب بشراء نظام الإضاءة منخفضة التكاليف ، وكذلك قمنا ببعض التجارب في بعض المساجد باستخدام ماء الوضوء لرشه على الأشجار المحيطة بالمسجد ، وهذا الموضوع محل اهتمام ، فإن شاء الله سنأخذ هذه الاقتراحات والأفكار ونضعها قيد التنفيذ في الإدارة العليا وإن شاء الله تنفذ ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

نشكر سعادة رئيس الهيئة ، معالي الرئيس ، وبالنسبة لميثاق الهيئة الذي تكلمت عنه بخصوص الحق في إدارة مغاسل الموتى والمقابر ، الحقيقة الآن العمل التطوعي يوماً عن يوم يتطور ، والعمل التطوعي في هذه المسائل نريد من الهيئة أن تكون لها السلطة في هذا الشأن ، أو نرفع توصية بأن تدير الهيئة العمل التطوعي في هذه المجالات ، فنجعلها تحت إشراف وسيطرة الهيئة .

الشيء الثاني بالنسبة لتصاريح إنشاء المساجد أو المساجد التي بنيت بشكل مخالف للنظام المعماري في البلديات أو التي من الصعب ترخيصها هذه - يا معالي الرئيس - نريد أن يكون هناك توصية للجهات المعنية في أي إمارة بضرورة التعاون مع الأوقاف في ترخيص هذه المساجد أو استبدالها أو



إجبار صاحبها إذا كانت غير صالحة أو صغيرة جدا ففي هذه الحالة تتفاوض الحكومة المحلية معه بحيث إذا أراد بناء مسجد أن يكون بمواصفات معينة وبحجم معين ، ففي المستقبل أين سيسكن الإمام؟ لذلك نريد رفع توصية للحكومة بهذا الشأن .

المداخلة الأخيرة يا معالي الرئيس : أنا كنت أتكلم عن الوقف ، وليس الوقف المسلم للأوقاف ، وإنما أتكلم عن الوقف الذي لم يسلم للأوقاف نفسها حيث لا زال أصحابه يحتفظون بإدارته أو أنهم سلموه لجهة وقف محلية ، فأنا أتكلم عن هذه العقارات ، فهل لدى الهيئة إحصائيات بذلك أو رقابة عليها ؟ فإذا لم يكن لديهم رقابة عليها فعلى الأقل يجب أن يكونوا على علم بها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سلطان ، إذا كانت هناك توصية كالتالي ذكرتها للإخوة يعرفون أننا نحيل التوصيات إلى اللجنة لمناقشتها وصياغتها في صيغتها النهائية لتقديمها للمجلس .
أما بالنسبة لحصر الأوقاف غير الخاضعة للهيئة ، فتفضل بالرد يا دكتور .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، بالنسبة للأوقاف إذا أوقف المحسن شيئاً فلا أعتقد أن هناك نظام أو قانون يلزم الواقف بأن يحيل هذا الوقف إلى أي جهة سواء اتحادية أو حتى محلية ، فمثلاً اليوم إذا كان لدي عقار ونويت أن أعمله وقف وذهبت وثبت هذا الأمر في المحكمة وأنا أدير هذا العقار في حياتي وأوصيت أن يدار من قبل أبنائي من بعدي ، فليس هناك قانون ولا نظام ولا حتى من الناحية الشرعية تستطيع أن تلزمه بأنه لا بد أن يكون الوقف تحت إشراف هذه المؤسسة ، فبالتالي قد تكون هناك أوقاف يديرها أصحابها وأهلها وهذا حقهم ، ونحن حسب القانون مسؤولين عن الأوقاف التي تقع تحت إشرافنا ، أما الأوقاف التي لا تقع تحت إشرافنا فنحن غير مسؤولين عنها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا أضم صوتي لمن سبقني من الإخوة والأخوات بتوجيه الشكر لسعادة رئيس الهيئة والإخوة القائمين على أمر الهيئة .
معالي الرئيس ، أنا لدي مجموعة من الأسئلة واقتراحين ، لذلك سأطرح الأسئلة في المداخلة الأولى وأقدم الاقتراحين في المداخلة الثانية .



أول شيء - معالي الرئيس - أشارت تقارير ديوان المحاسبة أثناء مراجعة حسابات الهيئة للأعوام 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 بوجود قصور في إعداد اللوائح والأنظمة المنظمة للعمليات المالية ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر اعتماد الحساب الختامي ، إعداد الميزانية ، إعداد الحساب التابع للحكومة الاتحادية ، وربط الميزانية ، ونصيب الهيئة من الوقت جراء نظارتها عليه وعدم إضافته للميزانية الاتحادية ، وكذلك هذا الأمر ينطبق على الإعانات التي تتلقاها الهيئة من المحسنين ، فالسؤال هنا : هل تم معالجة هذا القصور في هذه الأنظمة واللوائح حسبما أشار إليه الديوان في تقاريره المتعاقبة ؟

السؤال الثاني : هناك بعض الأمور تتطلب إعادة النظر في قانون إنشاء الهيئة رقم (29) لسنة 1999م وتوسيع اختصاصاتها بما يسد بعض الثغرات التي أشار لها الإخوة أثناء مناقشتهم صباح هذا اليوم مثل توسيع فرض اختصاص أو صلاحية الهيئة على مراكز المسلمين الجدد ، وتنظيم قطاع العلاج بالرقية ، والإشراف على المقابر ومغاسل الموتى ، فهذه الأمور كلها - معالي الرئيس - يمكن معالجتها بإعادة النظر في قانون إنشاء الهيئة الصادر عام 1999 والذي مضى عليه أكثر من (12) أو (13) سنة ، فلماذا لا تبادر الهيئة بإجراء تعديلات على هذا القانون بما يتوافق ومتطلبات العصر وحاجة المجتمع في الوقت الحاضر ؟

السؤال الثالث : أشار سعادة رئيس الهيئة في معرض رده على الأخ رشاد بوخش أنه من أهم تحديات التوطين في الهيئة هو موضوع المخصصات المالية التي تمنح للأئمة أو غيرهم من شاغري درجات الهيئة ، وبالاطلاع على الموقع الرسمي للحكومة الخاص بسلم رواتب الخريجين في المؤسسات والوزارات والهيئات الاتحادية لا توجد الهيئة ضمن هذا الجانب - وإذا كنت فاهم صح - فإذا كان هناك قصور في رواتب الخريجين حاملي الشهادات الجامعية فلماذا لا تبادر الهيئة استنادا للائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية الذي ينص في المادة (5) على أن تضع كل وزارة أو جهة اتحادية هيكلها التنظيمي الذي يتناسب واختصاصاتها واحتياجاتها وترفعه إلى مجلس الوزراء لاعتماده ، والهيئة عندها مجلس إدارة وعندها هذه الصلاحية ، فالقانون أعطاهم هذه الصلاحية للمبادرة بهذا الأمر ؟

السؤال الرابع - معالي الرئيس - فيما يتعلق كذلك بموضوع توزيع المساجد ، فسعادة رئيس الهيئة أشار إلى أن هناك مشكلة موروثه تتعلق بإعادة النظر في توزيع المساجد القديمة لكن السؤال هنا ما هو الوضع بالنسبة للمناطق السكنية الجديدة ؟ وأنا سأضرب مثالا واحدا في هذا الجانب ، فعلى سبيل المثال مدينة



خليفة (ب) أو ما يعرف الآن بمدينة " شخبوط " في العاصمة أبوظبي في المقطع (2000 - 26 - 27 - 28) حيث هناك كم كبير جدا من المواطنين الساكنين في هذه المنطقة ولا يوجد فيها إلا مسجد كرفان واحد ، ونفس الأمر ينطبق على مدينة خليفة (أ) فأعتقد أن الإجراء هنا يجب أن يكون استباقي ، فيجب أن تتعاون الهيئة مع الدوائر المسؤولة عن التخطيط الحضري أو الدوائر المسؤولة عن البنية التحتية وتبادر بإنشاء المساجد عند إنشاء المساكن لكي يتوفر هذا المطلب الأساسي للمواطنين .

الملاحظة أو السؤال الأخير : هناك في إمارة الشارقة ودبي هئتين مختصتين بالأوقاف والشؤون الإسلامية ، فهل يوجد ضمن استراتيجية الهيئة أو خططها المستقبلية توجه لدمج هاتين الهئتين تحت لواء الهيئة الاتحادية أم سيبقى الوضع على ما هو عليه في المستقبل ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ راشد ، هناك عدة نقاط ذكرها الأخ راشد هي :

النقطة الأولى : تلافى الملاحظات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة .

النقطة الثانية : هل ترى الهيئة أنه جرت أمور تحتاج لأن توسع اختصاصاتها ؟

النقطة الثالثة : بالنسبة لربط وظائف الإمام والخطيب بقانون الموارد البشرية الاتحادي .

النقطة الرابعة بشأن توزيع المساجد وضرب مثالا - على ذلك - بأن هناك أحياء هامة في العاصمة في مدينة خليفة (أ) وخليفة (ب) لا توجد فيها مساجد كافية .

النقطة الأخيرة : هل هناك توجه لضم الهيئات المحلية للهيئة الاتحادية أو بقائها على حالها ؟ تفضل يا دكتور .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو على هذه الأفكار الإيجابية ، نعم حسب علمي بأن الجهة المالية في الهيئة عملت على تلافى هذه الملاحظات ، وعندها تواصل دائم مع الجهات المعنية لسد هذا العجز الموجود .

بالنسبة لقانون الهيئة وتعديله : أنا أثنى على فكرة سعادة العضو وطرح هذا الأمر على مجلس الإدارة للتفكير ومناقشة هذا الموضوع مع الإدارة العليا للهيئة لتطوير قانونها .

بالنسبة لربط الوظائف بقانون الخدمة المدنية ، إذا استطعنا ربط الوظائف نكون أنجزنا شيء كبير لكن أعتقد أن المشكلة ستكون في توفير الغطاء المالي ، وأعتقد أن هذه المسألة متعلقة بوزارة المالية ، وحسب الخطة التي طلبناها هي - فعلاً - خطة مالية ، وتوطين المساجد يأتي بربط الوظائف حسب قانون الخدمة المدنية بحيث لا يقل راتب خريج الجامعة عن الدرجة الرابعة .



بالنسبة لتوزيع المساجد في المناطق الجديدة : من الناحية التصميمية هذه المناطق التي تفضل بها سعادة العضو - فعلا - لا تكاد تجد منطقة جديدة إلا ويكون مخطط لها مسجد ، وتبقى الإشكالية هي في توفر المال لبناء هذا المسجد ، وأكثر المحسنين عندما تكلمهم عن المناطق الجديدة لا يكون هناك إقبال منهم لأنهم يقولوا أن هذه المناطق غير مسكونة ، فأكثرهم يرغب ببناء المسجد في المناطق المكتظة بالسكان طلبا للأجر والثواب ، لكن هذا لا يمنع أن نحاول تسويق هذا الأمر ، وحاليا نحن نسوق هذه المسألة ، وإن شاء الله سنحاول تسويقها بشكل أكبر في الأيام القادمة .

أما بالنسبة لعلاقة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالهيئات والمؤسسات المحلية : فطبعاً هناك تعاون وتنسيق في كثير من الجوانب ، أما بالنسبة لضمها فأعتقد أن هذا قرار أكبر من أن يناقش على مستوى رئيس الهيئة ، فهذا أمر فيه سيادة محلية ، ولكن نحن نقول - الحمد لله - هذه المؤسسات تقوم بدورها ، وهناك تعاون معها ، وإذا ارتأت الحكومة دمجها مع بعض فلا شك أننا نرحب بهذه الأفكار ونرى أنه بذلك يمكن أن يكون هناك تنسيق للجهود بشكل أكبر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، أشكر سعادة رئيس الهيئة على الردود والتوضيح ، لكن أود توضيح نقطة ، فاللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية التي أشرت لها هي لائحة صادرة بقرار من مجلس الوزراء ، وهذه اللائحة واضحة بأن أي مواطن يحمل درجة جامعية يعين على الدرجة الرابعة ، وإذا كان هناك قصور - لا سمح الله - في إيفاء هؤلاء المواطنين حقهم فالمادة (5) التي قرأتها كذلك واضحة ، فيجب على الهيئة أن تبادر وتطرح هذا الموضوع ، ووزارة المالية تصبح موافقتها تحصيل حاصل ، فهي ملزمة بذلك ، لأن هذا خريج مواطن سواء عمل في الهيئة أو عمل في الخارجية أو غيرها من وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة ، فيجب أن يحصل على نفس الحق خاصة ونحن نتكلم عن هيئة تحظى بتقدير واحترام كل مؤسسات المجتمع ، وما تقوم به من دور ينعكس إيجابا على كل فئات المجتمع بمختلف أطيافه

معالي الرئيس :

لكن هذا يا أخ راشد إذا كان يعمل موظف بدوام كامل في الهيئة وليس موظف بدوام جزئي ، تفضل .



سعادة / راشد محمد الشريقي :

نعم يا معالي الرئيس ، أنا أتكلّم عن الوظائف الدائمة وليس بدوام جزئي ، فالوظائف الدائمة في الهيكل تنزم .
النقطة الثانية يا معالي الرئيس بالنسبة لمدينة خليفة (ب) أو ما يعرف بمدينة شخبوط حاليا أنا من سكان هذه المدينة وأعرف أن هناك مواقع فيها كرافانات تصلي فيها الناس من عشر سنوات ، فهذه القضية تحتاج - فقط - إلى بذل جهد لدى المحسنين بالتسويق لهذه المناطق وإقامة مساجد فيها .

نأتي الآن لموضوع المقترحات - معالي الرئيس - أنا لدي مقترحين للهيئة أحدهما ذكره الأخ سلطان قبل قليل لكن الفكرة والموضوع أن الهيئة يجب أن تفكر في شيء يضمن الاستدامة ، طبعاً من عناصر الاستدامة موضوع الماء ، فالماء - معالي الرئيس - الآن لدي اقتراح للهيئة بأن يخرج سعادة رئيس الهيئة من المجلس بمبادرة برفع مضخات الضغط من على كل المساجد ، وهذا استناداً إلى دراسة أجريت في هيئة أوقاف الشارقة قبل عدة سنوات وأثبتت أن هناك وفر يصل إلى خمسين بالمئة أو أكثر في حالة - فقط - رفع مضخات الضغط الموجودة على المساجد وإعادة تدوير المياه واستخدامها في ري المزروعات خاصة أن كل مسجد يمكن أن يكون حوله موقف للسيارات أو حديقة للمسجد وبالتالي يمكن أن نزرع حديقة متكاملة من أشجار النخيل بمختلف أصنافها ونجد التكاملية والاستدامة في هذا الموضوع .

الاقتراح الثاني : يتعلق بما وجد على موقع الهيئة الإلكتروني من مواقيت الصلاة ، فمواقيت الصلاة موجودة على موقع الهيئة ومشكورين على ذلك ، ولكن هذه الفكرة يا حبذا لو يتم تعميمها على مختلف الجهات في العالم بالذات الجهات السياحية ، وبذلك تتفرد هيئة الشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات بتقديم هذه الخدمة لكل العالم حيث يضعوا على الموقع الإلكتروني مواقيت الصلاة مثلاً في جنيف ونيويورك وطوكيو وبعض المدن الرئيسية إضافة إلى ما هو موجود ، فالآن موجود على الموقع هذه المعلومة فقط فيما يخص دولة الإمارات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ راشد ، نبهتنا ، فأحياناً عندما نكون في بريطانيا أو غيرها نضطر للبحث في مواقع الشرق الأوسط حتى نعرف مواقيت الصلاة وغير ذلك ، تفضل سعادة حمدان مسلم .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعي : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

شكراً معالي الرئيس ، أنا أعتقد أن هذه أفكار إيجابية وطيبة ، وإن شاء الله سندرسها ونحاول الاستفادة منها ، وبالعكس نحن نتمنى هذا الشيء ، وبالنسبة للمواقيت أعتقد أن القسم التقني عندنا فعلاً يدرس هذه الفكرة ومحاولة تنفيذها ، وشكراً .



معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة الأخ خليفة السويدي .

سعادة / خليفة ناصر السويدي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر - أيضا - للجنة على هذا التقرير المتكامل الذي وضعته أمامنا ، كذلك تقديري وشكري للهيئة متمثلة في الدكتور حمدان والأخ الدكتور مطر ، والدكتور حمدان - الحقيقة - نحن تزامنا معه وعملنا مع بعض في المجال الإنساني ، وأحب أن أهنئه على رئاسة مجلس إدارة هيئة الهلال الأحمر ، فأكيد أن هذا التعيين صادف أهله .

نعود إلى موضوعنا الأساسي ، الحقيقة أن هناك مبادرات طيبة من الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف منها - طبعا - الاهتمام بالإمام والمسجد كمنشأة والاهتمام - أيضا - بالوقف ، هذه العناصر فعلا مهمة ، وأنا سأتطرق إلى موضوع الإمام : فالحقيقة أن الهيئة عملت جاهدة على استقطاب الشباب المواطنين ، وعملت لهم مكافآت بحيث يحافظ على هذه المكافأة بالإضافة إلى عمله الأصلي ، لكن سؤالي أن هذه العملية هي عملية مستمرة وتتعاقب أجيال عليها ويحصل هناك تغيير وإحلال ، فهل في استراتيجية الهيئة خطة لإنشاء معهد لتخريج هؤلاء الأئمة وتأهيل وعاز و تأهيل مدرسي التربية الإسلامية - كذلك - خاصة وأنا اليوم نمر بظروف صعبة كما أسلفتم واختلطت فيها الأمور بشكل كبير؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة رئيس الهيئة .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

سيدي أحب أن أشكر سعادة أخي الكبير خليفة ناصر فهو ذكر تزامنا وأنا - حقيقة - أفتخر بأني عملت معه ، وبالنسبة لسؤال سعادته حول إنشاء معهد فنحن - الحقيقة - فكرنا بهذه القضية ونجحنا باستقطاب جامعة محمد الخامس من المملكة المغربية وعقد شراكة معها ، حيث بدأت بيننا وبينهم هذه الشراكة لكن بعد أن بدأنا بخطوات عملية وتنفيذية رأينا أن يحول هذا الموضوع إلى مجلس أبوظبي للتعليم ، وفعلا مجلس أبوظبي للتعليم قام مشكورا بالاهتمام بهذه المبادرة وبتوجيهات من القيادة الرشيدة ، ودعم هذه الفكرة وتم افتتاح الجامعة ، ثم بعد ذلك صدر قانون من سيدي صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " بإنشاء فرع لهذه الجامعة ، والآن عدد المنتسبين لهذه الجامعة - تقريبا - أكثر من 110 من المواطنين والمواطنات ، وهذه تعتبر نواة للدراسات الشرعية بمتابعة مباشرة من



الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، وتم بقرار من سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - ولي عهد أبوظبي بتشكيل مجلس أمناء لهذه الجامعة برئاسة أخي سعادة الدكتور محمد مطر الكعبي - مدير عام الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، وهم يتولون إدارة هذه الجامعة ، وخريجي هذه الجامعة في الدراسات الشرعية فقط ، وهم يلتحقون بالعمل - في الغالب - في الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، أيضاً هناك الآن فكرة لإيجاد أو فتح مجال لتدريب وتعليم وتدريب المواطنين للدراسات الشرعية في بعض المناطق المختلفة والاستفادة من مؤسسات أخرى ، فنعم أنا أؤكد على أن هذه الملاحظة موجودة وهي محل متابعة منا واهتمام ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ خليفة هل تود التعقيب ؟

سعادة / خليفة ناصر السويدي :

لا ، وشكراً وأكتفي بهذا القدر .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة أحمد محمد بالحطم العامري تقبل .

سعادة / أحمد محمد بالحطم العامري :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، الشكر لله الذي أوصل دولة الإمارات إلى المستوى الذي ترونه ويراه الشعب ودول العالم ، وكانت لدي عدة مداخلات لكن الإخوان الأعضاء - جزاهم الله خيراً - كفوا ووفوا ، ونشكر الهيئة وعلى رأسها سعادة حمدان المزروعى على ما وصلوا إليه من نظافة المساجد لكن لدينا ملاحظات بسيطة ، ونشكرهم على وضعهم مركزاً في المنطقة الغربية والمناطق الجنوبية (الوقن) حيث طالب الأهالي بهذا المركز وتكلمنا مع الدكتور مطر محمد الكعبي منذ سنة ونطلب الاستعجال ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تقبل سعادتك .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، نحمد الله سبحانه وتعالى وكل ما ترونه هو من فضل الله سبحانه وتعالى ومن فضل معازيبنا ودعمهم المادي والمعنوي ، وما نحن إلا موظفين ننفذ هذه التعليمات والسياسة في هذه الدولة، وإذا أصبنا فهذا بفضل الله سبحانه وتعالى علينا ، وإذا قصرنا فهذا من أنفسنا ومن الشيطان



ونستغفر الله سبحانه وتعالى إذا كان هناك أي تقصير ، وإن شاء الله فإن سعادة الدكتور محمد يجلس بجانبني ويستمع إلى طلبكم وملاحظتكم ، وقريباً - إن شاء الله - سيتم تحقيق ما تم الوعد به ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخت عفراء البسطي تفضلي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكراً معالي الرئيس ، صراحة أشكر الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على الدور الذي تقوم به ولكن - أيضاً - سؤالي تم تغطيته من قبل الإخوة الأعضاء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، آخر المتحدثين سعادة الأخ عبدالعزيز الزعابي تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الدكتور وأشكر الإخوان في الهيئة العاملين عليها ، وسؤالي هو بالنسبة للاستثمار في الوقف ، فكما تعلمون جميعاً أن البنك الإسلامي للتنمية تساهم دولة الإمارات فيه بنسبة (7.45%) ومنصوي تحت البنك الإسلامي للتنمية وهو صندوق (أبيف) ويقصد بها (صندوق الاستثمار العقاري والبنك الإسلامي للتنمية) ومنذ إنشاء هذا الصندوق في عام 2001 إلى 2012 قام بتمويل ما يقارب ثلاثة مليارات ومائة وثمانية وعشرون مليون درهم أي قرابة ثمانمائة وخمسين مليون دولار ، فالإخوان في الهيئة أعتقد كانت لهم مشاركات في البنك الإسلامي للتنمية ، وسؤالي : ما هي الاستفادة من البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشاريع الوقفية خاصة في مجال الأراضي الموجودة لديهم ، والبنك الإسلامي للتنمية يدخل بمشاركة وعلى مدى خمسة عشر سنة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادتك .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

معالي الرئيس ، أعتقد أن البنك الإسلامي للتنمية كانت عندنا - فعلاً - مساهمة ومشاركة فيه لكن بالنسبة لنا كانت الأمور فيها شيء من غير الوضوح وهذا اتفاق تم بين البنك وبين إدارة سبقتنا ، فنحن فضلنا أن ننسحب من هذا المجال وفعلاً انسحبنا لأن تفاصيل هذا الموضوع وآلية العمل وهو عمل خارج الدولة خاصة مع الأوضاع العالمية التي تحدث اليوم فضلنا أن ننسحب وفعلاً انسحبنا وليس لدينا أي ارتباط بالبنك حالياً ، وشكراً .



معالي الرئيس :

شكراً ، ملاحظة أخيرة أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، كما ذكرت أن دولة الإمارات مساهمة في هذا البنك ، والبنك الإسلامي للتنمية هو بنك تنموي ، وكما تعلمون جميعاً أن كل القرارات تتخذ بالإجماع وهناك مجلس محافظين يجتمع سنوياً ، فأنا أتمنى من الإخوان إعادة النظر في ذلك لأنهم تكلموا عن التمويل وتكلموا عن تمويل الوقف والأراضي الموجودة ، فأعتقد أن الإخوان في البنك الإسلامي للتنمية - بالعكس - يستفيدون منهم ويتطلعون إلى ما يستطيعون تقديمه للهيئة وبالعكس هذه ظاهرة جيدة وستحل لهم مشكلة العجز في بناء الوقف ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الملاحظة هي في إعادة النظر - إذا أمكن - في الاستفادة من تمويل هذه المؤسسة المالية أو غيرها من المؤسسات المالية الإسلامية لتطوير الأراضي المتوفرة للهيئة ، تفضل سعادة الدكتور حمدان .

سعادة / د. حمدان بن مسلم المزروعى : (رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)

نعم سيدي الرئيس ، إن شاء الله سننظر في هذا الموضوع وسنتواصل مع البنك - إن شاء الله - للنظر في مدى الاستفادة من التسهيلات التي يقدمها لنا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ونشكر الإخوان في اللجنة ونشكر الإخوان الذين تداخلوا والملاحظات التي ذكرتموها أو التوصيات التي تقترحونها فهذه جميعاً تحول إلى اللجنة لتعاد صياغتها وعرضها على المجلس مرة أخرى ، ونشكر الدكتور أنور محمد قرقاش ، وسعادة الدكتور حمدان بن مسلم المزروعى - رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على حضورهم ومشاركتهم ، والآن ننتقل إلى السؤال الذي أجلاه في البداية ، ونرحب بمعالي الأخ حميد القطامي ، وأيضاً نشكره على أنه حضر الجلسة كاملة وهو من عرفناه في حرصه على المساهمة سواء في مناقشة القوانين أو المواضيع العامة بكل أريحية وبكل صبر وتعاون ، ونعود الآن إلى السؤال الثالث .



3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي - وزير التربية والتعليم - رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " زيادة بدل السكن للموظف المواطن الذي يقترن بأكثر من زوجة مواطنة " .

معالي الرئيس :

لينت نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حميد محمد القطامي - وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية :

يمنح الموظف المواطن المتزوج بدل سكن واحد دون زيادته في حال اقترانه بزوجة أخرى وذلك وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2008م في شأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته .

فلماذا لا تتم زيادة البديل في حال اقترانه بزوجة أخرى مواطنة ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حميد محمد القطامي : (وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة الأخ أحمد على هذا السؤال ، والحقيقة أنا سعدت جداً لمشاركتي هذه الجلسة التي أعتقد أنني استفدت منها شخصياً بشكل كبير وخاصة على الجهد الكبير الذي تبذله الهيئة العامة للشؤون الإسلامية .

معالي الرئيس ، قانون الموارد البشرية عندما تمت صياغته وكما يتم صياغة قانون الموارد البشرية في كل مكان في العالم ، فالمشرع عندما صاغ القانون ربطه بالوظيفة وربطه بمكونات الوظيفة العامة، فقوانين الموارد البشرية تكاد تكون متشابهة في أغلب دول العالم من حيث القواعد والأسس ، وهو يشتمل على :

المحور الأول : وهو التعيينات مروراً بكل جوانب الوظيفة من الترقيات ونظام الأداء والاعارة والإجازات والبدلات حتى نهاية الخدمة ، هذه الحلقة والدوائر العامة لقوانين الموارد البشرية، وهناك



بدلات معتمدة وتمشي في أغلب المؤسسات الدولية ومن ضمنها بدلات السكن ، وعندما شرّح القانون - وليس لي معالي الرئيس والإخوان - ما يُسمى بـ (Housing Allowance) وربطها بالوظيفة أيضاً ، وحدد النسبة سواء كانت نسبة أو قيمة ، حددها - أيضاً - بمستوى الوظيفة ودرجة تدرج هذه الوظيفة، فهناك درجة قيادية عالية وهناك درجة منخفضة ، حتى صدر قرار مجلس الوزراء الموقر في سنة 1976م ، وهذا القرار فيه نظام بدل السكن للموظفين والمستخدمين وحدد ضوابطها ، وعلى ضوء ذلك سار هذا النظام ، والنظام حالياً كبديل السكن بالنسبة للوزارات والجهات الاتحادية تتفق الحكومة ما يقارب (741.517.000) درهم سنوياً على الوزارات الاتحادية للموظفين ، وهناك موضوعات أخرى - الحقيقة - فيما يتعلق بالبدلات الأخرى كبديل الأبناء لم يقترن مباشرة بقانون الموارد البشرية بل جاء بقرارات سيادية أخرى مختلفة ، ومسألة تنظيم الأحوال الشخصية لها قوانين أخرى كقانون الأحوال الشخصية والقوانين المدنية الأخرى لا تراعي بعض الجوانب مثل أن يقترن الموظف بأكثر من زوجة أو ما شابه ذلك ، فنحن كجهة لسنا جهة اختصاص في النظر في هذه الموضوعات ، علماً بأن بدل السكن كما صدر بقرار من مجلس الوزراء حيث كلف وزارة المالية بدراسته بشكل متكامل كمنظومة بدل السكن، هذا فيما يتعلق بنظرتنا نحن تجاه طرح بدل السكن للوظيفة ، وأعتقد أن مجلس الوزراء وجه وزارة المالية لدراسة بدل السكن وإعداد - أيضاً - الدراسات الاكتوارية التي تتوافق مع هيئة المعاشات ، أتمنى - إن شاء الله - أن يكون في هذه الإجابة إفادة لسعادة السائل الأخ أحمد الأعماش أو لسعادة الأعضاء الموجودين ولكم يا معالي الرئيس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الوزير - رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية . معالي الرئيس ، أنا طرحي للسؤال ليس من منطلق قانوني وأن هذا القانون يتوافق مع الطرح الذي طرحته أو لا يتوافق ، إنما طرحي للموضوع هو من منطلق اجتماعي بحث ، ومن منطلق قضايا تهم المواطن وتلامس المواطنين ، فإن كانت توافق القوانين فنعم بها وهم أهلاً بتنفيذها وإن كانت لا توافق القوانين فالسلطة التنفيذية هي جهة الاختصاص لكي تتعامل مع هذه القضايا وكيف تعالجها ، أما ما أشار إليه معالي الوزير حول المعايير والتشريع في مجال إدارة الموارد البشرية ، فالتشريعات التي



تأتينا سواء كانت عالمية أو سواء كانت حديثة أو راقية فهي لا تدخل ولا تحل مشاكلنا الاجتماعية ،
ولا علاقة لها بواقعنا الاجتماعي ولا بأخلاقنا ولا بسلوكنا الاجتماعي .

معالي الرئيس ، أنا اطلعت على مقارنة بين جهود الهيئة خلال السنتين الأخيرتين وما قبل ذلك ،
وأحببت أن أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي حميد القطامي والدكتور وجميع العاملين في الهيئة ، لأن
- فعلاً - هناك نقلة كبيرة في الهيئة بين ما كان قبل وما بين الآن فلهم مني الشكر لأنهم يعملون على
ترسيخ أفضل مستويات الأداء المؤسسي وترسيخ الشفافية والتي استفدنا منها كمطالعين وقارئين .

معالي الرئيس ، المواطن هو محور حديثي ولا علاقة له بالقوانين ، إن مستقبل المواطن هو محور
سؤالي لمعالي الوزير ، وهو أن الهيئة الاتحادية هي جهة الاختصاص والمسؤولة عن تطوير القوانين
الخاصة بها حسب الواقع الاجتماعي وليس حسب الواقع المالي ولا حسب المواقع الحديثة والدولة ،
للمواطن حق وحسب الأوامر التي تصدر من صاحب السمو ، هم فيما يخص المجال قد ينفذون
الأوامر السامية من السلطة العليا وهي من صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله ورعاه " ومن
صاحب السمو نائب رئيس الدولة ومن مجلس الوزراء الموقر ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم
(23) لسنة 2012م بشأن اعتماد جدول الرواتب في الحكومة الاتحادية ، وكان بالتأكيد بناءً على
اقتراح من الهيئة ، وقد أبقى بدل السكن على نفس النسبة منذ تأسيس الدولة ، وهو (40%) للعازب و
(60%) للمتزوج .

معالي الرئيس ، نحن أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة أباح لنا الشرع بالزواج من أكثر من زوجة،
والمواطن هو ربّ الأسرة ومسؤول عن استقرارها وأن الزوجة شريكة بهذه المسؤولية بل هي
المسؤول الأكبر داخل المنزل سواء كانت الزوجة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة ، إلا أن
تكاليف الحياة المرتفعة في دولة الإمارات ذات المستوى المرتفع من المعيشة أوصلنا إلى أحد أمرين
بالنسبة للمواطن الذي يرغب بأن يتزوج أو بالمواطنة التي لم تتزوج .

الأمر الأول : فتح بيت آخر وإعالة أسرة جديدة تتطلب دعم مالي وبدون هذا الشيء ينتج عن ذلك في
حالة أن الرجل تزوج من زوجة ثانية بدون دعم مالي ، أو في حالة أن امرأة صارت عانس لأنها لم
تتزوج ، مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية وديون وازدحام في المحاكم وفي وزارة الشؤون
الاجتماعية في الحالة الأولى وينتج عن ذلك أبناء مواطنين غير سعيدين ، أو طلاق وخراب البيت ،
وهذه أكبر الأضرار التي تقع على الوالدين اللذين لهما ابنة مطلقه .



الحالة الثانية هي العزوف عن الزواج الثاني والاكتهاء بزوجة واحدة ، وهذا ضرره أكبر على الوطن وعلى المواطن وأحد أسباب الخلل في التركيبة السكانية ، وزيادة العنوسة في الدولة التي بلغت نسبتها حسب آخر إحصائية لوزارة الشؤون الاجتماعية رقماً لا أرغب بذكره وأرجو الرجوع له وهو رقم مخيف وكبير جداً .

ثانياً : عدم قدرة الشباب على الزواج من المواطنة كزوجة ثانية ينتج عنه الاقتران بزوجة من جنسيات أخرى مما تحمله هذه الخطوة من خطورة على النشء وعلى تقاليدنا وعاداتنا وغالباً ما يؤدي إلى طلاق المواطن وتركها مع أبنائها على النفقة .

ثالثاً : تشير الإحصائيات إلى أن انخفاض المواليد في الأسرة الإماراتية الواحدة والذي كان في بداية السبعينات والثمانينات من سبعة إلى ثمانية أفراد ، وقد أصبح الآن من ثلاثة إلى أربعة ، وأسباب ذلك هو ارتفاع تكلفة المعيشة وعدم رغبة الوالدين بإنجاب عدد كبير من الأولاد ، وهذا ضرره يقع على عدم زواج بناتنا وتحولهن إلى عوانس .

رابعاً : إن حل مشكلة العنوسة يساهم في حل مشكلة الخلل في التركيبة السكانية .

خامساً : إن الأب والأم أصحاب الأسر التي فيها بنات بلغن سن العنوسة ليسوا سعداء مثل غيرهم من الآباء والأمهات في الوطن .

معالي الرئيس ، إن للهيئة نشاط جداً مهم وهو إعداد الدراسات ، وقد قرأت في إحصائية الدولة أن الهيئة قامت بدراسة بدل السكن ، وسؤالي لمعالي الوزير : ما هي نتائج هذه الدراسة ؟ لأنه ذكر أنهم قاموا بهذه الدراسة ، وهل الهيئة أخذت بعين الاعتبار المعطيات التي أشرت إليها ؟ وكذلك قرأت الشكاوى والاتصالات التي تتم بين المواطنين والهيئة ، فهناك قائمة كاملة ، وهم يعلمون بها وأنا لدي نسخة منها .

ثانياً : مجلس الوزراء الموقر أقر في يونيو 2012م القرار رقم (23) القاضي بمنح كل الزوجين العاملين في الحكومة الاتحادية والذين يعمل أحدهما في الحكومة الاتحادية وآخر في الحكومة المحلية تعويضاً عن بدل السكن ، وبعد أقل من ثلاثة أشهر - معالي الرئيس - أصدرت الهيئة الاتحادية للموارد البشرية تعميماً رقمه (25) لسنة 2012م يقضي بإيقاف العمل بهذا البند الخاص بالسكن الوارد في قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن اعتماد جدول الرواتب في الحكومة الاتحادية والخاص بهذا البند ، سؤالي : ما هو السبب لإيقاف هذا القرار ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .



معالي / حميد محمد القطامي : (وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة الأخ أحمد ، الحقيقة أنا من موقعي هذا فيما يتعلق بالهيئة الاتحادية للموارد البشرية ومدى ارتباط السؤال ببديل السكن ، الحقيقة دولة الإمارات العربية المتحدة وقيادتها الرشيدة قامت بالنظر في الحالة الاجتماعية بشكل عام والحالة الاقتصادية ومدى تناسب الرواتب وجدول أجور الرواتب في هذا ، فتم إجراء حزمة من القرارات التي شهدتها المرحلة الماضية بزيادة الأجور والمرتبات وختمتها بمكرمة رئيس الدولة في نهاية عام 2012م ، وكانت هذه - الحقيقة - زيادات متفاوتة ، بعضها كانت (45%) وبعضها (55%) وبعضها حتى وصلت إلى (90%) وذلك من مجمل الراتب بما فيها تلك البدلات ، وعلى ضوء ذلك تم صدور التعميم الذي - الحقيقة الأخ أحمد جزاه الله خيراً ويبدو أنه ما شاء الله متابع لهذا الموضوع - تم تعميمه على كل الوزارات بحيث يكون هو جدول الأجور والمرتبات المعمول به في الدولة ، ونحن لسنا في هذا الصدد للدفاع عن ذلك الجدول ، بل هذا الجدول والعلو التكميلية كان من أفضل الجداول التي أعدت في الفترة الماضية وخلقت قفزة نوعية في الأجور داخل دولة الإمارات ، واستطاعت الحكومة الاتحادية أن تستقطب الكثير من الكفاءات بينها وبين الوزارات وتمكنها الوزارات والجهات الاتحادية أن تستقطب الكثير من الكفاءات خلال الفترة الماضية .

بعد ذلك - الحقيقة - تقدمت وزارة المالية والهيئة العامة للمعاشات بأن هذا له تأثير مباشر على حساب نهاية الخدمة ، وطلبت وزارة المالية أن تتريث وتترك الجدول بحيث يجرون دراسة اکتوارية فيما يتعلق ببديل السكن على أساس ضمه في نهاية الخدمة ، وصدر قرار مجلس الوزراء نعم بتكليف وزارة المالية بهذه الدراسة ، وأنا أعتقد أن الدراسة سوف ترفع من وزارة المالية قريباً لأنه مضى عليها فترة، ودائماً التبريرات التي تأتي من وزارة المالية بأن الدراسات الاکتوارية لمجموعة كبيرة من الموظفين تحتاج إلى دراسات ، ونأمل - إن شاء الله - عندما تأتينا هذه الدراسة أن نقوم بتزويدكم بها أو إطلاع مجلسكم عليها .

أما فيما يتعلق بالمقترحات والآراء الأخرى فهذه - الحقيقة - ربما تكون خارج صلاحية الهيئة أو خارج نطاق عملها وربما هي أمور تتعلق بالشؤون الاجتماعية أو جهات أخرى في الدولة ، وبالنسبة لنا إذا كانت هناك أي توجيهات أو قرارات تأتي للهيئة ، فالهيئة لن تتوانى عن تطبيقها بتعديل المسارات لصالح المواطنين وأبنائهم في الدولة ، وشكراً .



معالي الرئيس :

شكراً ، تعقيب نهائي يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير وأشكره على الصراحة ، لأنه في البداية قال أن مجلس الوزراء كلف وزارة المالية ولكن الآن أوضح المعلومة التي ذكرتها أنا بأن مجلس الوزراء الموقر أصدر قراراً للهيئة ثم أوقف ، أوقف بتعميم من الهيئة ولم يوقف بتعميم من مجلس الوزراء ، فكان اللبس الذي لدينا هو أن القرار أوقف بتعميم من الهيئة ، والآن معالي الوزير أوضح بأن الموضوع رجع لمجلس الوزراء الموقر ، وقد كلف مجلس الوزراء الموقر وزارة المالية بإجراء دراسات بدلاً من الهيئة فنرجو التصحيح في هذا للعلم وللمعلومات العامة حتى يكون الناس على علم بأن قرار مجلس الوزراء الصادر لم يوقف بناءً على التعميم الصادر من الهيئة إنما أوقف بناءً على معطيات أخرى خارجة عن إرادة الهيئة ، هذه النقطة الأولى .

النقطة الثانية يا معالي الرئيس ، هي أن المواطنات هن نصف المجتمع ، وإنهن شريكات في حل مشاكل الوطن مثل التركيبة السكانية من خلال زيادة الإنجاب ، وإن العوانس يكلفن الدولة مبالغ مادية - معالي الرئيس - ، فهن لسن بدون كلفة ، ولكن رواتب أو كلفة بدون إنجاب ، بدون أولاد ، والدستور في مادته رقم (15) أكد بأن الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، ويكفل القانون - وهو القانون الذي يعد من الهيئات التنفيذية - كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف ، فجاء المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية الاتحادية في المادة (20) والتي تقول: " يحدد بقرار من مجلس الوزراء الحد الأدنى للراتب الإجمالي للموظفين على أن يعاد النظر فيه كلما اقتضت الضرورة " ، وهذه ضرورة الآن ، والمادة (21) أعطت مجلس الوزراء الموقر صلاحية إصدار جدول بناءً على القانون نفسه ورقمه (23) لسنة 2012م حيث صدر جدول الرواتب من الحكومة الاتحادية ، وإن للهيئة الموقرة ممثلة برئيسها وسعادة المدير العام في الهدف الثالث "وضع السياسات والبرامج والأنظمة الخاصة بالموارد البشرية في الحكومة الاتحادية" .

معالي الرئيس ، أطلب من مجلسكم الموقر أن يتبنى الموضوع كقضية اجتماعية لنساعد بناتنا على الزواج والعيش بحياة سعيدة وكريمة وعلى شبابنا للزواج بما يقضي بحل المشكلة من خلال الدعم المادي وتخصيص بدل الزوجية لجميع البنات المواطنات المتزوجات ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير وشكراً معالي الدكتور أنور .



معالي الرئيس :

طبعاً هذا سيطرح من ضمن المواضيع التي ستكون في تعديل هذا القانون نفسه ، شكراً لمعالي وزير التربية ونشكر الإخوان وقد استمرينا في هذا الاجتماع دون انقطاع أو أخذ استراحة ونكتفي بهذا القدر، تفضل أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

التوصية يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

ما فهمته منك أنك تقترح تحويله لموضوع ...

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

أطلب توصية من المجلس يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

هذا سيكون تعديل لقانون ...

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

رفع توصية لمجلس الوزراء الموقر .

معالي الرئيس :

حسناً اكتب التوصية وسنرى رأي الإخوان في الجلسة القادمة ، والآن هل يوافق المجلس على رفع الجلسة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذا ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 14:03 ظهراً)

رئيس المجلس
محمد أحمد المر

الأمين العام
د. محمد سالم المزروعى



الملاحق



ملحق رقم (1)

الطلبات المقدمة من اللجان

الموقر

معالي / محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..وبعد ،،

إن المجلس وبجلسته السادسة في دور الانعقاد العادي الاول من الفصل التشريعي الخامس عشر والمعقودة بتاريخ 21 / 2 / 2012 قد أحال للجنة موضوع "سياسة هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية .

واللجنة قد ارتأت تأجيل مناقشة الموضوع لحين الانتهاء من مناقشة موضوع التوطين والوقوف على نتائج التوصيات المنبثقة منه وذلك لاتصال بعض محاور الموضوع بمحاور موضوع التوطين وانه مازال قيد البحث والدراسة أمام اللجنة.

وعليه فإن اللجنة تطلب من المجلس الوطني الاتحادي الموقر منحها أجلاً جديداً مدته شهران للانتهاء من مناقشة الموضوع.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،

سالم محمد بن ركاض العامري

رئيس لجنة الشئون الصحية

والعمل والشئون الاجتماعية

التاريخ 2014/04/1

الموقر

معالي / محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،،

إن المجلس وبجلسته العاشرة في دور الانعقاد العادي الاول من الفصل التشريعي الخامس عشر والمعقودة بتاريخ 8 / 5 / 2012 قد أحال للجنة موضوع "سياسة وزارة العمل في ضبط سوق العمل " وإنه ما زال قيد البحث والدراسة أمام اللجنة. وعليه فإن اللجنة تطلب من المجلس الوطني الاتحادي الموقر منحها أجلاً جديداً مدته شهر للانتهاء من مناقشة الموضوع.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،

سالم محمد بن ركاض العامري

رئيس لجنة الشؤون الصحية

والعمل والشؤون الاجتماعية

التاريخ 2014/04/1



ملحق رقم (2)

الرسائل الصادرة إلى الحكومة

الموقر

معالي الأخ الدكتور/ أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

الموضوع : توصية في شأن سؤال " إلغاء المادة (60) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته العاشرة من دور الانعقاد العادي الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2014/3/25م على تبني توصية بناءً على الرد الكتابي من معالي/ حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية على السؤال المقدم من سعادة العضو/ الدكتور محمد مسلم بن حم العامري في شأن " إلغاء المادة (60) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته " وفقاً للصيغة الآتية:

" ضرورة إعادة المادة (60) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته "

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الموقر

معالي الأخ الدكتور/ أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

الموضوع : توصية في شأن سؤال " المخصصات المالية للمرضى
الذين يرسلون للعلاج في الخارج

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته العاشرة من دور الانعقاد العادي الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2014/3/25م على تبني توصية بناءً على رد معالي/ عبد الرحمن محمد العويس – وزير الصحة على السؤال المقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي في شأن " المخصصات المالية للمرضى الذين يرسلون للعلاج في الخارج " وفقاً للصيغة الآتية:
" ضرورة المراجعة الدورية للمخصصات المالية التي تصرف للمرضى الذين يرسلون للعلاج في الخارج بما يتناسب مع تكاليف المعيشة في الدول التي يرسلون إليها "

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي



ملحق رقم (3)

الجدول الملحق بالرد الكتابي على السؤال الأول

رقم التوظيف	الاسم الكامل	الجنسية	الدرجة	تاريخ بدء العمل	آخر يوم عمل	المسمى الوظيفي	القطاع	الإدارة	أسباب ترك العمل	ملاحظات أخرى
F112	سواء صالح الطاهري	الإمارات	7	15-Aug-10	28-Feb-13	مساعد تنفيذي	التورون الإدارية	التدريب والتطوير	الاستقالة	عدم الرضا عن الإدارة و بيئة العمل، و المصروف على عرض عمل أفضل
F162	عواضه محمد فهد عبدالرحمن بن سنيده التميمي	الإمارات	6	1-Feb-12	31-Mar-13	مفتش المشتريات	التورون الإدارية	التورون الإدارية والسالية	الاستقالة	عدم الرضا عن المسار الوظيفي الحالي و التطوير في المسار الوظيفي.
F096	أحمد خميس سالم خميسه زحبي	الإمارات	6	25-Apr-10	18-Jul-13	ضابط أمن المعلومات	العمليات	الأمن القومي	الاستقالة	عدم الرضا عن المسار الوظيفي الحالي و التطوير في المسار الوظيفي ونوعية العمل
F102	أمتهه العفري	الإمارات	7	6-Jun-10	16-Jul-13	مخرب	التورون الإدارية	التورون الإدارية والسالية	الاستقالة	عدم الرضا عن الإدارة و بيئة العمل و المسار الوظيفي الحالي و التطوير في المسار الوظيفي ونوعية العمل
F126	عبدالله محمد البزركي	الإمارات	5	12-Dec-10	12-Jun-13	إحصائي إدارة أنظمة المؤسسة	العمليات	الأمن القومي	الاستقالة	المصروف على عرض عمل أفضل، وعدم الرضا عن الإدارة و بيئة العمل، و المسار الوظيفي الحالي و التطوير في المسار الوظيفي ونوعية العمل
F0062	دلاله صلاح العلي	الإمارات	6	7-Feb-10	9-May-13	مفتش علاقات عملاء	التورون الإدارية	التورون الإدارية والسالية	الاستقالة	عدم الرضا عن الإدارة و بيئة العمل، و المصروف على عرض عمل أفضل
F0093	خالد الشافعي	الإمارات	7	5-Apr-10	31-Jul-13	مراقب وثائق	التورون الإدارية	التورون الإدارية والسالية	الاستقالة	المصروف على عرض عمل أفضل، وعدم الرضا عن الإدارة و بيئة العمل، و المسار الوظيفي الحالي و التطوير في المسار الوظيفي ونوعية العمل
F172	فهد طاهر شيخ الشهابي	الإمارات	7	1-Apr-12	26-Jul-13	مساعد تنفيذي، التورون الإدارية و السالية	التورون الإدارية	التورون الإدارية والسالية	الاستقالة	عدم الرضا عن الإدارة و بيئة العمل و فريق العمل
F0027	خريف محمد الطاهري	الإمارات	5	15-Feb-09	29-Aug-13	مدير العمك العامة	التورون الإدارية	التورون الإدارية والسالية	الاستقالة	المصروف على عرض عمل أفضل وعدم الرضا عن الإدارة و بيئة العمل،
F154	علي حسن علي الشيخ الزحبي	الإمارات	5	2-Oct-11	5-Sep-13	مدير المشتريات	التورون الإدارية	التورون الإدارية والسالية	الاستقالة	عدم الرضا عن الإدارة و بيئة العمل،
F0095	ميثاء ابن ابيهم الطاهري	الإمارات	8	1-Aug-10	31-Oct-13	موظفة استقبال	التورون الإدارية	التورون الإدارية والسالية	الاستقالة	عدم الرضا عن المسار الوظيفي الحالي و التطوير في المسار الوظيفي
F119	لبنى علي العفري	الإمارات	6	1-Nov-10	10-Oct-13	مفتش الترخيص	العمليات	الأمن الإحصائي	الاستقالة	المصروف على عرض عمل أفضل وعدم الرضا عن المسار الوظيفي الحالي و التطوير في المسار الوظيفي
F115	سالم خميس المرزوقي	الإمارات	6	5-Sep-10	31-Oct-13	ضابط دعم تقنية المعلومات	التورون الإدارية	تقنية المعلومات و الاتصال	الاستقالة	عدم الرضا عن بيئة العمل



ملحق رقم (4)

تقرير اللجنة في شأن الموضوع العام

الموقر

معالي/ محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعالكم تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، برجااء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبيد المنصوري

التاريخ: 2014/2/26

تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع
(سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف)
فهرس التقرير

الصفحة	العنصر
2	الفهرس
3	ملخص التقرير
7	التقرير المفصل
-	المحور الأول: دور الهيئة في إبراز الصورة الحضارية للمساجد وتفعيل دورها وتطوير العاملين فيها
8	أ- ملاحظات اللجنة
10	ب- رد الحكومة
-	المحور الثاني: خطة الهيئة لتفعيل دور الوعظ في تنمية الوعي الديني ومعالجة الظواهر المجتمعية
10	أ- ملاحظات اللجنة
12	ب- رد الحكومة
-	المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تنمية وتنويع موارد المشاريع الوقفية
12	أ- ملاحظات اللجنة
13	ب- رد الحكومة
14	النتائج
15	التوصيات

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته السابعة المعقودة بتاريخ 2012/9/23 - في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل الخامس عشر موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعليه تتقدم اللجنة بخالص شكرها وتقديرها إلى أعضاء اللجنة السابقة على مجهودها في إعداد هذا التقرير.

عقدت اللجنة لهذا الغرض سبعة اجتماعات لدراسة الموضوع واستمعت اللجنة إلى ممثلي الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية وتبادلت معهم الرأي والنقاش في العديد من الاستفسارات والملاحظات. كما قامت اللجنة بزيارة ميدانية إلى مقر الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف للاطلاع على عملها لرصد الملاحظات وأخذ المقترحات التي من شأنها دعم تقرير اللجنة حول الموضوع.

وإذ تقدم تقريرها فإنها تود أن تشير إلى أن محاور دراستها الأساسية حول هذا الموضوع تناولت الآتي:

المحور الأول: دور الهيئة في إبراز الصورة الحضارية للمساجد وتفعيل دورها وتطوير العاملين فيها

1. تبين للجنة أن هناك صعوبات عملية تعوق دون تحقيق الهيئة لأصلاحياتها الواردة في قانون إنشائها بشأن إدارة المساجد والإشراف عليها.
2. تؤكد اللجنة على إيمانها العميق بالإسلام المعتدل وقيمه ومبادئه والعمل على نشرها وتنمية السلوك الإنساني للعمل بها وعلى ضرورة أن يكون للمساجد دورٌ رئيسيٌّ وفاعلٌ في نشر وتعميق القيم والمبادئ المعتدلة للإسلام.
3. انخفاض نسب التوطين في الهيئة في وظائف (الأئمة والمؤذنين والوعاظ والخطباء والمفتين) ، التي بلغت (9%) فقط في عام 2012. في حين لم تتجاوز نسبة التوطين (4%) للعاملين بالمساجد من الأئمة والمؤذنين في عام 2013.

المحور الثاني: خطة الهيئة لتفعيل دور الوعظ في تنمية الوعي الديني ومعالجة الظواهر المجتمعية

1. ترى اللجنة بأنه من الضروري بذل جهد أكبر من قبل الهيئة لتطوير مرجعية الإفتاء الرسمي بالدولة خصوصاً مع التنوع الثقافي فيها.

2. لاحظت اللجنة غياب الأطر القانونية واللوائح والقرارات التي تنظم أعمال العلاج بالرقية الشرعية أسوة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي أثبتت جدواها في الإشراف والرقابة على أعمال الرقية الشرعية.

3. أما في شأن دور الهيئة في تنمية الوعي الديني ، فقد تبين للجنة تواضع الدور القيادي للهيئة في تنظيم برامج تثقيفية موجهة للفئات الغير مسلمة في مجتمع دولة الامارات لتعريفهم بسماحة الإسلام واعتداله ، بالإضافة إلى ضعف جدوى المبادرات أو الشراكات أو الاتفاقيات التي عقدتها الهيئة مع الجهات المحلية والاتحادية المعنية لنشر الثقافة الإسلامية المعتدلة وتنمية الوعي الديني.

المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تنمية وتنويع موارد المشاريع الوقفية

1. تبين للجنة قيام الهيئة بالاحتفاظ بنصيبها الشرعي من إيرادات الوقف في حسابات مخصصة لمصروفات النظارة للتصرف بها بدون قيود ، مما يتعارض مع اللائحة المالية الخاصة بالهيئة والصادرة بقرار وزاري رقم (20) لسنة 2002.
2. لم يتضح للجنة من خلال المعلومات الواردة لديها قيام الهيئة بإعداد دراسات جدوى وتحليل المخاطر المستقبلية ، التي تحدد الأوجه المثلى للاستثمار في الوقف.
3. تبين للجنة عدم قيام الهيئة بتطوير مصارف الوقف ، بحيث يتم توسيع مجالات المصارف الوقفية عبر فتح مصارف جديدة وهذا ما اتضح من خلال الدراسات الفقهية المتخصصة ، والتي أوضحت بأن هناك مصارف أخرى للوقف جائزة شرعا بحسب الدراسة.
4. عدم وضوح جهود الهيئة في نشر ثقافة الوقف على مستوى الأفراد والمجتمع ، حيث لم يتبين للجنة فعالية برامج الهيئة في نشر ثقافة الوقف ، سواء من خلال وسائل الإعلام ، أو المناهج الدراسية ، أو التواصل مع رجال الأعمال ، وفئات المجتمع الأخرى.
5. لم تتلمس اللجنة جهودا أو مبادرات محددة للهيئة تجاه القطاع الخاص لحثه وتشجيعه على المساهمة في أموال الوقف ، في حين أن الدول الإسلامية والخليجية تحديداً يلعب فيها القطاع الخاص دورا مؤثرا بشأن أموال الوقف.
6. تبين للجنة تواضع مخرجات التنسيق والتواصل بين الهيئة والجهات المحلية المعنية بالشؤون الوقفية.
7. تلاحظ للجنة افتقار الهيئة للكوادر المتخصصة ذات الكفاءة العالية في إدارة واستثمار الوقف ، مما أدى إلى ضعف الهيئة في إدارة ممتلكات الوقف.

التوصيات

في ضوء الملاحظات والنتائج وبناءً على ما توصلت إليه اللجنة من الزيارات الميدانية والاجتماعات مع الجهات المعنية وردود الحكومة ، فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية:

1. مراجعة خطط وتقديرات ميزانية الهيئة ، بما يضمن تحقيق الخطط للأهداف الإستراتيجية العامة للهيئة في إطار الفعالية اللازمة ، وبما يتوافق مع استراتيجية حكومة دولة الامارات للأعوام (2014-2016).
2. رفع أعداد مفتشي المساجد وتأهيلهم ووضع معايير تحدد الحد الأقصى من المساجد التي يشرف عليها كل مفتش.
3. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لأعمال التطوير والصيانة وإبراز الصورة الحضارية للمساجد.
4. تبني برامج ومشروعات وآليات عمل واضحة في الخطط الاستراتيجية للهيئة ، بشأن التعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية ، لتحديد احتياجات المساجد من أجل الإحلال والتجديد وتحديد التناسب المطلوب بين سعة المساجد والكثافة السكانية.
5. الإشراف على جميع برامج مراكز تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية وما في حكمها الاتحادية والمحلية.
6. إصدار النظم والقرارات التنظيمية التفصيلية في شأن الترخيص للأنشطة الدينية وتنظيم وإلقاء الدروس والخطب والمحاضرات والندوات والمسابقات الدينية ولوائح العمل التفصيلية للأنشطة الدينية للهيئة، وممارسة اختصاصاتها بالفعالية والكفاءة اللازمة.
7. تنفيذ التوجيهات الصادرة بشأن رفع نسب التوطين ، عبر البرامج المعتمدة في الدولة بالتعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية المختصة بالتوطين.
8. دراسة تعديل الامتيازات الممنوحة للأئمة والمؤذنين والوعاظ والمفتين المواطنين ، بما يتناسب مع طبيعة عملهم.
9. توحيد مرجعية الإفتاء الرسمي في الدولة لدى جميع مراكز الإفتاء الاتحادية والمحلية ، والعمل على تطوير مرجعية الإفتاء الرسمي.
10. عقد شراكات مع المؤسسات التعليمية الاجتماعية والإعلامية ، لتعزيز الفكر الاسلامي المعتدل وتنمية الوعي الديني المعبرة عن قيم ومبادئ الدين الحنيف.
11. مراجعة خطط وبرامج الهيئة في شأن الرقابة على جميع المطبوعات ذات الصلة الدينية ، خاصة الواردة من خارج الدولة لمنع أي تجاوزات أو مخالفات لأصول الفكر الإسلامي المعتدل.
12. دراسة تنظيم وتوحيد أسس العمل في مراكز رعاية المسلمين الجدد في الدولة تحت مظلة الهيئة، لاستيعاب أعدادهم وتنوع خلفياتهم الثقافية ، بما لا يتعارض مع مبادئ الإسلام المعتدل الذي تتبناه الدولة.

13. وضع دراسة بالتعاون مع الجهات المختصة لتوضيح أهمية تنظيم وتقنين ورقابة وجود المعالج الشرعي ووفق أطر ونظم تحددها الهيئة بما لا يتعارض القوانين السارية ، والأخذ بتجارب الدول الخليجية في هذا الشأن.

14. مواكبة تنمية واستثمار وإدارة أموال الوقف مع التوجهات الإسلامية المعاصرة ، خاصة في توسيع مجالات المصارف الوقفية عبر الآتي:

- أ. نشر ثقافة الوقف على مستوى الأفراد والمجتمع، والتعاون مع القطاع الخاص في هذا الشأن.
- ب. تفعيل برامج التنسيق والتواصل بين الهيئة والجهات العاملة في الشؤون الوقفية المحلية ، بما يضمن وجود قاعدة بيانات موحدة للأصول الوقفية الموجودة في مختلف إمارات الدولة.
- ج. توحيد وتحديث قاعدة البيانات التي تربط بين جميع الجهات المعنية بالوقف في الدولة ، وتسهيل الحصول على هذه المعلومات للأفراد والجهات البحثية.

التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته السابعة المعقودة بتاريخ 2012/9/23 - في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل الخامس عشر موضوع سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعليه تتقدم اللجنة بخالص شكرها وتقديرها إلى أعضاء اللجنة السابقة على مجهودها في إعداد هذا التقرير.

عقدت اللجنة لهذا الغرض سبعة اجتماعات لدراسة الموضوع بتاريخ (2013/4/7 ، 2013/4/28 ، 2013/5/5 ، 2013/12/31 ، 2014/2/12 ، 2014/2/19 ، 2014/2/26) وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي. واستمعت اللجنة إلى ممثلي كل من (الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف والعمل الخيري بدبي، مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بدبي، الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة) وتبادلت معهم الرأي والنقاش في العديد من الاستفسارات والملاحظات. كما قامت اللجنة بزيارة ميدانية إلى مقر الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف للإطلاع عن كثب على عمل الهيئة والأجهزة التابعة له في تطوير المساجد وزيادة الوعي والمشاريع الوقفية والمركز الرسمي للإفتاء، لرصد الملاحظات وأخذ المقترحات التي من شأنها دعم تقرير اللجنة حول الموضوع.

كما اطّلت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من القوانين والدراسات المتعلقة بسياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وهي:

1. قانون اتحادي رقم (29) لسنة 1999 بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف .
2. قانون اتحادي رقم (34) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (29) لسنة 1999 بإنشاء الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وتعديلاته.
3. قانون اتحادي رقم (5) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 1999 بإنشاء الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وتعديلاته.
4. قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 2009 في شأن الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.
5. خطة ميزانية السنوات (2011-2013) لهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.
6. تقرير ديوان المحاسبة النهائي بنتيجة التدقيق في الحساب الختامي للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف للسنوات 2009 ، 2010 ، 2011 .

- وبعد الاطلاع على الدراسات الفنية التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي في هذا الشأن ، وإذ تقدم تقريرها فإنها تود أن تشير إلى أن محاور دراستها الأساسية حول هذا الموضوع تناولت الآتي:
1. المحور الأول: دور الهيئة في إبراز الصورة الحضارية للمساجد وتفعيل دورها وتطوير العاملين فيها
 2. المحور الثاني : خطة الهيئة لتفعيل دور الوعظ في تنمية الوعي الديني ومعالجة الظواهر المجتمعية
 3. المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تنمية وتنويع موارد المشاريع الوقفية

المحور الأول: دور الهيئة في إبراز الصورة الحضارية للمساجد وتفعيل دورها وتطوير العاملين فيها ملاحظات اللجنة :

1. على الرغم من أن الهيئة أكدت في أهداف خطتها الاستراتيجية على إبراز الصورة الحضارية للمساجد وتفعيل دورها وتطوير العاملين بها، إلا أنه تبين للجنة أن هناك صعوبات عملية تعوق دون تحقيق الهيئة لصلاحياتها الواردة في قانون إنشائها بشأن إدارة المساجد والإشراف عليها ، حيث تلاحظ لديها الآتي:-
 - أ- انخفاض أعداد المراقبين والمفتشين إذ بلغ عددهم (46) مفتشاً في ظل تزايد أعداد المساجد الذي بلغ عددها (4915) مسجداً في عام 2012 ، مما ترتب عليه صعوبة متابعة احتياجات المساجد و مرافقها من أعمال الصيانة والنظافة والتطوير ، بالإضافة إلى أن انخفاض أعداد المراقبين أدى إلى زيادة الهدر في الموارد المالية، فقد بلغت التكلفة المالية للماء والكهرباء على سبيل المثال (11) مليون درهم.
 - ب- عدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الهدف التي لم تتجاوز (40) مليون درهم ، وهذا لا يكفي لأعمال التطوير وإبراز الصورة الحضارية لقرابة (4915) مسجداً ، ولذلك عجزت الهيئة عن القيام بأعمال الصيانة اللازمة في العديد من مساجد الدولة ، حيث سجلت إحدى الدراسات تنفيذ (54) طلباً فقط من مجمل (250) طلباً.
 - ت- لاحظت اللجنة ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق السكنية مقارنة بسعة المساجد في بعض إمارات الدولة ، بسبب غياب البرامج و أنشطة التنسيق والتعاون المشتركة بين الهيئة والجهات المعنية الاتحادية والمحلية ، خاصة في إطار المسح الدوري والشامل لكل المساجد القائمة في الدولة، وما يترتب على هذا المسح من تحديد احتياجات الإحلال والتجديد ، بالإضافة إلى تحديد التناسب المطلوب بين سعة المساجد والكثافة السكانية للمنطقة.
2. أما فيما يتعلق بتفعيل دور المساجد فإن اللجنة إذ تؤكد على إيمانها العميق بالإسلام المعتدل وقيمه ومبادئه والعمل على نشرها وتنمية السلوك الانساني للعمل بها، فإنها تؤكد على ضرورة أن يكون للمساجد دوراً رئيسي وفعال في نشر وتعميق القيم والمبادئ المعتدلة للإسلام. إلا أنه تلاحظ للجنة:

أ- عدم وضوح المؤشرات في الخطط الاستراتيجية للهيئة ومبادراتها بشأن الدور الاجتماعي للمسجد ، وما يمكن أن يمثله ذلك من أهمية لترسيخ سماحة واعتدال الاسلام ودوره في الحياة الاجتماعية للأفراد ؛ مثل: تنظيم وإقامة الندوات والمؤتمرات والمسابقات والمعارض الدينية. حيث اقتصر دور المساجد على أداء الصلاة المفروضة وإغلاق المساجد مباشرةً بعد الصلاة.

ب- ضعف المضمون الاجتماعي في الكثير من خطب الجمعة التي تركز في غالبيتها على المواعظ والإرشادات العامة لدى المصلين، في حين أن المضمون الاجتماعي للخطبة الدينية يتطلب معرفة رأي الدين في الكثير من الأحداث والمشكلات الاجتماعية الجارية. فقد تلاحظ على سبيل المثال عند مراجعة عناوين خطب الجمعة لعامي (2009 ، 2013) تشابه موضوعات الخطب الدينية بذات محاورها وخلو غالبيتها من المضامين الاجتماعية.

ت- تؤكد اللجنة على أهمية الدور الاجتماعي والديني للمسجد ، خاصة في ظل أن الدولة يعيش فيها (202) جنسية يتحدثون أكثر من (10) لغات، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء وهم يمثلون (17%) لا يجيدون القراءة والكتابة باللغة العربية والإنجليزية ويتعاملون بلغة بلدانهم فقط. مما قد يؤدي إلى أن يشكل هؤلاء مصدر قلق وتوتر للدولة لعدم توجيههم وإرشادهم وفق مبادئ الدين الحنيف، حيث تلاحظ اللجنة اقتصار إلقاء الخطب بلغات الجاليات الأجنبية في (45) مسجداً من مساجد الدولة فقط.

ث- لم يتبين للجنة نتائج ممارسة الهيئة لاختصاصها بشأن الإشراف على مراكز تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية وما في حكمها، ونشر الثقافة الإسلامية وتنمية الوعي الديني بالوسائل المختلفة بالتعاون مع الجهات المحلية، مما ترتب عليه ازدياد برامج المطروحة في المراكز والمعاهد الدينية ، وما أدى إليه ذلك من تكرار بعض البرامج وعدم وحدة توجهاتها .

3. لاحظت اللجنة انخفاض نسب التوطين في الهيئة في وظائف (الأئمة والمؤذنين والوعاظ والخطباء والمفتين) ، التي بلغت (9%) فقط في عام 2012. في حين لم تتجاوز نسبة التوطين (4%) للعاملين بالمساجد من الأئمة والمؤذنين في عام 2013. مما يعد مؤشراً سلبياً على ضعف سياسات التوطين والتوظيف في الهيئة ، على الرغم من وجود "مذكرة اقتراح سياسات بشأن تأهيل المواطنين بتخصيص عام 2013م عاماً للتوطين في الهيئة"، ووجود مبادرات في الخطة الاستراتيجية (2011-2013) (2014-2016) حول حث خريجي الثانوية بالالتحاق بجامعة محمد الخامس لتأهيل موظفين متخصصين في هذا المجال. مما ترتب عليه الاستعانة بأئمة من الدول العربية والآسيوية والبالغ عددهم في هذه المهن (3739) موظفاً في حين يبلغ عدد المواطنين منهم (334) موظفاً، بالإضافة إلى أنه من بين (214,650) تلميذاً مواطناً لا يوجد إلا (950) تلميذاً منخرطاً في مدارس دينية أي بنسبة (0.2%) ، أما على مستوى الجامعات فإن عدد الطلاب الذين يدرسون القانون

والشريعة يبلغون (766) أي بنسبة (2.6%) في عام 2013. وقد تبين للجنة بأن تدني نسبة التوطين وعزوف المواطنين عن العمل يعود للأسباب الآتية:

أ- عدم وضوح برامج الهيئة الداعمة والمحفزة لتوظيف المواطنين من حملة شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في وظائف (الأئمة والمؤذنين والوعاظ والخطباء والمفتين) ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الأئمة المواطنين بنظام الدوام الكامل من حملة الشهادات الجامعية حتى إبريل من عام 2013 إماماً واحداً فقط من أصل (65) إماماً ومؤذناً على مستوى الدولة.

ب- طبيعة العمل من حيث مواعيد العمل وحجمه، وشروط ممارسته كالعمل في أيام العطلات.

ت- ضعف البرامج الإعلامية وغيابها في الكثير من الأحيان في شأن الحث على الالتحاق بالمهن الدينية.

رد الحكومة:

أفادت ردود ممثلي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف الذين تحاورت معهم اللجنة الآتي:

1. أشار ممثلو الهيئة بأنه تم عمل دراسة في أم القيوين وعجمان بشأن إغلاق المساجد بعد الصلاة، وتبين أن تركها مفتوحة تؤدي إلى الكثير من الإشكاليات مثل : النوم في المسجد وانتشار الرائحة الكريهة.
2. أكد ممثلو الحكومة على اهتمام الهيئة بتصميم المساجد ، فقد تم مراعاة التراث العثماني والعباسي، وكذلك المواصفات الخضراء في إنشاء المساجد، ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة.
3. أشار ممثلو الحكومة إلى أن هناك محاضرات دورية لحث الشباب على الالتزام بتعاليم الدين ووسطيته وقيمه ومبادئه والبعد عن المؤثرات السلبية التي تعيق حركة البناء والتطور.
4. نوه ممثلو الحكومة إلى اهتمام الهيئة بالدور الاجتماعي للمسجد ، وأنه لهذا الغرض تحرص الهيئة على التوسع في إنشاء قاعات اجتماعية تستخدم في المناسبات والمحاضرات.
5. أكد ممثلو الهيئة على أن نظام الأذان الموحد في إمارتي الشارقة ودبي يعود للسلطات المحلية المختصة في كل إمارة ولا علاقة للهيئة به.

المحور الثاني: خطة الهيئة لتفعيل دور الوعظ في تنمية الوعي الديني ومعالجة الظواهر المجتمعية

1. ترى اللجنة بأنه من الضروري بذل جهد أكبر من قبل الهيئة لتطوير مرجعية الإفتاء الرسمي بالدولة خصوصاً مع التنوع الثقافي فيها، حيث اقتصر إصدار الفتاوى من المركز الرسمي للإفتاء بثلاث لغات (العربية والانجليزية والأوردو) ، علماً بأن الدولة يعيش فيها الكثير من الجنسيات المسلمة ممن لا يتحدثون

هذه اللغات وتنتمي نسبة كبيرة منهم إلى فئة ذوي التعليم المنخفض ، وهو الأمر الذي ترتب عليه عدم معرفة وإلمام أبناء هذه الجاليات بالفتاوى الرسمية الصادرة من مركز الإفتاء الرسمي بالدولة، بالإضافة إلى عدم قدرة الهيئة على التواصل والتأثير والتفاعل مع أكبر عدد ممكن من المقيمين على أرض الدولة.

2. على الرغم من إدراج مبادرات متعلقة بتطوير مرجعية الإفتاء الذي تم تخصيص (0.9%) من ميزانية الهيئة لتحقيقه ، إلا أنه تلاحظ للجنة عدم وجود مشروعات محددة وآليات عمل معينة أو أطر مرجعية يمكن الاستناد عليها كأساس في تطوير مرجعية الإفتاء. وترى اللجنة ضرورة العمل على تطوير مرجعية الإفتاء ، لما لها من أهمية وتأثير مباشر على جميع أفراد المجتمع.

3. لاحظت اللجنة غياب الأطر القانونية واللوائح والقرارات التي تنظم أعمال العلاج بالرقية الشرعية ، أسوة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والبحرين) ، والتي أثبتت جدواها في الإشراف والرقابة على أعمال الرقية الشرعية ، مما ترتب عليه زيادة قضايا السحر والشعوذة في الدولة. فعلى سبيل المثال تم ضبط (11) قضية ممارسة السحر والشعوذة بقصد العلاج عام (2011م) في إمارة دبي فقط .

4. أما في شأن دور الهيئة في تنمية الوعي الديني فقد تبين للجنة الآتي:

أ- تواضع الدور القيادي للهيئة في تنظيم برامج تثقيفية موجهة للفئات الغير مسلمة في مجتمع دولة الإمارات لتعريفهم بسماحة الإسلام واعتداله ، مما ترتب عليه عدم معرفة النسبة الأكبر من طلاب الجاليات الأجنبية بالصورة الصحيحة للدين الاسلامي وقيمه وتقاليده ، التي تعبر عن سمات وخصائص الدولة.

ب- ضعف جدوى المبادرات أو الشراكات أو الاتفاقيات التي عقدتها الهيئة مع الجهات المحلية والاتحادية المعنية لنشر الثقافة الإسلامية المعتدلة وتنمية الوعي الديني، حيث خلت الخطة الاستراتيجية (2011-2013) من مبادرات وأهداف متعلقة ببناء الشراكات مع مؤسسات تعليمية واجتماعية لتعزيز الفكر الإسلامي المعتدل.

ت- تواضع تواصل الهيئة مع وسائل الإعلام واستثمار التقنيات الذكية فيها للتواصل مع أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع، مما أثر كثيرا على إيصال رسالتها الإعلامية في الوعظ والإرشاد والتوجيه، وكذلك في الحد من الآثار السلبية للظواهر الاجتماعية. وقد اتضح ذلك في إصدارات الهيئة التي غلب عليها الطابع الديني التقليدي.

ث- لم تتمكن الهيئة من الرقابة بشكل كامل على جميع المطبوعات ذات الصفة الدينية الصادرة عن الهيئة خاصة الواردة من خارج الدولة والتواصل مع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة،

مما ترتب عليه وجود نسخ إلكترونية محرقة من القرآن الكريم في برامج وتطبيقات الهواتف الذكية، وكتب دينية مخالفة للفكر الإسلامي المعتدل.

ج- عدم وضوح مخرجات التعاون مع مراكز رعاية المسلمين الجدد في الدولة والبالغ عددها (27) مركزاً على مستوى الدولة، على الرغم من زيادة أعداد الذين يعتنقون الإسلام سنوياً، والذين ارتفع عددهم في عام 2013 إلى (1650) مسلماً جديداً في دبي.

رد الحكومة:

أفادت ردود ممثلي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف الذين تحاورت معهم اللجنة الآتي:

1. أفاد ممثلو الحكومة بأنه يتم حالياً توظيف التقنيات الحديثة في التوعية بالدين الإسلامي وأن هناك خطأ لزيادة التعاون مع وسائل الإعلام.
2. نوه ممثلو الحكومة بأن تجسيد القيم الإماراتية في أبناء الوافدين يتم من خلال مراجعة الهيئة لمناهج وزارة التربية والتعليم من الصف الأول وحتى مرحلة الثانوية، وذلك بناء على صلاحيات الهيئة.
3. ذكر ممثلو الهيئة بأن الهيئة لديها اهتمام خاص بأعداد الذين يعتنقون الإسلام سنوياً، وأن هناك أكثر من جهة أو هيئة تبدي اهتماماً بأولئك المعتنقين الجدد للإسلام.

المحور الثالث: استراتيجية الهيئة في تنمية وتنويع موارد المشاريع الوقفية

ملاحظات اللجنة

1. تبين للجنة قيام الهيئة بالاحتفاظ بنصيبها الشرعي من إيرادات الوقف في حسابات مخصصة لمصروفات النظارة للتصرف بها بدون قيود، مما يتعارض مع اللائحة المالية الخاصة بالهيئة والصادرة بقرار وزاري رقم (20) لسنة 2002 وهذا يعني مخالفة الهيئة لمبادراتها المتعلقة بتنمية واستثمار اموال الوقف بفعالية. وهذا ما أكد عليه ديوان المحاسبة في تقريره الصادر عن السنة المالية المنتهية في 2011 و 2012.
2. لم يتضح للجنة من خلال المعلومات الواردة لديها قيام الهيئة بإعداد دراسات جدوى وتحليل المخاطر المستقبلية التي تحدد الأوجه المثلى للاستثمار في الوقف، وقياس العائد المترتب على هذه الاستثمارات والمدة الزمنية اللازمة لتحقيق العائد منها، بالإضافة لطرح خيارات بديلة وفقاً لبيئة الاستثمار الوقفي لضمان عدم خسارة رأس المال.

3. تبين للجنة عدم قيام الهيئة بتطوير مصارف الوقف ، بحيث يتم توسيع مجالات المصارف الوقفية عبر فتح مصارف جديدة ، وهذا ما اتضح من خلال الدراسات الفقهية المتخصصة ، والتي أوضحت بأن هناك مصارف أخرى للوقف مثل (الاستثمار في الأوراق المالية و الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية) ، وغيرها من المصارف الجائزة شرعا بحسب الدراسة ، وهذا يمثل انتقاصا لدور الهيئة واختصاصاتها المشار إليها بقرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 2009 ، والذي حدد أحد اختصاصاتها في تنمية واستثمار أموال الوقف مما ترتب عليه محدودية المصارف التي تستثمر فيها الهيئة أموال الوقف.

4. عدم وضوح جهود الهيئة في نشر ثقافة الوقف على مستوى الأفراد والمجتمع ، حيث لم يتبين للجنة فعالية برامج الهيئة في نشر ثقافة الوقف ، سواء من خلال وسائل الإعلام ، أو المناهج الدراسية ، أو التواصل مع رجال الأعمال ، وفئات المجتمع الأخرى ، واقتصر دور الهيئة على الأساليب التقليدية ؛ مثل طباعة الكتيبات الورقية باللغة العربية ، والتي لا تصل إلى كافة شرائح المجتمع ، مما ترتب عليه عدم الوعي بأوجه المصارف الوقفية.

5. لم تتلمس اللجنة جهودا أو مبادرات محددة للهيئة تجاه القطاع الخاص لحثه وتشجيعه على المساهمة في أموال الوقف في حين أن الدول الإسلامية والخليجية تحديداً يلعب فيها القطاع الخاص دورا مؤثرا بشأن أموال الوقف.

6. تبين للجنة تواضع مخرجات التنسيق والتواصل بين الهيئة والجهات المحلية المعنية بالشؤون الوقفية ، مما أدى إلى عدم وجود قاعدة بيانات موحدة للأصول الوقفية الموجودة في مختلف إمارات الدولة ، بالإضافة إلى محدودية القنوات والبرامج الاستثمارية لإدارة أموال الوقف.

7. تلاحظ اللجنة افتقار الهيئة للكوادر المتخصصة ذات الكفاءة العالية في إدارة واستثمار الوقف ، مما أدى إلى ضعف الهيئة في إدارة ممتلكات الوقف، حيث بلغت الأراضي الخالية (54) أرضا إضافة إلى (56) مزرعة للنخيل لم يتم استثمارها وليست لها أية إيرادات و قفية.

رد الحكومة:

أفادت ردود ممثلي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف الذين تحاورت معهم اللجنة الآتي:

1. أكد ممثلو الهيئة على ضرورة التنسيق المشترك مع وزارة التربية والتعليم و وسائل الإعلام و المحسنين ، من أجل إحياء ثقافة الوقف.

2. أشار ممثلو الهيئة على ارتفاع العائد من الوقف من 6 مليون درهم إلى 200 مليون درهم.

3. أشار ممثلو الهيئة على أنه تم الاطلاع على ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن عائد الوقف وسيتم معالجتها.

ثالثاً:- النتائج

باستعراض اللجنة لملاحظاتها التي وردت في المحاور السابقة، وردود الحكومة على بعض ملاحظاتها فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1. تواضع الهيئة في ممارسة اختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها بشأن الإشراف والرقابة على المساجد وتفعيل دورها ونشر الثقافة الإسلامية وتنمية الوعي الديني وترسيخ الوقف والدعوة له.
2. قلة الاعتمادات المالية المخصصة لإبراز الصورة الحضارية للمساجد ، مما أثر سلباً على أعمال التطوير، والصيانة ومتابعة احتياجات المساجد.
3. عدم وجود أطر واضحة وآليات تعاون محددة بين الهيئة والجهات الاتحادية والمحلية، مما أدى إلى غياب برامج ومجالات التعاون المشتركة لتعظيم دور وقيمة المسجد في الحياة الاجتماعية والوعظ الديني والتعريف باعتدال الإسلام.
4. محدودية الدور الاجتماعي للمسجد وغياب الوعظ الديني المتفاعل مع القضايا الاجتماعية ، أثر سلباً على قيمة وأهمية دور المسجد في مجتمع الإمارات الذي تميز بتعدد لغات وتوجهات وثقافة وجنسية قاطنيه.
5. غياب النظم واللوائح المالية ولوائح العمل التفصيلية للأنشطة الدينية للهيئة ، أدى إلى عدم قدرة الهيئة على أداء الأدوار المنوطة بها وممارسة اختصاصاتها بالفعالية والكفاءة اللازمة.
6. تدني نسبة التوطين في الهيئة وعزوف المواطنين عن العمل في وظائف (الأئمة والوعاظ والخطباء) ، سيؤدي إلى الكثير من الآثار السلبية المتعلقة بقيم وعادات وتقاليد المجتمع الإماراتي وتعريفها لدى المقيمين فيها.
7. تأخر تطوير مرجعية الإفتاء الرسمي بالدولة ، أدى إلى ازدواجية الحلول الدينية المقترحة لمعالجة العديد من الظواهر الاجتماعية.
8. تواضع التعاون والتنسيق بين الهيئة ووسائل الإعلام المختلفة ، أدى إلى محدودية دورها في نشر التوعية الدينية.
9. محدودية إيرادات الأوقاف يعود بصفة أساسية إلى عدم قدرة الهيئة على استثمارها في مصارف الوقف الحديثة، وعدم وجود الكادر المتخصص في هذا الشأن ، بالإضافة إلى غياب ثقافة الوعي بالوقف لدى أفراد المجتمع وعدم قدرة الهيئة على التعاون والتنسيق مع القطاع الخاص وغيره من مؤسسات التواصل المجتمعي.
10. عدم حوسبة العمليات المالية لأموال الوقف ، سيؤدي إلى المزيد من الإشكاليات المرتبطة في تنمية وتنويع المشاريع الوقفية، بناءً على تقارير ديوان المحاسبة.
11. عدم وضوح مؤشرات الأداء التشغيلية وآليات التطبيق للمبادرات والأهداف الاستراتيجية للهيئة.

التوصيات

- في ضوء الملاحظات والنتائج وبناءً على ما توصلت إليه اللجنة من الزيارات الميدانية والاجتماعات مع الجهات المعنية وردود الحكومة ، فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية:
1. مراجعة خطط وتقديرات ميزانية الهيئة ، بما يضمن تحقيق الخطط للأهداف الإستراتيجية العامة للهيئة في إطار الفعالية اللازمة ، وبما يتوافق مع استراتيجية حكومة دولة الامارات للأعوام (2014-2016).
 2. رفع أعداد مفتشي المساجد وتأهيلهم ووضع معايير تحدد الحد الأقصى من المساجد التي يشرف عليها كل مفتش.
 3. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لأعمال التطوير والصيانة وإبراز الصورة الحضارية للمساجد.
 4. تبني برامج ومشروعات وآليات عمل واضحة في الخطط الاستراتيجية للهيئة ، بشأن التعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية ، لتحديد احتياجات المساجد من أجل الإحلال والتجديد وتحديد التناسب المطلوب بين سعة المساجد والكثافة السكانية.
 5. الإشراف على جميع برامج مراكز تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية وما في حكمها الاتحادية والمحلية.
 6. إصدار النظم والقرارات التنظيمية التفصيلية في شأن الترخيص للأنشطة الدينية وتنظيم وإلقاء الدروس والخطب والمحاضرات والندوات والمسابقات الدينية ولوائح العمل التفصيلية للأنشطة الدينية للهيئة، وممارسة اختصاصاتها بالفعالية والكفاءة اللازمة.
 7. تنفيذ التوجيهات الصادرة بشأن رفع نسب التوظيف ، عبر البرامج المعتمدة في الدولة بالتعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية المختصة بالتوظيف.
 8. دراسة تعديل الامتيازات الممنوحة للأئمة والمؤذنين والوعاظ والمفتين المواطنين ، بما يتناسب مع طبيعة عملهم.
 9. توحيد مرجعية الإفتاء الرسمي في الدولة لدى جميع مراكز الإفتاء الاتحادية والمحلية ، والعمل على تطوير مرجعية الإفتاء الرسمي.
 10. عقد شراكات مع المؤسسات التعليمية الاجتماعية والإعلامية ، لتعزيز الفكر الإسلامي المعتدل وتنمية الوعي الديني المعبرة عن قيم ومبادئ الدين الحنيف.
 11. مراجعة خطط وبرامج الهيئة في شأن الرقابة على جميع المطبوعات ذات الصلة الدينية ، خاصة الواردة من خارج الدولة لمنع أي تجاوزات أو مخالفات لأصول الفكر الإسلامي المعتدل.
 12. دراسة تنظيم وتوحيد أسس العمل في مراكز رعاية المسلمين الجدد في الدولة تحت مظلة الهيئة، لاستيعاب أعدادهم وتنوع خلفياتهم الثقافية ، بما لا يتعارض مع مبادئ الإسلام المعتدل الذي تتبناه الدولة.

13. وضع دراسة بالتعاون مع الجهات المختصة لتوضيح أهمية تنظيم وتقنين ورقابة وجود المعالج الشرعي ووفق أطر ونظم تحددها الهيئة بما لا يتعارض القوانين السارية ، والأخذ بتجارب الدول الخليجية في هذا الشأن.

14. مواكبة تنمية واستثمار وإدارة أموال الوقف مع التوجهات الإسلامية المعاصرة ، خاصة في توسيع مجالات المصارف الوقفية عبر الآتي:

- أ. نشر ثقافة الوقف على مستوى الأفراد والمجتمع، والتعاون مع القطاع الخاص في هذا الشأن.
- ب. تفعيل برامج التنسيق والتواصل بين الهيئة والجهات العاملة في الشؤون الوقفية المحلية ، بما يضمن وجود قاعدة بيانات موحدة للأصول الوقفية الموجودة في مختلف إمارات الدولة.
- ج. توحيد وتحديث قاعدة البيانات التي تربط بين جميع الجهات المعنية بالوقف في الدولة ، وتسهيل الحصول على هذه المعلومات للأفراد والجهات البحثية.

مقرر اللجنة

رشاد محمد بوخس



ملحق رقم (5)

تقرير الجلسة الحادية عشرة المعقودة بتاريخ

2014/04/08م



- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2014/3/25

البند الثالث : الطلبات المقدمة من اللجان :

1. طلب لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية التمديد لها لمناقشة موضوع " سياسة هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية " .
2. طلب لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية التمديد لها لمناقشة موضوع " سياسة وزارة العمل في ضبط سوق العمل " .

البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال " إلغاء المادة (60) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته " .
2. رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال " المخصصات المالية للمرضى الذين يرسلون للعلاج في الخارج " .

البند الخامس : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :

- موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .

البند السادس : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

1. مشروع قانون اتحادي بشأن سلامة الغذاء (للإحالة إلى لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية)
2. مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2002 في شأن مكافحة جرائم غسل الأموال .

(للإحالة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

البند السابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " منح المكافأة السنوية للموظفين المواطنين وأعداد المستقلين من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في سنة 2013م " .



2. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة للشؤون الخارجية من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " إصدار قانون لتنظيم عمل المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة " .
3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " زيادة بدل السكن للموظف المواطن الذي يقترن بأكثر من زوجة مواطنة " .
4. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد خلفان الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / د. شيخة علي العويس حول " اللجان التي تم تشكيلها لتوفير خدمات أفضل للمعاقين " .
5. سؤال موجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي – وزير شؤون مجلس الوزراء من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " تشجيع العمل التطوعي " .
6. سؤال موجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي – وزير شؤون مجلس الوزراء من سعادة العضو / د. شيخة عيسى العري حول " النشيد الوطني للدولة " .

البند الثامن : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند التاسع : التقارير الواردة من اللجان :

- تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والاعلام والثقافة حول توصيات المجلس في شأن

موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .

البند العاشر : ما يستجد من أعمال :



- الخلاصة:

- تضمنت الجلسة ستة أسئلة حيث بدأ المجلس بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول " منح المكافأة السنوية للموظفين المواطنين وأعداد المستقلين من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في سنة 2013م " وقد ورد في شأنه رد كتابي من رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للرقابة النووية لم يكتف سعادة العضو به وطلب حضوره شخصياً.

- أما ما يتعلق بالسؤال الثاني الذي كان حول " إصدار قانون لتنظيم عمل المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة " فقد أكد معالي / وزير الدولة للشؤون الخارجية في معرض إجابته عنه على أنه يتم حالياً إعداد مشروع قانون في شأن تنظيم عمل المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة والذي سيتم الانتهاء منه في عام 2015م .

- في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه بضرورة تنظيم عمل المنظمات والجمعيات الدولية العاملة في الدولة وذلك للاستفادة من خبرات تلك الجمعيات في بعض المجالات كالطب والهندسة.

- وبخصوص السؤال الثالث الذي كان حول " زيادة بدل السكن للموظف المواطن الذي يقترن بأكثر من زوجة مواطنة " فقد أكد معالي / وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في معرض إجابته عنه على أنه تم تأجيل تطبيق قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (23) لسنة 2012م لحين انتهاء وزارة المالية من دراستها الإكتوارية الخاصة ببدل السكن ومعرفة تبعاته المالية وخاصة ما يتعلق بتأثيره على مكافأة نهاية الخدمة.

- في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه بمعرفة أسباب إيقاف قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (23) لسنة 2012م في شأن منح كلا الزوجين العاملين في الحكومة الاتحادية أو اللذين يعمل أحدهما بالحكومة الاتحادية والآخر بالمحلية تعويض بدل السكن، وطلب من المجلس تبني توصية في شأن ذلك.

- وبعدها انتقل لمناقشة السؤال الرابع الذي كان حول " اللجان التي تم تشكيلها لتوفير خدمات أفضل للمعاقين " وقد تم تأجيل مناقشته إلى جلسات قادمة لاعتذار سعادة العضو مقدم السؤال عن حضور الجلسة.

- أما ما يخص السؤال الخامس الذي كان حول " تشجيع العمل التطوعي " فقد أجاب عنه معالي / وزير شؤون مجلس الوزراء برد كتابي أكد فيه على أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة



المختصة بالعمل التطوعي، وطالب سعادة العضو بإحالة السؤال إلى معالي /وزيرة الشؤون الاجتماعية للإجابة عنه فوافق المجلس على ذلك.

- وفيما يتعلق بالسؤال السادس الذي كان حول " النشيد الوطني للدولة " فقد تم تأجيل مناقشته إلى جلسات قادمة لورود رسالة من معالي وزير شؤون مجلس الوزراء بطلب تأجيل مناقشته لتواجهه خارج الدولة .

- واختتم المجلس مناقشاته بمناقشة موضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف " وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها: الاستفسار عن استراتيجية الهيئة في توطين الوظائف .

وفي معرض رد الحكومة على هذه الاستفسارات والملاحظات أكدت على أنها تواجه الهيئة صعوبات في جانب التوطين وذلك بسبب الميزانية المرصودة لها، إلا أنها قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الجانب فقد كانت نسبة التوطين في عام 2006م (30%) ووصلت في عام 2014م إلى (98%) في الوظائف الإدارية، وهناك خطط مستقبلية لتوطين خطباء الجمعة وربط هذا الأمر بمكافأة جزئية .

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة .

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الحادية عشرة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة واثنيتي عشرة دقيقة صباحاً بتاريخ 8 جمادي الثاني سنة 1435هـ الموافق 8 أبريل 2014م برئاسة معالي / محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي / حميد محمد عبيد القطامي - وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية ، ومعالي / د. أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني ، وسعادة / د. حمدان مسلم المزروعى - رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف .

- وقد بدأ المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال الثاني الذي كان حول " إصدار قانون لتنظيم عمل المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة " المقدم من سعادة العضو/ رشاد محمد بوخش



إلى معالي/ د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة للشؤون الخارجية، والذي أكد معاليه في معرض إجابته عنه على :

- التنويه إلى أن التشريعات والقوانين الموجودة في الدولة تنظم حالياً عمل المنظمات والجمعيات المنشأة داخل الدولة فقط.

- التأكيد على عدم وجود تشريع أو قانون ينظم عمل فروع الجمعيات أو المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية في حال رغبتها ممارسة نشاطها في الدولة.

- يتم حالياً إعداد مشروع قانون بشأن تنظيم عمل المنظمات والجمعيات المنشأة خارج الدولة والذي سيتم الانتهاء منه في عام 2015م.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

-الإشارة إلى ضرورة تنظيم عمل المنظمات والجمعيات الدولية العاملة في الدولة وذلك للاستفادة من خبرات تلك الجمعيات في بعض المجالات كالتطب والهندسة.

- التنويه إلى ممارسة بعض الجمعيات المهنية الدولية أنشطتها داخل الدولة عن طريق دوائر التنمية الاقتصادية المحلية والمناطق الحرة.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ رشاد محمد بوخش بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرة واحدة.

- ثم انتقل المجلس بعدها الى مناقشة السؤال الثالث الذي كان حول " زيادة بدل السكن للموظف المواطن الذي يقترن بأكثر من زوجة مواطنة " المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش إلى معالي/ حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، والذي أكد معاليه في معرض إجابته عنه على :

- التنويه إلى أن الحكومة تتفق ما يقارب (741) مليون و(517) ألف درهم سنوياً على بدل السكن لموظفي الوزارات والجهات الاتحادية.

- التأكيد على أن الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية ليست جهة اختصاص للنظر في موضوع زيادة بدل السكن.

- هناك قرار من مجلس الوزراء الموقر بتكليف وزارة المالية بدراسة موضوع بدل السكن الممنوح لموظفي الوزارات والجهات الاتحادية .



- لقد تم تأجيل تطبيق قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (23) لسنة 2012م لحين انتهاء وزارة المالية من دراستها الإكتوارية بشأن بدل السكن ومعرفة تبعاته المالية وخاصة ما يتعلق بتأثيره على مكافأة نهاية الخدمة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى ضرورة زيادة بدل السكن والبدلات الأخرى التي تمنح للمواطنين العاملين في الوزارات والجهات الاتحادية من أجل المساهمة في علاج الخلل الحاصل في التركيبة السكانية.

- الاستفسار عن نتائج دراسة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية الخاصة بزيادة بدل السكن في جدول رواتب موظفي الوزارات والجهات الاتحادية.

- التساؤل عن أسباب إيقاف قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (23) لسنة 2012م بشأن منح كلا الزوجين العاملين في الحكومة الاتحادية أو اللذين يعمل أحدهما بالحكومة الاتحادية والآخر بالمحلية تعويض بدل السكن.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين، وطالب المجلس بتبني توصية بشأن السؤال فوافق المجلس على أن يتم عرض هذه التوصية في الجلسة القادمة.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف " وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار التي طرحت من قبل السادة الأعضاء فيه هي :

- الاستفسار عن استعدادات الهيئة للحدث العالمي إكسبو 2020م.
- التساؤل عن استراتيجية الهيئة في توظيف الوظائف.
- الاستفهام عن دور الهيئة في الإشراف على مراكز المسلمين الجدد التي أنشئت بقرارات محلية وهي تنتشر في جميع أنحاء الدولة.
- الاستفسار عن مدى استفادة الهيئة من التطبيقات الذكية و استخدام الأجهزة الذكية في غرس القيم الوطنية والاجتماعية والدينية وتعزيز الهوية الوطنية لدى فئات المجتمع المختلفة.
- التساؤل عن قيام الهيئة بدراسة تطوير التطبيقات الذكية على فئات المجتمع ومدى تفاعلهم معها .
- الاستفهام عن الخطط والمعايير التي وضعتها الهيئة في بناء وتوزيع المساجد .



- الاستفسار عن المعايير التي تعتمدها الهيئة في تصاميم المساجد، وعن خطط الهيئة لتطوير المساجد القديمة وذلك بتطبيق المعايير الجديدة عليها .
- التساؤل عن خطط الهيئة في فتح مصارف جديدة للوقف .
- الاستفسار عن برامج الهيئة لتشجيع الواقفين على توجيه أوقافهم إلى مجالات أخرى لتوسيع مدى الاستفادة .
- الاستفسار عن البرامج التي تضعها الهيئة للتوعية ولتشجيع القطاع الخاص وباقي شرائح المجتمع على المساهمة في أموال الوقف .
- التساؤل عن النتائج المبذولة في التنسيق مع الجهات المحلية لتخصيص بعض الأراضي الوقفية .
- الاستفسار عن المستوى الثقافي لإمام المسجد، وعن قيام الهيئة بتقييم مدى تأثير خطبة الجمعة على الناس .
- التأكيد على ضرورة توطين وظائف الأئمة والخطباء نظراً لأهميتها في المجتمع، والعمل على إيجاد من يشغل تلك الوظائف من المواطنين القاطنين بالقرب من المساجد.
- التساؤل عن الخطة والبرامج التي اعتمدها الهيئة لتطوير إدارة واستثمار الوقف لديها.
- الاقتراح بأن تتولى الهيئة مسؤولية العلاج بالرقية الشرعية وتنظيم وترخيص العمل به وفق الضوابط الشرعية كبديل للممارسات السلبية كالشعوذة والسحر.
- الاستفسار عن عدم قيام الهيئة بدراسة الاحتياجات من المساجد على الطرق الخارجية والتي تفتقد وجود مساجد تخدم الكثير من مرتادي الطرق.
- التساؤل عن الأذان الموحد وضرورة مراعات فروق التوقيت بين إمارات الدولة طبقاً لخطوط الطول والعرض.
- الاستفسار عن وقف دعم انتشار مشروع الشيخ زايد لتحفيظ القرآن واقتصار مراكز التحفيظ على دعم الحكومات المحلية.
- الاستفسار عن تأخر إدراج خطبة الجمعة على الموقع الإلكتروني للهيئة قبل يوم الجمعة مما يؤثر على الخطيب وصلاة الجمعة.
- الاستفسار عن كيفية استفادة الجاليات المسلمة غير الناطقة باللغة العربية من خطب الجمعة.
- التساؤل عن برامج التوعية والإرشاد للمسلمين وغير المسلمين التي أعدتها الهيئة ضمن خطتها الاستراتيجية للأعوام (2014م-2016م).



- الاقتراح بتبني الهيئة لخطة تتعاون فيها مع الأندية الرياضية ومراكز الشباب لتوعية الشباب وإرشادهم من خلال الأنشطة والبرامج التي تتناسب مع أعمارهم وميولهم.
- الاقتراح بإنشاء مراكز متخصصة للرقية الشرعية تكون تحت إشراف الهيئة ومتابعتها.
- الاستفهام عن التحديات التي تواجه الهيئة في توظيف العدد الكافي من المفتشين الذين يقومون بالرقابة على المساجد في الدولة.
- الاستفسار عن خطة الهيئة في إدخال الأجهزة الذكية في أعمال التفتيش الميداني الذي يقوم به مفتشو الهيئة.
- التساؤل عن وجود خطة للهيئة لتطوير أنظمة العمل لديها بما يتماشى مع توجهات الحكومة في تطبيق مشروع الحكومة الذكية.
- الاستفسار عن جهود الهيئة في تقييم الموضوعات التي تطرحها في خطب الجمعة بشكل دوري.
- الاستفهام عن البرامج التي اتبعتها الهيئة لضمان استدامة الوقف لديها.
- التساؤل عن شمولية اختصاصات الهيئة إدارة مغاسل الموتى وكذلك المقابر.
- الاستفسار عن كيفية إشراف الهيئة على المساجد في المناطق الصناعية والزراعية وفي المنازل الخاصة التي تم إنشاؤها دون وجود تصريح مسبق من قبل الجهات المعنية.
- الاستفسار عن وجود حصر شامل للعقارات الموقوفة في الدولة ونوعها وتحديد ضوابط صرف الوقف.
- التنويه إلى ضرورة زيادة المكافأة للإمام الذي يقوم بتحفيظ الأطفال للقرآن الكريم في المسجد.
- المطالبة باستخدام الهيئة الأجهزة الكهربائية التي توفر استهلاك الطاقة والاستفادة من المياه بعد استخدامه في الوضوء.
- التنويه إلى أن تقارير ديوان المحاسبة لعام (2009-2012م) أشارت إلى وجود قصور في إعداد اللوائح والأنظمة المالية للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.
- المطالبة بتعديل قانون إنشاء الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف لتوسيع صلاحيتها بما يتوافق مع متطلبات حاجة المجتمع.
- الاستفسار عن وجود تعاون مع الجهات المختصة في الإمارات بشأن توزيع المساجد في المناطق السكنية الجديدة.



- التساؤل عن وجود خطة مستقبلية لدمج الهيئات المحلية المختصة بالشؤون الإسلامية والأوقاف مع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.
- الاقتراح بأن يتم وضع مواقيت الصلاة لجميع مدن العالم وعدم اقتصارها على مواقيت دولة الإمارات في الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.
- الاستفسار عن وجود معهد ديني تابع للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف لتخريج وتأهيل أئمة مواطنين ووعاظ ومدربي تربية إسلامية.
- الاستفسار عن استفادة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف من البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشاريع الوقفية.
- وقد جاء رد سعادة / د. حمدان مسلم المزروعى - رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على هذه الاستفسارات والملاحظات كالاتي :
- تضع الهيئة خطة سنوية تسمى خطة الوعظ تشمل كل البرامج الوعظية للعام الواحد من حيث مواضيعها وطرق عرضها وبرامجها وهي تتغير بطبيعة الزمان والمكان تبعاً للأحداث وأهميتها وتراجع سنوياً ، كذلك هناك مشروع دروس المساجد حيث تتناول هذه الدروس الجوانب الفقهية والثقافية والاجتماعية التي تهتم أفراد المجتمع .
- تواجه الهيئة صعوبات في جانب التوطين وذلك بسبب الميزانية المرصودة لها، إلا أنها قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الجانب فقد كانت نسبة التوطين في عام 2006م (30%) ووصلت في عام 2014م إلى (98%) في الوظائف الإدارية، وهناك خطط مستقبلية لتوطين خطباء الجمعة وربط هذا الأمر بمكافأة جزئية .
- بحكم قانون إنشاء الهيئة لا يوجد للهيئة اختصاص في الإشراف على مراكز المسلمين الجدد، ولكن هناك تبادل للزيارات مع هذه الجهات، كما يقوم واعظو الهيئة بتنظيم دورات ومحاضرات وبرامج تثقيفية للمسلمين الجدد في هذه المراكز.
- بادرت الهيئة بتنزيل تطبيق إلكتروني وهو من أفضل التطبيقات الذكية الموجودة على مستوى الدولة حيث كان معروضاً في القمة الحكومية للفوز بالجائزة الأولى وقد فاز بالمركز الثالث بعد ذلك، وهو مترجم باللغتين العربية والإنجليزية لخدمة أفراد المجتمع.
- هناك معايير تم وضعها لتصاميم المساجد موثقة ومكتوبة على مستوى الدولة، إلا أن هناك إشكالية في رغبة بعض المحسنين بالتدخل في تصميم المسجد ، أما البعض الآخر من المحسنين فيسترخص



في الصيانة وفي البناء وغيرها، ومؤخراً اتخذ مجلس الإدارة قراراً بإقناع المحسنين في إعطاء أموالهم للهيئة ودمجها مع متبرعين آخرين لبناء مسجد نموذجي بأحسن المعايير، والهيئة تقوم بتطبيق هذا القرار بصورة تدريجية .

- تم تقديم دراسة لمجلس الوزراء بفتح مجالات التبرع والصراف من إيرادات الوقف في مصارف جديدة كالجانب الاجتماعي الذي يشمل الدراسات والبحوث والاهتمام بالمرافق العامة والرفق بالحيوان، إلا أن الإشكالية التي تواجه الهيئة هي إقناع الناس بالمساهمة أو التبرع لهذه القضايا .

- تقوم الهيئة بتنفيذ حملة من خلال وسائل الإعلام عن طريق الإعلانات والكتيبات لتنمية ثقافة الناس بموضوع الوقف وهي مطبقة في السنوات الماضية والآن في صدد نشر مقاطع مصورة لهذه الحملة على مواقع التواصل الاجتماعي لتشجيع الناس على الوقف الخيري .

- القطاع الخاص مملوك للتجار حيث قامت الهيئة بوضع برنامج مبتكر ومطور من خلال إصدار مقاطع ووضعها على أجهزة الأيباد وتوزيعها كهدايا على كبار المحسنين والمنفقين لتشجيعهم على الإنفاق، وكان لهذه المبادرة أثر طيب في حياة الناس.

- قامت الهيئة بمخاطبة بعض الحكومات المحلية لتخصيص الأراضي الوقفية في مختلف الإمارات .

- كانت الهيئة تلزم جميع خطباء المساجد بخطبة موحدة من قبلها وتوزع على المساجد، ونظراً لوصول ملاحظات للهيئة من قبل الجمهور عن أداء الخطباء، فقد تم اتخاذ قرار يتضمن تصنيف الهيئة الخطباء إلى ثلاثة أصناف ، الصنف الأول هو الخطيب المرتجل الذي لا يتقيد بموضوع الخطبة بشكل حرفي ويكون على مستوى عال من الثقافة ، أما الصنف الثاني فيعطي موضوع الخطبة لكن لا يتقيد بالأفكار والكلمات، أما الصنف الثالث وهو صنف جديد على المنابر ولا يسمح له بالخطبة إلا بعد مروره على اللجنة المختصة.

- الإشارة إلى أن الهيئة من خلال لجنة مختصة تقوم بمراجعة مضمون خطبة الجمعة بحيث تكون متوازنة تتماشى مع كافة شرائح المجتمع من الناحية العمرية والفكرية.

- التنويه إلى أن الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني لها أو من خلال تطبيقها على الهواتف الذكية أتاحت لأفراد المجتمع إمكانية إرسال ملاحظاتهم عن أداء الخطباء والأئمة والاقتراحات والأفكار أيضاً.

- الإشارة إلى أن الهيئة تقوم بإخضاع الخطباء والأئمة لدورات تدريبية ولقاءات دورية من أجل الارتقاء بمستويات أدائهم.



- التأكيد على أن خطبة الجمعة في دولة الإمارات تعد من أفضل الخطب وتلقى استحسان الكثير من الناس ويتم الاستعانة بها من قبل بعض الدول الإسلامية.
- الإشارة إلى أن الهيئة وضعت خطة خمسية لتوطين الوظائف المرتبطة بالمساجد إلا أن تنفيذ هذه الخطة مرتبط بتوفر الميزانية، ويعتمد ذلك على مدى توفيرها من قبل الحكومة.
- التأكيد على أن الهيئة تعمل على استثمار الأراضي المخصصة لديها للوقف وفق المبالغ المتوفرة والمرصودة لها، وأن الأراضي غير المستثمرة يعتبر عددها ضئيلاً جداً واستثمارها يرتبط بتوفر المال ودعم المحسنين.
- الإشارة إلى أن ممارسة الرقية الشرعية ليست من اختصاصات الهيئة ولا يوجد غطاء قانوني يتيح لأئمة المساجد القيام بهذا الدور.
- الاقتراح بأن يتم تشكيل لجنة مكونة من عدة جهات مثل وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة العدل والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف لوضع تشريع ينظم ممارسة الرقية الشرعية ويحدد الجهة المنوطة للقيام بهذا الدور.
- التأكيد على أن الهيئة قامت بدراسة حددت من خلالها الأماكن التي تحتاج لإنشاء مساجد على الطرق الخارجية، إلا أن إنشاءها يعتمد على رغبات المحسنين الذي يفضلون دائماً إنشاءها بالقرب من الأحياء السكنية.
- التنويه إلى أن الأذان الموحد هو عبارة عن أذان حي تم فيه تحديد مساجد معينة يتم من خلالها الأذان، وتتم مراعاة توقيت الأذان بالتعاون مع الجهات المختصة بالعلوم الفلكية والتي أكدت أن فروق التوقيت بين المدن غير ثابتة ومتغيرة على مدار العام.
- الإشارة إلى أنه يوجد أكثر من (30) ألف منتسب لأكثر من (60) مركزاً لتحفيظ القرآن الكريم على مستوى الدولة، وقد قامت الهيئة بحفل تكريم للفائزين في مسابقة دبي للقرآن الكريم من منتسبي مراكز الهيئة لتحفيظ القرآن والذين احتلوا المراكز الأولى في المسابقة.
- التأكيد على أن الهيئة تقوم بوضع خطبة الجمعة على موقعها الإلكتروني قبل (48) ساعة من صلاة الجمعة كما تقوم بتوزيعها على الخطباء، بالإضافة إلى وضع كتاب في كل مسجد يحتوي على مجموعة من خطب الجمعة للاستفادة منها في حال حدوث أمر طارئ.



- الهيئة تقوم حالياً بترجمة خطبة الجمعة إلى ثلاث لغات فقط وهي تعتبر ذلك جهوداً متواضعة، كما أن لديها خطة تعمل على إنجازها في هذا الجانب وهي إعطاء دروس دينية بعد خطبة الجمعة أو قبلها لغير الناطقين باللغة العربية من المسلمين تتناول موضوعات تستفيد منها هذه الشريحة.
- خطة الهيئة فيما يتعلق ببرامج التوعية والإرشاد للمسلمين تتمثل في أنها تخصص لكل موضوع تود توعية الناس به أسبوعاً كاملاً سواء كان ذلك من خلال المحاضرات والدروس أو الحلقات الدينية في المساجد أو من خلال البرامج الإذاعية أو التلفزيونية، أما غير المسلمين من أفراد المجتمع فلم تقنن الهيئة أو تخصص لهم أي برامج تذكر.
- جهود الهيئة في التوعية ونشر القيم بين كافة فئات المجتمع بمن فيهم الشباب واضحة حيث يقوم الوعاظ بذلك في أندية الشباب والمراكز النسائية والمدارس بمختلف مناطق الدولة.
- إنشاء مراكز للرقية الشرعية يتطلب تنضافر أكثر من جهة حكومية والهيئة مستعدة للإشراف على هذه المراكز إن صدر قرار أو قانون بإنشائها من مجلس الوزراء الموقر.
- العدد الموجود من المفتشين الذين يقومون بالرقابة على المساجد وأنشطتها هو عدد كاف في الوقت الحالي، والهيئة ستقوم بزيادة هذا العدد إن دعت الحاجة لذلك.
- الهيئة جزء من منظومة الحكومة وهي الآن في صدد تطبيق مشروع الحكومة الذكية في كافة الأعمال والاختصاصات التي تمارسها.
- تقوم الهيئة بجدولة خطب الجمعة تبعاً للمناسبات والأحداث في المجتمع فهناك أكثر من (52) جمعة في السنة وأكثر من (13) مناسبة متكررة يتم توزيع موضوعات خطب الجمعة تبعاً لها.
- الهيئة قامت باتباع وسائل لتطوير إدارة أموال الوقف لديها منها الاستعانة ببعض الشركات المتخصصة في العقارات لإدارة العقارات الوقفية التي كانت تدار من قبل الهيئة نفسها وذلك من أجل استثمار هذه العقارات بشكل أفضل وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها.
- الهيئة لا تملك حق الإشراف على مغاسل الموتى والمقابر وإن كانت حتى هذه اللحظة تقوم بصرف بعض عوائد الوقف كمكافآت لمغسلي الموتى وكذلك حفاري القبور.
- الهيئة هي الجهة المسؤولة عن بناء المساجد في الدولة وأي مسجد خاص لا يتمتع بالموصفات المطلوبة لن تقبل الهيئة الإشراف عليه.
- التأكيد على حصر جميع العقارات الموقوفة التابعة للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف مع تحديد الإيرادات الخاصة بها.



- التأكيد على استخدام الأجهزة الكهربائية التي توفر الطاقة في المساجد الجديدة واستخدام المياه بعد الوضوء في الزراعة.
- الإشارة إلى أن الجهة المالية بالهيئة قامت في الآونة الأخيرة بمعالجة الملاحظات المالية التي ذكرت في تقارير ديوان المحاسبة.
- التنويه إلى أنه تم تحديد أماكن إنشاء المساجد في المناطق السكنية الحديثة ويتطلب توفير موارد مالية من أجل بنائها.
- يجرى حالياً دراسة وضع مواقيت الصلاة لمدن العالم في الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.
- هناك تعاون مع جامعة الإمام محمد الخامس لتأهيل وتخريج الأئمة والوعاظ في الدولة وبلغ عدد المنتسبين لها أكثر من (110) مواطن ومواطنة.
- تم إيقاف الشراكة مع بنك دبي الإسلامي للتنمية لعدم وضوح بنود الاتفاقية السابقة التي أبرمت مع مجلس إدارة الهيئة السابق.
- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة .
- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (02:03) ظهراً.
- نتائج الجلسة :
- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف " إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة .
- البيان الإجرائي :
- اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :
- 1- سعادة/ أحمد محمد الجروان .
- 2- سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي .
- 3- سعادة / سلطان سيف السماحي .



4- سعادة / د. شيخة علي العويس

5- سعادة / علي جاسم أحمد

6- سعادة / غريب أحمد الصريدي

7- سعادة / محمد بطي القبسي .

8- سعادة / د. منى جمعة البحر .

كما تغيب عن حضور هذه الجلسة سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين .

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة العاشرة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/03/25م بعد إبداء السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- وافق المجلس على الطلب المقدم من لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية بالتمديد لها حسب المادة رقم (51) من اللائحة الداخلية للمجلس لدراسة موضوع "سياسة هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية".

- وافق المجلس على الطلب المقدم من لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية بالتمديد لها، حسب المادة رقم (51) من اللائحة الداخلية للمجلس لدراسة موضوع "سياسة وزارة العمل في ضبط سوق العمل".

- أحيط المجلس علماً برسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال "إلغاء المادة (60) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته".

- أحيط المجلس علماً برسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال "المخصصات المالية للمرضى الذين يرسلون للعلاج في الخارج" .

- وافق المجلس على إرسال رسالة إلى مجلس الوزراء طلباً للموافقة على مناقشة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة".

- وافق المجلس على إحالة مشروع قانون اتحادي في شأن سلامة الغذاء إلى لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية.

- وافق المجلس على إحالة مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2002 في شأن مكافحة جرائم غسل الأموال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.



- وافق المجلس على تأجيل مناقشة السؤال الرابع الذي كان حول " اللجان التي تم تشكيلها لتوفير خدمات أفضل للمعاقين " الموجه إلى معالي / مريم محمد خلفان الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية إلى جلسة قادمة لاعتذار مقدمة السؤال عن حضور الجلسة .
- وافق المجلس على إحالة السؤال الخامس الذي كان حول " تشجيع العمل التطوعي " المقدم من سعادة العضو/ سالم محمد بالركاض العامري إلى معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية للرد عليه وذلك لاختصاصها .
- وافق المجلس على تأجيل مناقشة السؤال السادس الذي كان حول " النشيد الوطني للدولة " الموجه إلى معالي / محمد عبدالله القرقاوي – وزير شؤون مجلس الوزراء إلى جلسة قادمة لوجود معالي الوزير خارج الدولة.
- وافق المجلس على تأجيل مناقشة تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول توصيات المجلس في شأن موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " إلى جلسة قادمة .

- البيان الإحصائي للجلسة الحادية عشرة:

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(10) دقائق و(39) ثانية	(13) دقيقة و(13) ثانية	(39) دقيقة و(53) ثانية	26.7 %	33.1 %
موضوع " سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف "	(83) دقيقة و(24) ثانية	(107) دقائق و(28) ثانية	(215) دقيقة و(48) ثانية	38.6 %	49.8 %

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .